قاسيون

العدد 430
السبت 28 تشرين الثاني 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (11.415.781) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



وتبقى الراية مرفوعة ..

الافتتاحية

«الريع الرياضي» سياسياً..!

ليس من المبالغ فيه القول إن كبار المحللين السياسيين والمعلقين الرياضيين وحتى المنجمين الفلكيين لم يكونوا ليتصوروا ما آلت إليه الأمور بين مصر والجزائر، بسبب «كرة»..!

ويبدو أن مرتكبي الشغب، من دون مهندسيه ومنظميه من كل الأطراف، لا يدركون أنهم ابتكروا درجات نوعية جديدة من «العصبيات الكروية» لنشرها في فضاء المنطقة إلى جانب سابقاتها العرقية والدينية والطائفية وكل ما ليس له بالأطر الجامعة عموما.

وما كان ينقص الشوفينية المصرية مثلاً إلا الانتقال من مقولة «مصر أم الدنيا» إلى نسختها المعدلة والمنقحة بعد تلك الأحداث المؤسفة «مصر فوق الجميع».

والأنكى من ذلك هو أن سلوك «العائلات السياسية» في مصر والجزائر على حد سواء عمدت إلى تحصيل «الريع الرياضي» سياسيا لتجييش «الدهماء» ودغدغة المشاعر الشوفينية، الفرعونية المصرية أو الصحراوية الجزائرية، بهدف تلبية طموح وأجندة كل فرد من أفراد تلك العائلات ممن تورط في التعليق أو التعقيب، ودائما باعتماد «الجكر» و«المزاودة» خلافا لكل السلوك المتوقع من القادة «الحكماء» في التعامل مع «طيش الرعاع».

- ● حسني مبارك يشترط اعتذار بوتفليقة لتهدئة الأجواء ويقول في موقع آخر: «أكرر بكلمات واضحة أن كرامة المصريين في الخارج من كرامة مصر، ولن نتهاون مع من يسيء لكرامتنا».
- ● جمال مبارك: «حقنا فى هذا الأمر لن يذهب سدى».
- ● علاء مبارك: «لو السفير الجزائري عنده كرامة يطلع من مصر..!» معبراً في تصريح ناري آخر عن رفضه لأي نشاط رياضي أو فني مشترك بين المصريين والجزائريين: «لا نريد أن يدخل أي جزائري إلى مصر ولا أن يذهب أي مصري إلى الجزائر» وهو من سيمنع ذلك، من دون أن يوضح آلياته وصلاحياته إن كان حسب قوله لا يتحدث كابن للرئيس وهو لا يريد أن يكون وزيرا ولا نائبا ولا رئيسا !؟
- ● محافظ الجيزة: «إن حق المصريين من الجزائريين سيأخذ بالقوة سواء بالأسلوب الدبلوماسى أو الحكمة السياسية لأن مصر هي أم الدول العربية» مضيفا أن حديث مبارك حول أن كرامة المصريين من كرامة مصر «ستتحقق قريبا»!! ولم يوضح كيف هو الآخر.

في المقلب الآخر:

- ● عبد العزيز بوتفليقة حسب التسريبات الصحفية يدعو نظيره السوداني عمر حسن البشير ليقوما بجولة بسيارة مكشوفة لتحية جماهير المنتخب الجزائري..!
- ● شقيقه سعيد بوتفليقة الطامح في الخلافة يستغل ما حدث لاكتساب أرضية داخل الجزائر، وهو يحظى بدعم أجنحة من الحكم الجزائري، ولاسيما أن التيار المهيمن حاليا على الأوضاع هناك لا يؤيد أي تقارب مع مصر، ولم يبد أي تجاوب على السعي لتخفيف حدة الأزمة أو حتى التعهد بدفع تعويضات للمستثمرين المصريين والهيئات المصرية التي تم الاعتداء عليها في السودان.

- مبارك يعرف مقولة «البادئ أظلم» ويعرف ما جرى للفريق الجزائري في مصر (وكيف كان هناك تورط إسرائيلي فيها مثلاً)، من دون أن يقلل ذلك من خطورة ما تعرض له المصريون في السودان ولكنه عمد إلى توظيف خطابه السياسي ضد كل «الخصوم» من دمشق إلى طهران وإنما في وقت تتعرض فيه كل من غزة ولبنان وسورية وحتى إيران إلى تهديدات مباشرة بالعدوان الإسرائيلي عليها منفردة أو تباعا..!

- بوتفليقة «نسي» الصراع مع السلفيين والتكفيريين وكل مشاكله الداخلية وأرسل المشجعين بطائرات عسكرية.

- كتائب كاملة من الجيش السوداني والقوات الخاصة تركت ثكناتها وجبهاتها في الشمال والجنوب كرمى للمباراة وبات مطعونا في مصداقيتها وحيادها شأنها شأن «اتحاد الفيفا»..!

فماذا عن الناس الذين رضوا أن يجري حصر أدمغتهم وكرامتهم المطعون فيها بـ«كرة».. كرة «قدم»؟

يمكن القول بالعموم إن غالبية الناس بالفعل كانت متعاطفة مع الفريق الجزائري ربما ليس حبا بالجزائر والجزائريين، وليس ارتباطا بالمستوى الفني والرياضي لأي من الفريقين، وإنما بآلية «الجكر والنكاية» ذاتها، لأن النظام المصري بمواقفه المنقولة عير أدواته وأبواقه وكل ما تحول إلى مطيات له لم يترك لمصر صاحبا.

فإذا كان عدوان غزة في أوائل العام الجاري كشف على شكل مفاجئ عن تبعية وتخاذل وانحطاط مواقف بعض كبار نجوم السينما والدراما المصرية، فهاهي نقابة الفنانين والممثلين المصريين تمنع دخول الفنانين الجزائريين، وتحظى بمباركة «علاء مبارك».. «برافو» على الفن ورسالته الحضارية التي لا تعرف إلا أن تستثني تل أبيب من مقاطعتها.

طغمة مبارك «تزاود» وتتحدث عن تحصيل حقوق المصريين من الشعب الجزائري، حسنا! ولكن أين كانت هذه «الحمية» من مجازر إسرائيل بحق المصريين في سيناء وطابا وبحر البقر والسويس أم أن هذه الطغمة تفضل (الحمار والبردعة) لغاية في نفس يعقوب..

الحمد لله، حررنا القدس، وما تبقى من الجنوب اللبناني، والجولان، والعراق، ورفعنا الحصار عن غزة، أقمنا الدولة الفلسطينية على كامل التراب المغتصب، وأنهينا نزاع دارفور والصحراء الغربية، وصعدة واليمن، بل وحررنا شعوبنا وأغدقنا عليها باليسر والأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي وحتى الديمقراطي ولم يبق لنا سوى أن ندخل «حربا شعواء» وبلا هوادة، بسبب كرة.. ولكن وقودها وضحاياها هم الفقراء وعامة الناس، كما في كل مرة!

■■

إرهاصات العدوان الإسرائيلي الجديد على القطاع

في نشرة دنيا الوطن الالكترونية الصادرة من غزة كتب د. سمير قديح أنه منذ أن انتهت الحرب الإسرائيلية العنيفة على قطاع غزة، لوحت دولة الاحتلال بحرب جديدة على القطاع لاجتثاث ما أسمته «العمليات التخريبية» وتقصد بها الصواريخ الفلسطينية.

وأضاف أن من الفلسطينيين من يقول إن العملية القادمة سوف يطلق عليها الاحتلال اسم «عملية بكاء الرجال» ومنهم من يقول أسماء أخرى، تدل على مدى شدتها. أما المحللون السياسيون والعسكريون والإستراتيجيون فيرون أن هذه الحرب قادمة لا محالة، ويبررون ذلك بمعطيات من بينها التصريحات الأخيرة لمسؤولين سياسيين وعسكريين من دولة الاحتلال، والتي أكدوا فيها وجود أسلحة لدى حركة حماس تصل إلى مسافة طويلة داخل «إسرائيل»، والتي أيضا تخللها تهديدات بحرب جديدة على القطاع.

رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي غابي أشكنازي صرح الأسبوع الماضي بأن الحرب على قطاع غزة سوف تكون في فصل الشتاء الحالي، ومسؤول إسرائيلي آخر يصرح بأن الحرب القادمة سوف تكون في نفس الميعاد الذي نفذت به الحرب الأخيرة على قطاع غزة (في الذكرى السنوية الأولى) وان هذه الحرب سوف تكون قصيرة جدا.

وقد نشرت في تل أبيب تقديرات جديدة تقول إن حربا ستقع في الشرق الأوسط ربما في الخريف أو الصيف القادمين. وأن هذه الحرب باتت حتمية، بغض النظر عن الموضوع الإيراني. وأنها قد تقتصر على هجوم إسرائيلي على حزب الله في الجنوب اللبناني أو حماس في قطاع غزة أو كليهما معا.

وبنى المراقبون هذه التقديرات على أساس توجهات الجيش الإسرائيلي في الشهور الأخيرة، كما ظهرت في التدريبات العسكرية وفي نوعية الأسلحة التي تم تطويرها في الصناعات العسكرية الإسرائيلية وفي تصريحات مختلفة يطلقها من آن لآخر، قادة سياسيون وعسكريون. وآخرها تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وقائد اللواء الشمالي في الجيش، اللواء جادي آيزنقوط.

فالتدريبات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك التدريبات المشتركة مع الجيش الأمريكي، بنيت على أساس سيناريوهات متعددة، أبسطها تتحدث عن «استفزازات من حماس تستدعي ردا بحرب جارفة، ذات طابع مشابه للعملية الحربية الأخيرة، وأكبرها حرب على إيران لتدمير مفاعلاتها النووية تشارك فيها سورية وحزب الله وحماس معا. وتتجند فيها الولايات المتحدة بقوات مباشرة إلى جانب إسرائيل».

■■

تهنئ «قاسيون» جميع السوريين بعيد الأضحى المبارك وكل عام وأنتم بألف خير

توزيع الدعم النقدي.. والشروط السبعة

كأنما لم يكفنا أن أيام الأسبوع التي نلهث طوال ساعاتها، نهاراتها ولياليها، لتأمين لقمة حلال سبعة، وأبواب جهنم التي يتوعدنا الكثيرون بها سبعة، والمحرمات القديمة الجديدة سبع، والسماوات الضاغطة على صدورنا سبع...إلخ.. حتى خرجت الحكومة علينا بسبع جديدة، سبع قد لا يستطيع أغلبنا أن ينحت نفسه وعائلته ودخله وخرجه لتنطبق عليه، فشروط الدعم التعجيزية التي طلعت علينا من مقر الحكومة بحرابها السبع.. كأنما هي رسالة من واضعيها بأن ما سيحصل عليه البعض الآن بصعوبة، وعلى دفعتين متباعدتين، سيكون حلماً مستحيلاً للجميع في زمن قريب قادم..

فإذا تجاوزنا شرط الدخل السنوي (٤٠٠ ألف ل.س) رغم أنه يستحق الوقوف عنده مطولا، فإن الشروط الستة المتبقية، كلها إشكالية، فما معنى أن المستحق للدعم يجب أن يكون «عربياً سوريا أو من بحكمه»؟ فهنا، ما هي الحال بالنسبة للمجردين من الجنسية بسبب الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢، علماً أن عددهم بمئات الآلاف؟ هل يموتون وأطفالهم من البرد، وهم المعدمون الذين حرموا من حقوقهم دون ذنب؟ وفي شرط آخر، ما معنى «عدم وجود أي دخل إضافي له أو لأي فرد من أفراد أسرته القاطنين معه»؟.. ألكي تحصل أسرة سورية كادحة على مبلغ زهيد كمبلغ الدعم، يجب أن تتوقف عن دعم نفسها بأي رافد يدعمها للبقاء على قيد الحياة؟.

أما بالنسبة لشرط السيارة، فما معنى أن يأتي بعد فتح باب استيراد هذه السلعة/الحلم للسوريين، حتى تورّط معظم محدودي الدخل بسيارات بأقساط من شتى «السيسيات»؟ هل كانت الحكومة وما تزال تنصب فخاً للناس، تغريهم بحاجاتهم، ثم تحجب عنهم (خيراتها)، وتحاول إقناعهم أنهم أصبحوا أغنياء؟

وفي شرطي ملكية «عقارات» أو وجود «سجل تجاري أو صناعي أو زراعي أو سياحي»، فأبسط ما يقال هنا إن الحكومة ساوت بين من يملك مطعما صغيرا وفندقاً ضخما، وبين من يملك شقة سكنية يؤجرها ليأكل من مردودها، ومن يملك قرى سياحية.. فأي منطق هذا؟

أما الشرط الذي لم يكن أحد ليتصور تجرؤ الحكومة على الحديث عنه، فهو فواتير الكهرباء والماء والهاتف، وحصرها مجتمعة لمن يود الاستفادة من الدعم بـ ٥٠٠ ليرة سورية شهريا، وهي التي تدرك أن معظم الأسر في سورية، وخاصة سكان المدن، يدفعون أكثر من ذلك بكثير مقابل هذه الخدمات... وفي كثير من الأحيان لا يحصلون إلا على أسوئها!!

ولعل الأسوأ من كل ما سبق هو آلية التوزيع المعقدة بوضعها، وبتكرارها، لأن المواطن المستحق سيضطر خلال أقل من شهرين أن يقف في الطابور، وأن يتدافع مع نظيره، وأن يرشو الحجّاب وغير الحجاب، وأن يتعطل عن أعماله... ليحصل على مبلغ قد لا يكفيه دواءً إذا تعرض لنزلة برد..

هنيئا لنا أيها السادة بحكومتنا، فقد دعمتنا على أكمل وجه..

■■

بصراحة

شكراً للمجلس العام.. وإلى الأمام

◄ علي نمر

من الهام والضروري التطرق بين الفينة والأخرى لما يثيره الاتحاد العام لنقابات العمال في مجالسه ومؤتمراته، وخاصة القضايا الساخنة والآنية التي تتطلب إصلاحات دون أي تأخير، وليعذرنا الاتحاد في اقتباس نقاط هامة من التقرير المقدم للمجلس لما لها من أهمية، ولا يخفى على أحد أن الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية طرح رؤيته للإصلاح الاقتصادي خلال المجلس العام الماضي، وهو يتقدم من مجلس الاتحاد بهذه الرؤية من أجل مناقشتها وتصويبها وصولاً إلى رؤية مبنية على إجماع القيادات الممثلة للطبقة العاملة في سورية.

إن رؤية الاتحاد تنطلق من مجموعة من المبادئ العامة أساسها أن الجانب الاجتماعي يجب أن يتصدر أولويات أي مشروع إصلاحي تنموي في سورية، وأن الأهداف الاقتصادية الأخرى ومنها تعزيز النمو هي أهداف مشتقة من هذا الهدف، وإعطاء الأولوية في سياساتنا الاقتصادية لدعم القطاع العام واستهداف الفقر والبطالة.

وفي الخطة الخمسية العاشرة يرى الاتحاد أن الخطة تسارع في الجهات المختلفة من أجل التحضير لإعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة، ولا بد من تمثيل الاتحاد العام لنقابات العمال في هذه اللجنة، ومن جهة ثانية، لم يتم إلى الآن الكشف بصورة رسمية عن تقرير تتبّع تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة.

ويمكن القول بأن الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق إلا جزءاً بسيطاً من أهدافها، وبما لا يتناسب مع الأهداف الطموحة والوردية التي تضمنها متن الخطة. ويشار إلى أن النتائج المتعلقة باستهداف التضخم والتي قاربت إلى حد بعيد أهداف الخطة لم تكن بسبب نجاعة السياسات الاقتصادية للحكومة بقدر ما كانت إحدى نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بمعدلات البطالة، فإن هناك شكاً مبرراً في صحة الأرقام المتداولة، ولاسيما أن التوظيف في جهات الدولة محدود جداً، وبسبب تراجع الإنفاق الاستثماري المنفذ فعلاً في القطاع الخاص، وذلك على عكس تصريحات الحكومة بأن القطاع الخاص قد نفذ كامل ما هو مطلوب منه من الخطة الخمسية العاشرة (أي /٩٠٠/ مليار ل.س). وفي هذا الصدد يظهر عدم دقة هذه التصريحات من أن هذا الرقم يعني فيما يعنيه أن البطالة سوف تتراجع إلى حدود أقل من /١٪/، وأن معدل النمو كان ينبغي أن يكون بحدود /١٢٪/ على الأقل. وهو الأمر الذي لم يحصل بالفعل.

ومن جهة أخرى، فإن المشاهدات اليومية تشير إلى أن نسبة الفقر ترتفع، وتشهد على ذلك العديد من التغطيات الصحفية والتقارير النقابية في مختلف المحافظات. كما يؤكد صحة استنتاجنا تراجع مستوى المعيشة بشكل صارخ بسبب تراجع الدعم المقدم للمواطنين وللمنتجين الزراعيين.

إن هذا التراجع في دور الدولة الاقتصادي يتوافق مع نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين. ومعلومة للجميع أهداف هاتين المؤسستين وما هي النصائح التي قدمتها للدول الأخرى ونتائج هذه النصائح، والتي تنطلق من إيديولوجيا نهاية التاريخ والنيوليبيرالية وتفوق النموذج الرأسمالي.

مازال الاتحاد العام لنقابات العامل يؤكد على دور الدولة انطلاقاً من أهميته الاقتصادية والسياسية، وأتت الأزمة المالية العالمية الراهنة لتؤكد صوابية هذا التأكيد، حيث أن الاقتصادات التي ما فتئت تدعم وتضغط لتطبيق قواعد اقتصاد السوق غير المنضبطة بقواعد قانونية أو أخلاقية، بدأت تتراجع عن هذه الدعوات وباتت تمارس دوراً تدخلياً لطالما أدانته ومارست أقسى الضغوط للتراجع عن تطبيقه في بلدان أخرى، ولاسيما سورية. وتنطلق قناعتنا الثابتة بأهمية هذا الدور من النقاط التالية:

● السياسات الليبرالية التي يوصي بها الصندوق والبنك الدوليان، تلح على انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي، وتنادي بحرية التجارة وتحرير الأسعار، وهذا ما أخذت به الإدارة الاقتصادية في سورية، وهذا ما أدى وما سيؤدي، كما هي الحال في جميع البلدان التي رضخت لتلك السياسة، إلى المزيد من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أهم منعكساتها هو التأثير على مستويات الدخول وتوزيع الثروة، فتتسع هذه الفوارق الهائلة في الدخل.

وفي الحقيقة فإن أية محاولة من أجل إظهار أن هذا القطاع قد نفذ ما هو مخطط له في الخطة الخمسية العاشرة، يصطدم بالعديد من الحقائق التي لا تخفى على أحد، فالأرقام المعلنة عن استثمارات هذا القطاع غير منطقية ولا تتفق مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد السوري، كما لا تتفق مع الوقائع الاقتصادية المحلية والإقليمية، وإن معدلات النمو الاقتصادي التي تم الإعلان عنها من المكتب المركزي للإحصاء لا تتفق مع حجم الاستثمارات التي أعلن عن تنفيذها، بالإضافة إلى استمرار ظاهرة البطالة في الاقتصاد السوري.

يرى اتحاد العمال أن أية مقاربة إصلاحية للاقتصاد السوري، يجب أن تهدف إلى معالجة مشكلاته المزمنة التي يعاني منها، وحفز النمو الاقتصادي وصولاً إلى معدلات تزيد عن /٨٪/ بالأسعار الثابتة، وتحسين القدرة التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية، وتحصين الوحدة الوطنية، وتقليص الفقر وتحسين مستويات المعيشة، والعدالة في توزيع الدخل، وجعل التضخم في حدوده الدنيا. ■■

غسان السوطري لـ«قاسيون»:

لجان قضايا التسريح ألغيت.. والبديل غامض

من أخطر الصيغ التي أثارت حفيظة وتحفظ الاتحاد العام لنقابات العمال في قانون العمل الجديد أنه احتوى في أحد أهم بنوده على إلغاء لجان قضايا التسريح التي نص عليها المرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢، فالصيغ الجديدة التي أتت بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ستشكل خطراً كبيراً على مصالح العمال مستقبلاً، وعلى المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة تاريخياً بزنود عمالها، وبالتالي إلغاء تعويض التوقف عن العمل، من خلال نص مجحف ورد في المادة /٦٥/ من المشروع يعطي لرب العمل كامل الصلاحية لتسريح أي عامل، مع تقييد حركة العمال في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، أي إلغاء جميع الحمايات القانونية القائمة من أخطار التسريح التعسفي، تحت حجة تطوير قوانين العمل.



«قاسيون» التقت النقابي غسان السوطري، رئيس نقابة عمال الصناعات الكيمياوية، وممثل العمال في لجان قضايا التسريح، للوقوف على عمل هذه اللجنة التي تُتهم من كلا الطرفين (العمال وأرباب العمل) بالتحيز في الحكم القضائي، سواءً من العمال أو أرباب العمل.

في البداية قال السوطري: يحكم عمل لجنة قضايا التسريح المرسوم /٤٩/ وقانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩ الناظم لعلاقات العمل بين العمال وأرباب العمل. فاللجنة تتألف من خمسة أعضاء يمثلون جميع الأطراف الداخلة في القضايا، فهناك ممثل عن وزارة العدل، وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وممثل عن المحافظة أو وزارة الداخلية، وممثل عن أرباب العمل وممثل عن العمال، ومهمة هذه اللجنة القيام بدراسة أو التأكد من الواقعة أو القضية الحاصلة أثناء الحدث بين رب العمل والعامل، ومن الممكن أن تأخذ هذه اللجنة منحى تصالحياً بين العامل ورب العامل في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى أن الكثير من الدعاوى ترد دون إعطاء الحكم فيها لعدم الاختصاص، وقضايا أخرى يتم فيها الحكم بفصل العامل لأسباب موجبة، لكن بالمقابل فإن اللجنة أخذت أحكاماً عديدة بعودة العامل إلى عمله لعدم وجود ثبوتيات موجبة للفصل، وأغلب أحكامها تقبل الاستئناف، لكن ما يميز هذه اللجنة هي السرعة بإنجاز أعمالها دون أي تباطؤ كي لا يبقى أي عامل بلا عمل.

ولابد من التأكيد أن من أهم الاتهامات التي تتهم بها اللجنة من أن كل أحكامها تأتي لمصلحة العامل وتقضي بعودته إلى العمل، هي اتهامات باطلة لا حجة لها، لأن الأحكام التي تقرها اللجنة متنوعة الحكم، فمنها الفصل للعامل إذا استحق ذلك، لذلك فإن الكثير من الدعاوى التي تأتي لها تردها لعدم الاختصاص، وهي من أصل المحاكم القضائية الخاصة بالعمال، حتى أن إحكام هذه اللجنة يجب أن تلقى مساندة من القضاء حتى تنفذ دون أي تلاعب.

وأكد السوطري أن كل ما سمعناه عن قانون العمل الجديد، وخاصة ما يخص لجان قضايا التسريح، وإيجاد محكمة قضائية، فيها ممثل عن العمال، يمكن أن يكون البديل. ولكن السؤال في هذه الحالة: هل تستطيع المحكمة أن تنجز أعمالها بسرعة لجنة قضايا التسريح؟ مع العلم أن هناك شكاوى عمالية كثيرة ويومية في الوقت ذاته جراء تصرفات بعض أرباب العمل الذين يفتقدون في الأساس إلى ثقافة العمل والقوانين الناظمة لعلاقات العمل.

وبخصوص المادة التي جاءت بديلة عن المرسوم /٤٩/ أوضح السوطري أنه إلى الآن لم يعرف آلية العمل التي سيستند عليها، وهي غير واضحة للجميع، لذا فإن أي انتقاص من حقوق العمال قد يجوز في القانون الجديد، لكنه بالطبع مرفوض، وقد يكون أفضل في حال استطاع ممثلو العمال تحويل القانون لمصلحتهم.

وهنا أؤكد على أن جميع ممثلي العمال في هذه المحاكم يجب أن يخضعوا لدورات تدريبية حتى يتمرنوا على طرق الدفاع عن أنفسهم قبل انضمامهم إلى هذه المحاكم، وفي حال إلغاء المرسوم /٤٩/ لابد أن يكون البديل بالقوة نفسها، شريطة أن يصدر أحكاماً سريعة.

وفي ختام حديثه لقاسيون أكد السوطري أن فقدان العمال للكثير من حقوقهم هو نتيجة جهلهم بالقانون الذي يحكم لمصلحة أرباب العمل، لذا فاللجنة أولاً وأخيراً لجنة استشارية برئاسة أحد القضاة وتأخذ قراراتها بشكل جماعي، لكن مازال هناك الكثير من القضايا العالقة، والسبب تدخل جهات عديدة كرئاسة مجلس الوزراء، وبعض الوزراء المعنيين بالقضايا العالقة، بسبب الاختلاف ما بين نص المرسوم والأعمال القائمة. ■■

عمال مصفاة بانياس «يكررون» مطالبهم



رفع عمال مصفاة بانياس الشكوى التالية إلى كل من الاتحاد العام لنقابات العمال، القيادة القطرية لحزب البعث، وبعض أعضاء مجلس الشعب.

«قاسيون» تنشر الشكوى كاملة لأهميتها الشديدة في الكشف عن ما يلاقيه العمال حتى في مثل هذه القطاعات الاستراتيجية، وهي تؤكد تضامنها مع مطالب هؤلاء العمال، وتطالب الجهات الرسمية بالاستجابة الفورية.

مكتب نقابة عمال مصفاة بانياس

الطلب: التدخل لدى الجهات المعنية من أجل إنصافنا في كثير من الحقوق والقضايا التي نعاني منها –نحن عمال مصفاة بانياس– نوضح القضايا التالية:

١ ـ إن شركة مصفاة بانياس تعمل بطاقة إنتاجية متميزة، حيث تتجاوز الخطط الإنتاجية المقررة على مدى سنين طويلة، وستبقى رائدة في هذا المجال، بفضل عمل عمالها، وحسن إدارتها، والتعاون المستمر بينهما.

وعلى هذا الأساس وتنفيذاً للمرسوم /١٧١٥/ لعام ١٩٧٧ المتضمن نظام العلاوة الإنتاجية، تم منح العاملين في الشركة حوافز إنتاجية وفق نظام حوافز مدروس ومعمول به منذ عام ١٩٨٥، معتمداً بذلك على ما تقوم به مصفاة بانياس من تكرير للنفط الخام، وأي نشاط إضافي على ذلك كاستيراد الفيول وشراء النفط والزيت من مصفاة حمص، على نسبة الوفر في الفاقد، ويتم صرف هذا الاستحقاق حسب وضع العاملين في الشركة (إداري- فني) وحسب مواقعهم الإنتاجية.

وهذا النظام مطبق أيضاً في مصفاة حمص، وهو شبيه لما هو عندنا، حيث يتم التحفيز على النشاط الإضافي عندهم، مثلاً: تعبئة أسطوانات الغاز وإنتاج الكهرباء وترحيل الفحم.

ومما تقدم نقول:

- إن مصفاة بانياس حققت الخطة الإنتاجية لهذا العام نهاية الشهر التاسع لعدم وجود عمرة سنوية وزيادة في النشاط الإضافي التي تقوم به المصفاة.

- تم صرف كامل استحقاق الحوافز الإنتاجية المقرر لهذه الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٠٩.

وقد طلبت شركة مصفاة بانياس إضافة إلى الاعتمادات المخصصة للحوافز لكي تتمكن من صرف استحقاقات الحوافز للعمال عن الفترة المتبقية من هذا العام.

لكننا فوجئنا بقرار السيد الوزير بعدم الموافقة، علماً أنه كان قد وافق على مثل هذا الإجراء سابقاً.

وبناءً على هذا سيحرم العاملون في مصفاة بانياس من الحوافز لمدة ثلاثة أشهر.

إن هذا الإجراء إن تم سيخلق توتراً وإحباطاً بين صفوف العمال، ما يؤدي إلى سوء العلاقة بين الإدارة والعمال، وهذا سيؤثر على سير العملية الإنتاجية، وخلق فوضى نحن بغنى عنها.

٢ ـ لقد أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم /٦١/ لعام ٢٠٠٨ القاضي بمنح تعويض /٥٪/ من الأجر بتاريخ أداء العمل عن الأعمال الخطرة، واعتبر نافذاً من تاريخ ٢٠٠٩/٩/١، وحتى الآن لم يتم صرف هذا الاستحقاق، علماً أن بعض الوزارات منحت هذا التعويض للعمال التابعين لها مثل وزارة الصناعة في القرار رقم /٢٦٥٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١.

مع العلم أن إدارة المصفاة قدمت اقتراحاً بناءً على طلب السيد الوزير منذ بداية العام، ولم يأت الرد عليه.

٣ ـ لقد أقر القانون /٥٠/ تعويض العمل الفني المتخصص بنسبة /٨٪/ من الأجر بتاريخ أداء العمل، وحدد القرار /٢٠/ الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء الفئات المستفيدة من هذا التعويض بنسبة /٥، ٦، ٨٪/، وقد ورد هذا في المادة /٢/ الفقرة /٣/ من القرار المذكور، ولم ينفذ حتى الآن بالنسبة لعمال المصافي.

٤ ـ طبيعة العمل: لم يتم منح تعويض طبيعة عمل لعمال المصافي بالرغم من الطبيعة الخاصة لها (السموم والمواد المسرطنة والأعمال المجهدة والعمل على نظام الورديات) علماً أن الكثير من الجهات العامة قد صرف لها هذا التعويض، بينما نحن محرومون منه.

٥ ـ إن المصفاة تعاني من نقص الكادر الفني فيها بسبب وفاة بعض العاملين وانتهاء خدمات الكثيرين، وبالرغم من مطالبة إدارة الشركة لملء الشواغر من خريجي معهد المهن النفطية أو ما يعادله. إلا أن الوزير اكتفى بمراسلة الشركات التابعة للوزارة بإرسال فائض العمالة لديهم لنقلهم إلى المصفاة، والكل يعلم أن أية شركة لا تستغني إلا عن العمال المرضى أو كبيري السن أو الميؤوس منهم، وهذا أدى إلى ضغط في العمل ومعاناة في تأمين الكادر البديل.

٦ ـ لقد تم توقيف التدريب الخارجي الذي كانت تقوم به المصفاة، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف في تقنية الكادر الفني للشركة، ما ينعكس سلباً على تنفيذ العمل بشكل جيد، وكذلك عدم موافقته على إيفاد الكادر الفني للتفتيش على المعدات قبل توريدها للمصفاة من مصادرها.

لذلك نرجو من قيادتنا النقابية التدخل لدى الجهات المعنية لإنصافنا في حقوقنا حفاظاً على سير العمل والأداء المتميز لعمال شركة مصفاة بانياس. ■■

عمال وموظفون على وشك اليأس

وصلت إلى قاسيون الرسالة المطلبية التالية من أحد عمال النفط، نوردها كما وصلت:

«الرفاق في هيئة تحرير صحيفة قاسيون تحية وبعد:

أنا موظف إداري في الشركة الصينية للتنقيب عن النفط في سورية، ولدي وزملائي العمال شكاوى هامة ومطالب محقة، لكن لم نجد أذناً تصغي لنا لحلها ومعالجتها.

نقول باختصار: لقد قدمت الشركة الصينية للتنقيب عن النفط إلى سورية منذ ما يقارب ست سنوات أو أكثر بقليل، ونتيجة العمل المزهر لها في بلدنا، أصبح لها فرعان، أحدهما يقع الآن بالقرب من القامشلي، والآخر في الشدادي، وكلاهما في محافظة الحسكة وللعلم فقط، فإن التنقيب في ترحال دائم إلى جميع المناطق النفطية في سورية، وعدد العمال يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٢٥٠ عاملاً. هذا الجانب الناصع من العمل، أما الثاني فهو الجانب القاتم الذي لا ينظر إليه الآخرون، فالشركة أكملت عامها السادس في سورية ولم يسجل أحد من عمالها في الشؤون الاجتماعية والعمل أو التأمينات الاجتماعية، بالرغم من الشكاوى والإضرابات التي لم تنفع إلا بطرد العمال السوريين من الشركة دون أية حقوق أو أية تعويض، وعدد العمال المسرحين في تزايد، فقد أصبح الرقم التسلسلي بالشركة إلى ٣٠٠٠!!. فيا للمفارقة! لقد أصبح عدد العمال المسرحين في الشركة يتجاوز عدد العمال الفعليين بنحو عشرة أضعاف فقط.

لم نجد أية أذن صاغية لنا في هذه الشكوى، وأصبح العمال والموظفون مثل الخراف لا حول لهم ولا قوة، فأي شخص ينطق بطلب الخدمة اللائقة للبشر يعرّض للطرد، ولا أحد يستطيع أن يوقف هذا الوضع المتردي.

كل هذا هو مجرد جزء من الحقيقة، أما الجزء الأهم والأمـرّ، فهو أن الإدارة أصبحت تتعامل مع العامل السوري بصورة سيئة للغاية، وقد وصلت هذه المعاملة السيئة إلى ذروتها قبل عدة أيام عندما قام أحد الصينيين بمعاقبة طاقم الإطعام بالركض حول المعسكر الرئيسي كنظام العقوبات العسكرية، وأحد العمال، وهو في الأربعين من عمره، بدأ بالبكاء وهو يجري ويقول إن لديه ابنة صغيرة مصابة بالتلاسيميا وهو بحاجة المال لرعايتها. توفيت الفتاة في اليوم الذي أكتب فيه هذه الرسالة.

لم نجد عند أحد الأذن الصاغية ولا ردة الفعل الغيورة، وأنا أبعث بهذه الشكوى لقاسيون لكي تحاول تحريك نخوة المسؤولين الذين لا يلتفتون لشكاوينا ومطالبنا.

فأغيثونا!!

«موظف على وشك اليأس»

إن قاسيون تشد على يد العاملين في الشركة الصينية للتنقيب عن النفط، وتطالب الاتحاد العام لنقابات العمال ومؤسسة التأمينات بالتحرك الفوري لإغاثتهم وإنصافهم..

أما من حل لمشكلة الدراجات النارية المهربة إلا على حساب الفقراء؟

◄ يامن طوبر



الحملة التي تشنها وزارة الداخلية في هذه الفترة للقضاء على ظاهرة الدراجات النارية غير النظامية والمهربة، والتي استدعت مؤازرة جهات أخرى ذات صلة، كان البارز فيها المطاردات العنيفة لراكبي الدراجات والتربص لهم على مفارق الطرق وداخل أحياء القرى والأرياف، ونتج عنها في كثير من الأحيان إثارة الرعب والذعر في قلوب المواطنين الآمنين..

هذا القرار الذي اتخذ على عجل دون أن يخضع لدراسة كافية، والحملة التي تصر الوزارة على السير فيها حتى آخر دراجة، تسبب بشلل تام للحركة الاقتصادية في معظم أرجاء الريف السوري، كون الدراجات النارية تعد الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها ذوو الدخول المحدودة والحقوق المتآكلة من أبناء الريف، وخاصة الفلاحين الذين تفصلهم مسافات بعيدة عن حيازاتهم الزراعية.

قرارات متسرعة وغير مدروسة، لم تراع واقع الريف ومدنه التي لا تحصل من توصيفها كـ«مدن» سوى على الاسم، فكم من بلدة أطلق عليها هذا الاسم ولا تتوافر فيها من الخدمات ما يدل على أنها مدينة سوى عدد سكانها الكبير.. وما يهمنا هو خلو تلك المسماة مدناً من وسائل النقل الجماعي التي تربط الأحياء والمزارع، وتنقل السكان إلى أعمالهم. فما العمل بهذه الحالة؟ وكيف سيتدبر المواطن أمره في الوصول إلى عمله وقضاء حاجاته اليومية؟ هذا بالنسبة للمدن الريفية، أما بحالة الريف وقراه، فالقضية تأخذ أبعاداً أكثر كارثية، وخاصة عند الفلاحين، فالدراجة النارية هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الأراضي الزراعية والعناية بالمزروعات، من نقل العمال، إلى نقل الأسمدة والبذار والإشراف على المحصول... فهل فكر من اتخذ هذا المنحى في معالجة ظاهرة الدراجات النارية المزعجة، أنها تشكل في الريف مصدر راحة ووسيلة نقل وحيدة؟ هل فكر من يشن هذه الحملة أن الفلاح الذي تصادر دراجته النارية سيضطر إلى استخدام سيارة مأجورة لتقله إلى أرضه التي لا تبعد عن منزله أكثر من سبعة كيلومتر مقابل ٣٠٠ ل.س للذهاب ومثلها للإياب؟ وهل يعلم القائمون على أمر هذه الحملة أن آثارها على الفلاحين قد تفوق آثار رفع الدعم عن المازوت ومستلزمات الإنتاج الأخرى، إذا لم يتم تدارك الأمر باتباع طريقة أخرى تناسب وضع الفلاحين في معالجة هذه الظاهرة؟

إن عدد الأسر السورية يفوق الخمسة ملايين أسرة، ٦٠٪ منها يعيش في الريف، ووفق عملية إحصائية بسيطة طبقت على عدد من القرى، تبين أن كل أسرة في الريف تملك دراجة نارية، وبعض الأسر تملك أكثر من دراجة، وبالتالي إذا لم يتم التعامل مع الدراجات المهربة بطريقة صحيحة تؤدي إلى تسجيلها برسوم بسيطة تراعي حالة المواطنين المرهقين، فإن ذلك سيؤدي إلى هدر أكثر من ٦٢ مليار ليرة سورية ثمن مليوني دراجة يملكها المواطنون، ويساهم بفقدان مثل هذا المبلغ مرة أخرى عبر إعادة تغذية السوق الخاوي من الدراجات بواسطة التهريب. فالطريقة الوحيدة المتبعة حالياً هي إتلاف الدراجات، سواء بطريقة الصهر، أو بتكديسها في العراء ليأكلها الصدأ، وهذا غير صائب، ويجب العمل بما يناسب الظروف السورية، كأن يتم تسجيل الدراجات النارية في الوحدات الإدارية لقاء رسوم محددة وميسرة تدخل خزائن هذه الوحدات الفارغة والعاجزة عن تقديم أبسط الخدمات لمواطنيها!!. أما مشكلة الحصول على شهادة السوق المرهقة والمكلفة، فالاقتراح أن تعمل هذه الوحدات بالتعاون مع مديريات المواصلات بالمحافظات على تشكيل لجان تعمل لحل هذه المشكلة عبر منح شهادات السواقة في أقرب مكان يخصص لهذه الغاية. وقبل هذا وذاك، العمل بجدية على منع التهريب، فالأمر ليس بهذه الصعوبة إذا ما توفرت إرادة العمل وتضافرت الجهود لمنع التهريب والقضاء عليه بشكل تام، لأن الجهات التي تلاحق الفلاحين وتداهمهم في قراهم، تستطيع بالتأكيد فعل ذلك مع المهربين فيما لو أرادت ذلك.

يبقى أن نسأل: هل هي مصادفة توافق الحملة المحلية على الدراجات النارية مع الحملات الإقليمية لمكافحة الدراجات أو أصحابها، مع اعتزام الشركات المصنعة لهذه الدراجات على زيادة الطاقة الإنتاجية السنوية بنسبة ٢٠٪ عبر التوسع في خطوط الإنتاج التي تنوي شركة هيونداي موتورز القيام به في فروعها المنتشرة في آسيا، وكذلك الشركات الصينية المصنعة لهذه الدراجات؟.

أخيراً، نذكّر أن الدراجات النارية لا تستخدم فقط لأغراض غير شرعية كما جاء على لسان أحد قادة الحملة، فهذه الوسيلة بسيطة وقليلة التكاليف، وهي مناسبة لواقع الريفيين وضرورية لهم، وهي كذلك وسيلة مستخدمة في جميع الدول وأكثرها تقدماً، وما يجب أن ينتظرها في بلدنا هو تنظيمها وفق أسس تراعي حال المواطنين الذين لا قدرة لهم على اقتناء السيارات..

مدرسة قدسيا الأولى المختلطة.. اكتظاظ وفوضى

تضم مدرسة قدسيا الأولى المختلطة للتعليم الأساسي ما يزيد عن ١٥٠٠ تلميذاً وطالباً، وتتحمل العبء الأكبر من حجم الاستيعاب المطلوب والمتزايد في هذه الناحية المكتظة بالسكان في محافظة ريف دمشق.

وقد اتخذت مديرية تربية الريف مؤخراً جملة من القرارات التي أثرت بأشكال مختلفة على حال هذه المدرسة، من بينها عزل المديرة السابقة المعروفة بجديتها ومثابرتها، ولكنها لم تكلف نفسها عناء تعيين أذنة للمدرسة يغطون حاجتها من النظافة والاحتياجات الأخرى والمساعدة في المحافظة على النظام والانضباط.. ففي الدوام الواحد يوجد أكثر من /٧٠٠/ تلميذ، بينما لا يوجد سوى آذن واحد، ولاشك أنه لا يمكن لآذن واحد في كل دوام أن يتابع مسألة النظافة في الصفوف والباحات خلف هذا العدد الضخم، أو يتدخل لفض الاشتباكات والمشكلات التي قد تنشأ بين الطلاب أو يقعون فيها.. خاصة أنه لطالما وقعت العديد من الحوادث أثناء الانصراف نتيجة التدافع والضغط على الأبواب.

هذا الوضع غير اللائق، يضطر التلاميذ والمعلمون فيه لتحمل عناء ومغبة تنظيف المدرسة والصفوف بشكل يومي، بكل ما يعنيه ذلك من هدر للوقت، ومن احتمال تعرض التلاميذ للإصابة بالأمراض. وقد رفعت المديرة الحالية أكثر من كتاب لمديرية تربية الريف مطالبة بتعيين آذنة إضافيين، ولكن دون جدوى، حتى اضطرت أخيراً لحمل الكتاب بنفسها إلى المديرية لتأكيد وتسريع الطلب، لكنها لم تحصل في النتيجة سوى على وعد مؤجل بالتنفيذ حتى العام ٢٠١٠.

من ناحية أخرى فإن الاكتظاظ هو السمة التي تطبع معظم الصفوف، حيث تضم أقلها نحو /٤٠/ تلميذاً، أما في أغلب الصفوف فيتجاوز عدد التلاميذ الـ٤٥ طالباً، وهو ما يؤثر بشدة على أداء المدرسين، وعلى حسن استيعاب الطلاب..

الأرصفة للسيارات فقط..



◄ جيني شليل

تعرضت أرصفة المدن السورية وتتعرض يومياً، لأنواع مختلفة من الغزو والانتهاك، بدءاً بالوحول والأتربة والأوساخ، مروراً بالبسطات والأكشاك والتعديات المختلفة الأخرى (العامة) والخاصة، التي تصب جميعها، بمفاهيم متعددة، في البوتقة نفسها، أي عدم احترام الرصيف وغاياته..

الغزو المتفاقم حالياً مختلف شكلاً ومضموناً ودافعاً، وإن بأسلوب داخلي بحت، سوري الأداء، رغم أن ويلاته خارجية مستوردة بوكالات استثمارية محلية.. هذا الغزو يضيق على الناس المسافة الضيقة المخصصة لهم (اسماً) التي تحميهم من الحوادث العارضة في الشوارع.. إنه غزو السيارات للأرصفة التي باتت تصرخ من هذا الاعتداء الواضح عليها.

فلو حاول المواطن، ساكن العاصمة، السير على الأرصفة الموازية للشوارع، لأحس بمشاعر الألفة التي تولدت بين السيارات المستريحة عليها، والمتلاصقة بطريقة تنعكس إرباكاً عليه، حيث لا تتيح بتلاصقها لأحد فرصة أو إمكانية المرور بينها، مما يضطر الجميع (للتنازل)، والمخاطرة بالسير على الإسفلت لمزاحمة السيارات السائرة في الشوارع.

وبالمقابل إذا وقعت عين الراجل على عيون السائقين في التفرعات الطرقية، سرعان ما ستشعر بالمنافسة الدائرة بينهم بحثاً عن، ومن ثم نزاعاً، على المكان نفسه المتاح للوقوف، كأنه ميدان للسباق بينهم.. فالكل يريد الوصول إلى مساحة ضيقة بالكاد تتسع لحشر سيارة فيها.

ما السبب وراء هذه المزاحمة بين الجميع سائقين وراجلين؟ وهل أجزاء من الطرقات وكل الأرصفة أضحت مواقف (طبيعية) مخصصة لوقوف السيارات، أم أنها مشكلة طارئة وسرعان ما نجد لها حلاً؟

في الحقيقة، إن ما يحدث مرده لسوء التنظيم الاستراتيجي، سواء على صعيد تخطيط وتنفيذ البنية التحتية، أو على صعيد السياسات الاقتصادية، خاصة بعد إزالة القيود عن استيراد السيارات، التي أطلقت العنان لمن هب ودب لاستيراد السيارات والتنازع على نيل حصرية الوكالات وإغراق السوق بها، حتى لا يبقى المواطن يعيش حالة (الحرمان من السيارة) فتصبح في متناول اليد.. فبمجرد إزالة هذا الرباط دخلت أفواج هائلة من السيارات لم تكن بالحسبان في ذهن الحكومة، أعداد متنوعة من الماركات والحجوم تفوق قدرة شوارعنا الهزيلة على استيعابها، حتى أصبحت هذه السيارات آفة بحد ذاتها، فبدلاً من أن تكون وسائل لتسهيل الحركة غدت وسائل عرقلة وتعطيل وفوضى، وأصبحت بناء على ذلك أرصفة الطرقات ومداخل البنايات والساحات العامة ملاجئ لوضعها فيها.. حتى أن الطرقات الفرعية لم تسلم من هذا الاعتداء، بل غدت مواقف مخصصة لركن السيارات، لدرجة إن السير فيها بات مشكلة حقيقية.

أما كان من المتوجب قبل السماح بإدخال هذه السيارات القيام بدراسة كافية للبنية التحتية لدينا لمعرفة حجم قدرتها على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة يوماً بعد يوم!؟

إذ سرعان ما تبين أن شوارعنا لا تتمتع بالجاهزية الكافية لاستقبال ربع هذه الأعداد، فما بالك بهذه الأعداد كلها؟!

لذلك يجب الإسراع في إيجاد الحلول المناسبة قبل أن تقع الفأس بالرأس ويأتي يوم تصبح فيه هذه السيارات مطبات في الطرقات لا تستطيع الحركة، وتعرقل حركة المشاة بالمقابل.

كما يجب أن توضع خطط شاملة لتأسيس كراجات ومرائيب واسعة خارج المدينة لاستقبال السيارات الوافدة إليها عدا عن تجهيز مواقف خاصة بعيدة عن الأسواق للتخفيف من ازدحام السيارات.. مع اقتراح إنشاء مرائيب خاصة لكل عمارة سكنية جديدة حتى لا يتطفل أصحاب السيارات فيها على الأمكنة المخصصة لغيرهم..

ربما إذا تم القيام بهذه الإجراءات قد نحد مؤقتاً من مشكلة كارثية مقبلة، ويبقى الحل النهائي بإيجاد مناهج لتنظيم الحركة المرورية سواءً للسيارات أو للمشاة وخلق بنية تحتية مؤهلة لتحمل أية مشاريع مستقبلية وخاصة المشاريع العارضة المفاجئة التي تتولد عنها آثار سلبية كثيرة لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار..

إعادة الاعتبار لمهنة المحاماة

تعد مهنة المحاماة على المستوى النظري، جناحاً من أجنحة العدالة وعموداً من أعمدة الحق، ذلك أن المهمة الأساسية للمحامي هي مساعدة القضاء في الوصول إلى الحقيقة، وفي تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة للمتقاضين أمام المحاكم. ورغم ذلك تبدو مهنة المحاماة فاقدة لاعتبارها هذا في بلادنا، وتنتشر بين الناس الفكرة التي تنظر إلى المحامين بعين الريبة وعدم الثقة، بسبب انحراف الكثير من المحامين، وتورطهم في الفساد والتحايل على الموكلين وعلى نصوص القانون.

والحقيقة أن مهنة المحاماة لا تتمتع بسمعة جيدة لدى معظم الشعوب، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المهنة التي تجعل المحامين يمثلون مصالح متناقضة أمام القضاء، إلا أنه يبقى للمحاماة اعتبارها، وللمحامين حصانتهم ومكانتهم الرفيعة في أغلب المجتمعات. أما في بلادنا فتبدو الصورة مختلفة كلياً، لأنه إذا كانت سمعة المحامين السيئة على مستوى العالم، راجعة إلى استعمال المحامين لنصوص القانون بما يحقق مصالح موكليهم مهما تناقضت هذه المصالح، فإن السمعة السيئة لهم في بلادنا ناتجة عن تجاوزهم للقوانين وعدم التزامهم بها، مما أفقد هذه المهنة الجليلة احترامها، وجعلها مظهراً أساسياً من مظاهر الفساد والتردي الأخلاقي والاجتماعي، كما جعلها مظهراً من مظاهر فقدان الثقة بالقانون وسيادته، والقضاء ونزاهته، لذلك يمكن القول إن إعادة الاعتبار لهذه المهنة مهمة وطنية ملحة، وركن أساسي من أركان عملية الإصلاح الشامل المفترضة. وللقيام بهذه المهمة طرحت العديد من الحلول من قبيل إنشاء مؤسسة تمرين للمحامين الجدد، أو إنشاء مؤسسة عقابية مستقلة للمحامين، وتطبيق شروط حازمة للانتساب تستبعد المشبوهين من هذه المهنة.

إن نقابة المحامين هي الجهة التي تناط بها مهمة إعداد المحامين والإشراف على عملهم والرقابة عليه، ومحاسبتهم إن لزم الأمر. بمعنى أن المطالبة بإيجاد مؤسسات بديلة للقيام بهذه المهمة، تعني تجاهل دور النقابة وطبيعة عملها. وإذا كان المقصود هو أن تكون هذه المؤسسات تابعة للنقابة، فإن هذا لا يضيف جديداً إلى الوضع الراهن، لأن الإشراف على تمرين المحامين، ومعاقبتهم، واستبعاد المشبوهين هو من مهمات النقابة الأساسية، ومن الواجبات التي يفرضها عليها نظامها الداخلي وقانون تنظيم مهنة المحاماة. ولكن الأهم أن هذه الحلول والاقتراحات تتجاهل جذر المشكلة، وتهتم بمعالجة نتائجها ومظاهرها، لأن الفساد الذي يتهم المحامون به، هو في حقيقته امتداد للفساد في المؤسسة القضائية، ذلك أن قدرتهم على التحايل على القانون، واستعمال مهنتهم كوسيلة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب فقط، دون الاهتمام بالعدالة والبحث عن الحقيقة، ناتج عن المساحات المفتوحة أمامهم في هذا الاتجاه، وناتج عن فساد قسم من القضاة والموظفين العدليين، الذي يفتحون الأبواب مشرعة أمام بعض المحامين للتجاوز على القانون، والاتجار بالعدالة. وفضلاً عن ذلك، فإنه كثيراً ما يكون المحامي عاجزاً عن تحصيل حقوق موكليه، دون استخدام آليات الفساد والتورط في لعبته، وهذا يفرض عليه سلوك طرق غير شرعية، وغير منضبطة لتمثيل مصالح الموكلين أمام القضاء.

وهكذا، فحتى لو تمكنا من بناء مؤسسات جديدة لإعداد المحامين والرقابة عليهم، وهي المهمة التي يفترض أن تقوم بها نقابة المحامين كما قلنا، فإن المشكلة لا يمكن أن تحل دون حل المشكلة في المكان الذي يمارس فيه المحامون عملهم، وأعني ساحات القصور العدلية، لأن إغلاق منافذ الفساد في وجه المحامين كفيل بتقويمهم، ورفع سوية عملهم وأدائهم القانوني، ذلك أنهم عندما لا يجدون طريقاً لأداء مهمتهم في الدفاع عن مصالح موكليهم كما يجب، سوى القانون ونصوصه، سيكونون مضطرين لأداء مهمتهم بمهنية عالية، وبمسؤولية كبيرة.

عندما يكون المحامي واثقاً أن سلوك القنوات الشرعية هو وحده الذي سيمكنه من الدفاع عن مصالح موكليه، فإنه سيسلكها بآليات القانون نفسه، وسيعمل دائماً على رفع سويته الحقوقية، وتطوير أدائه القانوني. وعندما يلتقي ذلك مع قوة السلطة القضائية واستقلالها، ونضوج نصوص القانون وتطورها الدائم، فلا شك أنه سيعود للمحاماة وجهها الأصيل، بوصفها رديف السلطة القضائية ومساعدها الأبرز في تحصين سيادة القانون والدفاع عن العدالة.

■ نجوان عيسى

مثقفو سورية ضد مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد

«لا للعودة إلى الوراء ونعم لعصرنة القانون»..

وقّع عدد كبير من مثقفي سورية بياناً مناهضاً لمشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، ورفعوه إلى كل من مقام رئاسة الجمهورية العربية السورية، وكل من رئيسي مجلس الشعب، والـوزراء، ووزير العدل.. وفيما يلي نصه الكامل:

«بيان من مثقفي سورية.. لا للعودة إلى الوراء ونعم لعصرنة القانون..

منذ شهور قليلة ونحن نتابع حالات المد والجزر التي رافقت مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد بحيث يبدو المخاض عسيراً، ويبدو القانون الذي سينتج عن هذا المخاض هرماً، بينما كان من المتوقع أن يكون نضراً جديداً يلبي حاجات العصر والأسرة السورية بمختلف مشاربها. فمسودة القانون الجديد التي نشرت منذ أيام على بعض وسائل الإعلام لا تختلف عن القانون المعمول به الآن بشيء، وهذا يعني أننا لن نرى قانوناً عصرياً في وقت قريب، خاصة وأن القانون نسخة عن قانون ١٩٥٣، ويعني أيضا أننا نتراجع إلى الخلف ونعود إلى المدونة العثمانية بدل أن نتقدم إلى الأمام بما يتناسب مع روح العصر، وإلا ما معنى إصدار نسخة باسم جديد، وهي لا تزال تحمل نفس المشكلات التي كنا قد طالبنا مراراً بتغييرها.. حيث بقي سن الزواج في المشروع الجديد جائزاً لمن هم تحت السن القانوني «اي الأطفال»، ولا زالت نفس المشكلات التي تتعلق بالحضانة والطلاق والنفقة وسكن الحاضنة وتعدد الزوجات موجودة، كما أن القانون الجديد لا يحوي أية تعاريف لأي من المصطلحات الواردة فيه، وهذا يعني إبقاء الباب مفتوحا للتأويل.

كما إن هذا القانون إن صدر سيجهض حتماً مسودة قانون حقوق الطفل التي أعدتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة، هذا القانون «أي قانون حقوق الطفل» الذي سيشكل علامة مضيئة في التاريخ السوري وبصمة جميلة على لوحة الوطن إن صدر.

عدا أن القانون الجديد يلغي قوانين حديثة صدرت لبعض الطوائف المسيحية، وهي قوانين للروم الارثوذوكس والسريان الارثوذوكس والروم الكاثوليك، وهو أمر مستهجن وأثار الصدمة لدى المواطنين باختلاف مشاربهم، كما أثار الخوف على حقوق الأقليات في هذا الوطن الذي كان وما زال مثالاً للتعايش والانسجام بين كل أطيافه. إن كان هناك مشروع قانون واحد لكل السوريين فيجب أن لا يكون على أساس ديني دون مراعاة لبقية النسيج الوطني من أقليات وطوائف أخرى، وإذا كنا نريد قانوناً واحداً للجميع فإن قانون الأسرة العصري، الذي يراعي مصالحها ومصالح الأفراد بما يتناسب مع الدستور والاتفاقات الدولية والحاجات المجتمعية، هو الحل.

ويمكن اعتبار مشروع قانون الأسرة الذي كانت الهيئة السورية قد عملت به لسنوات، نموذجاً إيجابياً صالحاً للتطوير، كما يمكن اعتبار التجربة التونسية والمغربية مثالا يمكن الاستناد إليه.

إن ما حصل من سرية في إعداد مسودة القانون هو أمر غير مقبول، ولا يتفق مع المنهجية المطروحة في الدستور السوري وخطاب القسم «من أجل نصف حقيقي لا وهمي للمجتمع»، كما أنه يتناقض مع ما جاء في الخطة الخمسية العاشرة التي تعهدت بتعديل القوانين السورية التمييزية ضد المرأة، وتعهدت بالعمل من أجل تعزيز مساهمة المرأة في عملية التنمية. كما أنه لا يتوافق مع تصريحات رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب، ووزير العدل، التي أكدت على أن أي مشروع جديد سيجري إعداده عبر آلية وطنية تضمن تمثيل جميع الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية، في صياغته. لكن ما حدث أن مشروع القانون صدر دون أن تشارك في إعداده الجهات المعنية، مما يخالف مبدأ التشاركية في صنع القرار، الذي يجري التركيز عليه في الخطاب الحكومي، كما يتناقض مع اتفاقية حقوق الطفل والسيداو ورغبة المجتمع في إصدار قانون اسرة عصري تضعه لجنة مشكلة علنياً تضم جهات حكومية وأهلية وبإشراف الهيئة السورية لشؤون الأسرة. لأن قانون الأحوال الشخصية هو القانون الذي يمس كل سوري وسورية على امتداد الوطن، وهذا يعطي الحق لنا ولكل مواطن بمعرفة ما يجري والمشاركة في وضع هذا القانون.

لكل ما ورد أعلاه فإننا نأمل من سيادتكم:

- إيقاف مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديد.
- تشكيل لجنة مؤلفة من هيئات حكومية وهيئات من المجتمع الأهلي والحقوقي والثقافي وناشطين وأعضاء يمثلون كافة الطوائف الدينية وبشكل معلن وبإشراف الهيئة السورية لشؤون الأسرة.
- العمل معا على إصدار قانون أسرة وطني يلبي حاجات العصر.

ودمتم لأجل رفعة وتقدم وازدهار هذا الوطن».

هذا وقد وقع على البيان مجموعة كبيرة من الصحفيين والأدباء والفنانين والناشطين السياسيين والشخصيات الاجتماعية.

أسواق العيد... للفرجة حظ أوفر!

رحلة السوري الطويلة... سوق بلا سكّرٍ ورحمة

◄ عبد الرزاق دياب

أقسم أبو خلدون (صاحب بقالية) أنه ذهب إلى سوق البزورية (رجل لقدام ورجل لورا)، وأضاف أن بائع جملة الحلويات والشوكولا قال له: «ما مرق علينا مثل هالعيد». هذا حال أغلب من سألناهم أثناء تجوالنا، كمواطنين لا كإعلاميين، من أبي خلدون مروراً بأصحاب محالِّ الألبسة والأحذية، ويكاد يجمع أهل السوق على ذلك، وكما قال أبو هاشم صاحب محل الحلويات الشهير: «الحال من بعضه، كل الأرزاق معطلة، الناس ما معها مصاري، والشتوية فوق رأسنا»، أما من أخذ الأمر بِصدرٍ رحب هو بائع بسطة «شحاطات» حيث قال: «لن تجد زحاماً إلا في صباح العيد، على نبات (الآس) لزيارة الأموات.. اللّه يرحمنا!».



مقدمات استثنائية

حتى العام الفائت لم يكن الأمر هكذا، كل سنة أتعس من التي قبلها، اليوم أحسن من بكرة... كلمات يرددها الشارع السوري بصوت عال هذه المرة، يبدو أن الضيق ضيق معه الصدور، الناس يذرعون السوق جيئة وذهاباً، ويعلو صياحهم من الأسعار الكاوية، ووصل الأمر إلى مشاهدة زوج وزوجته يقتتلان في الشارع، ومن الممكن أن ترى دموعاً في عيون الأبناء الصغار، الصغار الذين لا يعرفون مدى قلة حيلة الكبار، الكبار الذين يسحبون في يوم قبض الراتب الاستثنائي الذي أقرته الحكومة ٢٤/١١/٢٠٠٩ أوراقهم المالية، وبغصة على انتهائها، يدركون أن العيد للصغار، ومن حقهم ألبسة جديدة، وأحذية جديدة... وفرحة حقيقية، وفي نفس الوقت يدركون طعم الأيام المرة التي ستلي هذا الدفع والاستنزاف، فأربعة أيام هي فترة العيد، ستقضي على تعب شهر كامل، راتب شهر كامل، إن لم تقض على الشهر الذي سيليه.

العام الفائت كان أسهل من حيث تأمين الوقود، فالحكومة قدمت ١٠٠٠ لتر مازوت بالسعر المدعوم ٩ ليرات، أما هذه السنة فحتى اللحظة لم تفرج الحكومة عن (شيكها) الموعود ٥٠٠٠ آلاف ليرة بالسعر العادي للتر ٢٠ ليرة، أي أن مقدَّم الدعم لا يكفي لملء برميل المازوت، كذلك مؤخره.

هذه السنة يأتي العيد بظروف استثنائية، فعدا عن الوقود الذي يشكل هاجساً مخيفاً لكل الأسر السورية المنهكة، هناك مخاوف أخرى.. الأمراض الوافدة كأنفلونزا الخنازير والوفيات التي تكاثرت فجأة ووصلت إلى ما يزيد عن ٥٠ وفاة تقلق حياة السوريين، ويكاد مرض بسيط كما كان يراه السوريون يجعلهم يهرعون إلى الأطباء.. وعند الأطباء حدث ولا حرج.

سيخرج الناس من الأيام الأربعة إلى آخر الشهر حيث قائمة الفواتير التي تنتظر، وربما تحمل في جعبتها مفاجآت صارت بالحسبان، فواتير الماء والهاتف والكهرباء، التي صارت تشكل نصف دخل السوري، لم تعد أمراً عادياً، فمن المتوقع أن تصدمك فاتورة كهرباء بـ٢٠٠٠ ليرة، أو فاتورة ماء عن دورات سابقة أخطأ المحاسب أو المؤشر بعدم احتسابها بـ٣٠٠٠ آلاف ليرة، ومن الممكن أن تخطئ بحقك وزارة الاتصالات في رحلة بحثها عن تشغيل نظام الفوترة الجديد، فتعفيك دورة وتقصف عمر راتبك بدورة تتجاوز توقعاتك.. من الممكن أن يحصل أي شيء، في آخر الشهر.

في بدائل الدعم

لم يوفر المواطن وسيلة لتدفئة صغاره، كذلك السوق الذي ينتظر المشاكل والمصاعب ليقدم الحلول على هواه وبأسعار هو من يصنعها، وهو الذي يرسم صعودها وهبوَطها، في بدائل الدعم الذي لم تبدُ بعد بوادر وصوله رغم قلته، من الممكن أن تعود لمدفأة الحطب، ولها ما عليها، غلاء الخشب وضرره الصحي، والبديل الأخر الغاز الذي كما تعودنا سيصل إلى الأزمة في نهاية السنة بحجة «الجرد» وستشتري عبوات الغاز بسعر السوق السوداء، ومدفأة الغاز ليست أوفر، بل أشد مصروفاً وخطراً، وإما فدونك أيها السوري رحلة الكالون، والاصطفاف المذل الذي اعتدته.

الأسهل عند البعض غير القليل هو الاعتداء على شبكة الكهرباء، فمن الممكن أن تسرق (خطّاً) من أجل استخدامه في التدفئة، وهذا يتم على يد معلم كهرباء، أو أحد موظفي خدمة الطوارئ، وهنا من الممكن أيضاً أن يمر عليك شتاءٌ دافئٌ بسلام، أو أن تدفع عن ذلك ضبطاً يقودك إلى القضاء، وهنا السجن والغرامة؟

احتمالات وبدائل من باب (دبر رأسك) لابد أن يمر بها السوري، الذاهل من الغلاء والراتب المحدود، وخطة سعادته بنهاية عام ٢٠١٠ موعد انتهاء الخطة الخمسية العاشرة، والدعم الذي ينتظره بفارغ الصبر.

سوق الفرجة.. فقط

هـذه المـرة كل الأسـواق بكل مسمياتها وتاريخها، من الحميدية، الأكثر شهرة لجموع الـنـاس، مـروراً بسوق (عاصم) في منطقة الدويلعة، الذي يصح أن يكون (شعبوياً)، حتى البسطات التي تتزاحم في أسواق أيام الأسبوع في القرى والبلدات الصغيرة وأشباه المدن، تقاسمت الفراغ، الأسواق خلت من مرتاديها المعتادين، بعض الذين مازالوا يمرون من قبيل التفرج والتذكر أو بعض الشاردين الذين يتأملون الواجهات، بعض المحلات تمسكت بزبون أو اثنين من قبيل الدعاية.

الأسواق الشعبية شهدت حركة قليلة، فقط من تشجعوا لصرف آلاف قليلة، في رحلة البحث عن أرخص ما يمكن لثوب جديد. ما قبل العيد يزدحم سوق الأحد في (جديدة عرطوز)، يهجم المتسوقون من محيط المنطقة، السوار الفقير الذي يمتد من خان الشيح - دوروشا - قطنا - المعضمية، أغلب الغوطة الغربية تذهب إلى سوق الأحد، يتجمهر الناس حول السيارات الواقفة المحملة بالحلويات الرخيصة المكشوفة، الملابس المعلقة على مشاجب من أعمدة، الأحذية المصفوفة على ألواح خشبية.

سوق (عاصم) في الدويلعة مثار حديث البسطاء عن الحوائج الرخيصة، سوق مصفوف كما البسطات لكنه أكثر انتظاماً، وأغلى سعراً بقليل، هنا.. في سوق عاصم.. الفقراء يجدون بعض العيد.

أما في الأسواق التي كانت ذات يوم للطبقة الوسطى أو تزيد، مثل الصالحية والحريقة، فيكاد الأمر يثير الضحك والأسى، الصالحية التي اصطفت محلاتها بأناقة، وتوزعت على زجاجها عبارات الترويج، صامدة مع الفراغ، مجموعة من البشر يزرعونها ذهاباً وإياباً، بعضهم فقط يعود بكيس أو اثنين، البقية يحملون الهواء في صدورهم، منفوثاً مع الدخان.

باب الجابية، قبلة الطبقات المتداخلة مع بعضها، الفقراء، الباحثون عن موديل جديد في بسطة بالة، الباحثون عن قطعة من خمسين إلى مائة ليرة، الباحثون عما تيسر من العري، خليطٌ مَن نثرتهم الطبقات، أو ألقت بهم على هامشها.

أما الحريقة، السوق العريق، سوق الدمشقيين، وبعض من تداخلوا معهم من أبناء الريف، موظفي المدينة، مازالت تحتفظ ببعض زبائنها، لكن حتى هؤلاء بدأ يرتسم على ملامحهم شعور الاستغراب، والوقوف الطويل لاختيار قطعة تناسب تدهور الحال.

سوق بلا سكّر

قبل العيد بأيام تعبق رائحة الشوارع والبيوت برائحة الحلويات المشوية في أفران تنتظر من عام إلى آخر، في الليل يلف الصمت والرائحة المغموسة بماء الورد شوارع الفقراء أيضاً، فحلويات البيت أرخص وأطيب، والطقس الذي تفرضه فيه ألفة ومحبة هما جوهر العيد.

فيما بعد، ومع الوقت القصير للناس، العمل ليل نهار من أجل لقمة العيش لم يترك لهم المجال لهذا الطقس، صار السوق هو الملاذ من أجل حلويات جاهزة ودون عناء، لكن السوق تحترق بالأسعار الكاوية، فمع ارتفاع أسعار المواد الأولية ازدادت الأسعار وتضاعفت الأرقام التي كانت تزين (صدر النابلسية) والـ(كول وشكور) و(المبرومة) وسواها.

عَود على بدء، فأبو خلدون يشعر ببعض الندم للكمية التي اشتراها، والتي يخشى أن تقبع في صدر محله حتى العيد القادم، وهذا ما تبشر به الحركة البطيئة والباردة للسوق.

المعامل التي تسكن في أقبية الأبنية مازالت تبث روائح الحلويات المشوية على نار أفرانها الهادئة، لكن أبا قاسم الذي تشتهي المرور أمام معمله، يؤكد أن البضاعة التي يصنعونها في العيد استثنائية، ومن هنا تأتي الخشية في ألا تنفد وبالتالي ستكون الخسارة فادحة.

حلويات الفقراء في العيد تبدو بلا مشكلة (البرازق، الغرَيبة، العجوة، المعمول) لأنها الأرخص والأنسب، وأصحاب المحلات ملؤوا العلب الجاهزة بحجم ١ كغ، وبسعر يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ ليرة للكغ. وهذا يناسب حجم عيد فقير دون أنَفَة وبهرجة.

أما (البيتفُور) فيمكن أن يتم التحكم بنوعيته حسب المواد التي تشكله، نوعية (المكسرات) التي تغطي وجهه الأبيض أو البني، مع ذلك بالإمكان شراء بعض الكيلوات منه، وسعره يتراوح بين ١٧٥ - ٢٥٠ ليرة سورية.

أما المكسرات فهي حسب الطبقة، فمن الممكن شراء ١ كغ من المكسرات المشكلة، فستق، بزر بأنواعه، قضامة إلخ.. أما إذا كانت الحالة المالية تسمح، وهذا للبعض فقط، فيمكن إضافة الألوان الأخرى وعلى رأسها (الكاجو)، مع العلم أنه يمكن تناولها بدونه.

حديث البيوت

تتهامس النسوة عن ماذا حضرن للعيد، كانت أم منصور مثلاً تتباهي بأصناف الحلويات المحلية التي تصنعها (كعك العيد، جوز الهند، المعمول بالعجوة والفستق وجوز الهند)، وعن قهوتها المرة، سكاكر العيد، الشوكولا الفاخرة، أم منصور زوجة موظف متقاعد، لكنه جمع مالاً وفيراً من وظيفته.

أم سليمان الأرملة التي تعتاش على حسنات الجوار، تستشعر الخطر القادم، بما أن الجيران يشكون القلة فهل ستعيش هي على ما سيبقى من قلتهم؟ هذا إن بقي!! لكنها تتنهد بحسرة: (اللّه ما بينسى حدا).

أم علي التي كعادتها تتوسم خيراً بالسماء ترى أنها ستفرج، لابد ستفرج، وأن اللّه لا يمكن أن يترك عباده دون فرح، حتى ولو كان قليلاً..

الرجال باعتبارهم متضررين فعلياً، يسألون اللّه مفاجأة أو معجزة، رغم أن قناعاتهم تقول إن المعجزات هي من زمن ولى، فكيف بالإمكان أسعاد الصغار، إرضاء الزوجات، واستقبال الشهر الذي سيلي العيد؟

أغلب جلسات الناس، في حارتنا على الأقل، والتي تشبه كل الحواري في بلدي، هي الغلاء، والعيد الذي سيأكل الأخضرِ (إن وجد) واليابس (الموجود)، وكل الرجال يصرِّحون بأنهم استدانوا، أو سيستدينون بالتأكيد بعد العيد، وأن العيد سيمضي باعتباره أياماً، لكنه سيترك وراءه ما لا تسده شهور.



مثل العيد سيمرون

في زحمة الحديث عن الناس العاديين، وحدهم لا يفكرون بالعيد، هل يمكن للمتسول الجالس على رصيف شارع دمشقي أن يفكر بلباس جديد للتسول؟ هل يمكن للفقراء الذي يعيشون تحت سقف غرفة واحدة أن يفكروا بمشوار أو معايدة؟ ربما يمر بهم بعض المحسنين، بعض الجوار، ليلقوا لهم ما يعود عليهم بالحسنات.

يبقى العيد مناسبة لتذكر الوجع، فقد سقط الفرح عندما رفعت الدولة يدها عن السوق، ورفعت دعمها عن جموع الفقراء... كانت الدولة أماً حنوناً للذين لا أحضان تحميهم من البرد، وكان الوقود الرخيص إحدى وسائل فرح الفقير.. قليل من الدفء يحيي الروح المرتعشة من الجوع.

وفي الطريق إلى العيد... يسقط الفقراء والمطر.

وجوه العيد شاحبة والنفوس مقبوضة

أزمة دعم المازوت تلقي بظلالها على فرحة العيد

◄ يوسف البني

مع أن عيد الأضحى أضحى قاب قوسين وأدنى من الدخول علينا بعد أمسيات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، إلا أن حركة السوق من بيع وشراء في أدنى مستوى لها منذ أشهر عديدة، حيث تتفاقم الأزمات يوماً بعد يوم وتضعف القدرة الشرائية عند المواطنِ السوري. وأنا، كمواطن سوري، حالي هو حال العشرين مليونا الآخرين، طبعاً باستثناء القلة القلية الذين يعلمون ما هم فاعلون، والذينِ بالعيدِ ومظاهره كل يوم يستأثرون، أنظر في المرآة فأستغرب شبحاً شاحباً ينتصب أمامي، تعلو وجهه إمارات البؤس والقهر والذل، وأنا هنا لا أستغرب بل أستنكر الحال المزرية التي وصلنا إليها كمواطنين سوريين، نتيجة صعوبة المعيشة والهم والقلق الدائم وانعدام الطمأنينة ليوم غد سعيد، وقد أصبحنا مجرد أشباح ذوي وجوه شاحبة، لا تتملكنا أية أحاسيس أو مشاعر، بل تحولنا إلى آلات تتحرك وتعمل دون الشعور بحاجة إلى الراحة والتنفس والانطلاق نحو يوم آخر مشرقين مقبلين على الحياة بنهم وحيوية، لا بل أصبحنا لا نشبه أنفسنا، فنحن بالأصل شعب يحب الحياة والأمنِ والاستقرار، ونبدع في خلق جماليات العيش وبساطته، وقد سُرق منا كل ذلك بسبب الوضع المعيشي السيئ الذي يعيشه المواطنَ السوري على مساحة الوطن، بسبب السياسات الحكومية التي لم تؤد في المحصلة إلا للإضرار به، عن طريق التحكم السلبي بلقمة عيشه اليومية.



● **المواطنون يقولون: «من أين سنشتري لأبنائنا ثياب العيد ونحن ليس لدينا ثمن مازوت ندفئهم به ؟»**

حالي هو حال من قابلتهم في شوارع مدينتي الكبيرة حيث رأيت أمثالي من الأشباح يجولون بين المحلات وعلى الأرصفة التي تفترشها بسطات الألبسة المختلفة، باحثين عن لباس جديد لأولادنا يفرحون به أيام العيد، إلا أن الآمال تبوء بالفشل دائماً، فالحركة والازدحام مجرد شكل ظاهري لسوق ما قبل العيد، بينما في الحقيقة فإن حركة البيع والشراء لمحال الألبسة تشهد حالة ركود لضعف القوة الشرائية عند المواطنين، إضافة لارتفاع أسعار الألبسة المفاجئ، الذي يقفز بين ليلة وضحاها قفزات غير متوقعة، حيث يستغل التجار هذه المناسبة لتحقيق أرباح فاحشة، بعيداً عن رقابة الدولة وضبطها للأسعار، بسبب تخليها عن دورها الرعائي للشأن العام، ويظهر هذا الاستغلال في أوضح صوره في مجال ألبسة الأطفال والسن المحير، حيث يعلم التجار أن الأهل في هذا الظرف المعيشي السيئ قد يستغنون عن شراء ملابس العيد لأنفسهم، بينما لا يستطيعون أن يكسروا خاطر أبنائهم، وهم مضطرون مهما كانت الظروف لشراء ملابس العيد لهم.

العيد في عيون المواطن السوري

جالت «قاسيون» في أسواق الألبسة، ورأينا الناس يخرجون من المحال فارغي الأيدي، وليس على أفواههم سوى التذمر والحسرة والمرارة وخيبة الأمل. وحول حركة البيع والشراء وأسعار الألبسة التقينا العديد من المواطنين الذين شرحوا لنا همهم ومعاناتهم، وحزنهم من اقتراب يوم العيد:

ـ المواطن أبو رائد قال: «كيف بدك إيانا نعيّد ونشتري لأولادنا ثياب جديدة ونحنا مو ملاقيين ثمن مازوت ندفئهم؟! فعندي أربعة أولاد صغيرهم في الصف الرابع وكبيرهم في الحادي عشر، وقد ذقنا الأمرين لتأمين مستلزماتهم المدرسية، والراتب لا يكفي أصلاً للأكل والشرب فقط، وأنا وأمهم بالأساس استغنينا عن شراء الألبسة التي لا نراها إلا كل أربع أو خمس سنوات، ولكن هؤلاء أطفال لا تستطيع أن تكسر خاطرهم، لا تستطيع أن تحرمهم فرحة شراء لباس جديد مخصص للعيد، والتجار عارفين هذه المعادلة، فرغم أن هناك اعتدال في أسعار الألبسة الرجالي والنسائي، إلا أن أسعار ملابس الأطفال نار كاوية، وقد ازدادت بشكل فجائي قبيل أيام العيد، وها قد قطعنا منتصف الشهر بأسبوع، المدة المحددة لانتهاء الراتب والمصروف، فمن أين سنُفرح أولادنا بلباس جديد؟!!»

> ● **ليس عندنا أي دافع للشعور بفرح العيد لأن النفوس مقبوضة والشعور بخيبة الأمل كبيرة بسبب مهزلة دعم المازوت.**
>
> ● **رغم القلة وارتفاع أسعار الألبسة لانستطيع كسر خاطر أبنائنا فنجد أنفسنا ملزمين بشراء ثياب بالدين.**

ـ بكثير منَ الحسرة وخيبة الأمل يتكلم الموظف أبو محمود عن معاناته ووضعه المعيشي الذي ينطبق على الكثيرين الذين يمثلهم، فيقول: «بعد هذه المهزلة التي عيّشتنا إياها الحكومة وضحكت علينا بموضوع بدل نقدي لدعم المازوت، الذي ما عرفنا نهايته كيف وأين أصبحت، منين بدنا نوفر ثمن ألبسة لأولادنا على العيد؟! فأنا كموظف حكومي تستهلك الوظيفة كل يومي، وقد وصلت إلى سن لا أستطيع معها البحث عن عمل إضافي وقد أمضيت ثلاثين عاماً أخدم هذه الدولة ولم تقدم لي وظيفتي سوى الجوع والحرمان، وأمضيت عمري مثل زملائي نركض واللقمة تركض أمامنا، والحكومة تعدنا بتحسين الوضع المعيشي وتحقيق أرقام نمو للبلد، ولكنهم لم يقدموا لنا سوى التراجع في كل شيء، ورفع الدعم عن المحروقات، وضعف القدرة الشرائية للراتب، وعلى هذا نسينا أن في الدنيا عيداً، ولم نفكر أصلاً بشراء ملابس جديدة لنا أو لأولادنا، إضافة إلى همِّنا الشاغل من أين سندبر ثمن المازوت للبرد والشتاء، فالعيد له أهله، وأصحاب القرارات كل يوم عندهم عيد».

رغم التخفيضات مازلنا جائعين وبردانين

ـ الموظفة عفاف تأخذ الأمور دائماً بروح رياضية، وتحاول إيجاد الأساليب التي تتغلب بها على صعوبات الحياة رغم متطلباتها الكثيرة وقالت: «لدينا راتبان في الأسرة، راتبي وراتب زوجي، ومع ذلك فلا أحد من المسؤولين يعلم كيف يمر الشهر علينا، فمع خمسة أولاد وكلهم يدرسون تزداد المتطلبات يوماً بعد يوم، ومعها تكبر الأعباء المالية، وهذا الارتفاع الكبير بأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والألبسة، جعلني أتوجه نحو محلات الألبسة المستعملة (البالة)، ومن هناك يمكنني تأمين ملابس لأولادي ولي ولزوجي بمبلغ لا يتجاوز الـ٢٠٠٠ ل.س، في حين قد أحتاج لشراء الألبسة الجديدة إلى ما يزيد عن عشرين ألف ليرة سورية، فصدق أن عيد المواطن السوري أصبح بالياً مثل لباسه الذي يشتريه من البالة، والأفضل أن نصمد ما ندخره ثمناً لدفء أيام الشتاء الباردة».

ـ الموظفة سعاد أيضاً لها مخططها في توفير ثمن الملابس للوقت المناسب فقالت: «أنا وزوجي موظفان، ومع ذلك نعجز عن تأمين الملابس لنا ولأولادنا إضافة إلى أعباء المدارس والمونة التي أكلت كل مدخرات الأسرة، وأنا أرى أن الوضع المعيشي يسوء عاماً بعد عام، فكل عيد نقول أنه سيكون أفضل من الذي قبله، ولكن للأسف تُفاجئنا الحكومة بمخططات وقرارات تقضي على أحلامنا وآمالنا، ومن أجل التحايل على تدبير الحال نلجأ للدخول في جمعية مع الزملاء في العمل أو الجيران في السكن، ونشترط على المشاركين فيها الذين يعرفون وضعنا أن يكون دورنا قريباً من العيد أو افتتاح المدارس، وهذه الجمعيات تعتبر قرضاً غير مستحق الفوائد، وبالتالي نشعر أنه ذو بركة ويمكن به أن نسد جانباً هاماً من المستلزمات والاحتياجات التي نحرم أنفسنا منها على مدار السنة، ويكون شراء الألبسة لنا ولأولادنا متعة وفرحة، حتى لو دفعنا ثمنها حرماناً وتقشفاً لأيام طويلة قادمة».

ـ المتقاعد أبو إسماعيل وصف لنا الحال بكثير من الدقة والإسهاب، وتحدث عن احتكارات التجار وعنجهية المهربين، الشريحتين اللتين هما العماد الأساسي للسياسة الجديدة للحكومة الرامية إلى تعويم السوق بالبضائع، ولكن بالمثل القائل (شم ولا تذوق). قال أبو إسماعيل حول ما يجري في السوق قبيل العيد: «تُفاجئنا دائماً اللافتات الكبيرة والملونة التي تشير إلى تخفيضات وحسومات على أسعار البضائع في السوق، وخاصة الألبسة، ونظن للوهلة الأولى أن تجارنا قد أخذتهم الشفقة علينا وأن ضمائرهم استفاقت، ولكن سرعان ما نجد أن هذا أسلوب جديد للضحك علينا، وجر أرجلنا نحو مجتمع استهلاكي صرف، عبر تطبيق تجارب جديدة للأسواق المفتوحة التي تعمل على إغراقنا بالبضائع المستوردة، والتي همها الأول والأخير القضاء على الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني، فأنا أنصح كل من يصل له صوتي بأن ينسى ثياب العيد لفترة، ويقاطع البضائع المستوردة، حتى وإن كانت رخيصة، فوجع ساعة ولا كل ساعة».

ـ المواطن حيان د. استنكر أصلاً وجود العيد في حياتنا فقال: «والله ما حدا له نفس ليفرح بقدوم العيد، ولا يفكر بشراء الألبسة الجديدة لأولاده، لأن النفوس مقبوضة، وشاعرين بخيبة أمل كبيرة لأننا صرنا مسخرة بموضوع دعم المازوت أمام دول العالم كله».

من المسؤول عن التلاعب بالأسعار؟

حول ظاهرة التخفيضات والحسومات، توجهنا إلى أبي عدنان، أحد باعة الألبسة بالمفرق، من أجل معرفة مضمون هذه الظاهرة، وأين مركز التحكم بالأسعار؟ ومن الذي يحدد نسبة التخفيضات؟ وما هي الحلقة الخفية في مسلسل رفع الأسعار ثم إعلان التخفيضات والحسومات، التي قد تفاجئنا كثيراً في ظاهرها، ولكنها في المضمون تُبقي الأسعار بعيدة عن متناول الكثير من المواطنين.

ـ قال أبو عدنان: «نحن تجار مفرق، ونحن الحلقة الضعيفة وصلة الوصل بين المنتج والمستهلك، وليس من مصلحتنا أن تتوقف حركة البيع أو أن يتأفف المستهلك من الأسعار العالية، فهذا يسبب الخسائر لنا، وليس بيدنا تحديد الأسعار أو إجراء التخفيضات، فنحن أيضاً ضحية التجار الكبار وأصحاب مشاغل الخياطة، وتجار الجملة للألبسة يرفعون سعر الجملة علينا بشكل كبير خلال الأيام التي تسبق العيد، استغلالاً واحتكاراً، وقد يتغير السعر على الواجهة بين يوم وآخر لنفس القطعة إلى أكثر من الضعف، وحين تخف حركة البيع بسبب ارتفاع الأسعار، نضطر إلى التخلي عن جزء كبير من هامش الربح، إرضاء للزبائن وتحريكاً للسوق، كي لا تكسد البضاعة ونخسر ثمنها، فالمؤسسات الكبرى للتفصيل والخياطة لا تنتظر حتى تنفق بضائعنا، بل تُنزل إلى السوق كل يوم نموذجاً جديداً، ويجب علينا مجارات الموديل والموضة، وإلا فسنخسر لقمة عيشنا أيضاً ونغلق محلاتنا».

ـ أم سعيد قالت بغضب اللبوة المجروحة: «لا نريد ثياباً للعيد، لا نريد زينته وحلوياته وطقوسه التي كانت تجمع شمل الأسرة بفرح عارم، نريد الدفء لأولادنا أولاً وأخيراً، نريد المازوت ثم المازوت ثم المازوت، لماذا تخلت الحكومة عنا بهذا الشكل؟! أهكذا تكافئ المواطنين الذين صمدوا وصبروا عبر السنوات المريرة؟!».

ماذا بعد الفقر والحرمان ورفع الدعم؟

نعم هذه هي الحال التي وصل إليها مواطننا بسبب السياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، الساعية إلى القضاء على دور الدولة الرعائي للشأن العام، عبر رفع الدعم عن المواطن، وعن المواد الأساسية الضرورية لحياته المعيشية اليومية، وعبر خصخصة كل مرافق الحياة، بما فيها المسكن والملبس ولقمة العيش، وتسليمها لحيتان السوق الذين يتحكمون بخيرات البلاد ورزق العباد، ويعملون لتحقيق أرباح فاحشة دون وجه حق.

على الدولة أن تحذر من النتائج السيئة التي أوصلتنا إليها هذه السياسات، وأن تستعيد دورها الرعائي، وتشجع الصناعة الوطنية وترعاها، وتفرض الرقابة على الأسعار، وتحددها بحيث تتناسب مع دخل الفرد، حتى يشعر المواطنون من جديد بالأمن والأمان والاستقرار، وفي هذا صون لكرامة الوطن والمواطن.

youssef@kassioun.org ■

مطبات

أمنيات صالحة للنشر

كما في كل مرة، نعود إلى الأيام المتشابهة نفسها، تتشابك الأيدي الفارغة والبيضاء، تشد على بعضها كعناق عاشقين، أحياناً تنطبع القبلات على الأكتاف والخدود، كما في كل مرة، كما في كل هذه الأيام المتشابهة.

تتعالى التهاني.. التبريكات، المعايدات، والدعوات... (كل عام وأنتم بخير... جعلكم من عوّداه)، يدور المحبون على البيوت، الابتسامات على الوجوه، والترحيب على الشفاه، أمنيات في قلب كسير.

كما في كل مرة، يأتي العيد من بوابة السنة، في الزمن نفسه المرهون للضيق، يأتي العيد كخاتمة لكل الأوجاع المادية المتلاحقة، ليكمل دورة التوهان في ركض لا ينتهي، وفي عناد لابتسامة تكاد تسقط من الشفتين لولا حياء المناسبة... كم مرة نستطيع تطويع الابتسامة عكس القلب، وكم مرة سنهذي بأغان ليست في دهاليز الرأس الثمل، وكم من هتافٍ خاسر سنردد، وكم خيبة سنحصد، وكم غصة مثقلة بتعداد أيام الوجع، من البوابة نفسها دائماً تأتي الأيام المتشابهة بالوجع.

لأنها أيام منسوخة عن ذاكرة جميلة مضت، عن بحبوحة صارت أملاً وأمنية، عن دفء ينتظر الإفراج عنه في دائرة، عن سائل أخضر أو أحمر صار (شيكاً) أو وثيقة، عن أراجيح قديمة صارت دوامة تثير الغثيان، عن فرح يتشابه مع فرح منسوخ أو هلامي، عن أطفال صاروا شيوخاً... نحن.. من شدة التذكر والأمنيات.

يأتي العيد على عكازتين وساقين من خشب، متثاقلاً يحدوه الأمل باستراحة صغيرة، أو ليستظل في قيلولة شجرة (كينا) قديمة بجوار النهر، هناك كمان يمشي على قدمين من لحم ودم، ويقفز على عربة (الفول)، ويشرب من مرقة (البليلة) وينفخ (بالون) الفرح، ويدخل في هلع عتمة (صندوق الدنيا)، ويركب حصان العيد، وقطاره، وأرجوحة تدور في سكر وخفقة قلب.. هناك عندما كان العيد ولداً صغيراً.

أربعون عاماً مرت على عيدي، أربعون صيفاً وخريفاً، شتاءً وربيعاً، أربعون موالاً وأغنية، أربعون عيداً مرت على أيامي، منذ أن كان العيد صغيراً بوسادة بيضاء وباردة، وبنطال جديد من سوق الحميدية، وكنزة أو قميص من باب الجابية، حتى صار بشعر أشيب ودفتر ذكريات عن الأمل والنسيان.

كان العيد يمر من أبواب شارع الثورة و(البحصة) وصولاً إلى (برزة البلد)، وينام في ساحة العيد، ويغفو على أناشيد الصغار وضحكاتهم، ثم يصحو على صوت القروش المتلاطمة في الجيوب الصغيرة، ثم يغفو على عودتهم معفرين من نهار طويل بصوت مبحوح وأياد معجونة (بغزل البنات)، وعيون لامعة من الفرح.

كان العيد مهمة لا تستحق العناء، وأياماً لا تخالطها الهموم، آباء ينتظرون صباح أطفالهم، وقبلات شفاههم على الأيادي المتعبة، والأمهات يعدّن السراويل الجديدة والقمصان اللامعة لصرخة طفل بعد صلاة العيد، لم تكن أياماً بلا روح، ولم تكن ساعات بانتظار وداع الأيام الطويلة، ولم تكن كلمة (العيد) تعني إلا نفسها، لم تكن بالبال مرادفات محزنة... العيد ليس استنزافاً للروح قبل الجيب... العيد ليس أوراقاً يمكن أن تكفي أولا .. العيد كان.. صباحاً دائماً وأرجوحة من غناء.

يأتي العيد بعد قليل.. بهواجس من تعب.. بأولويات ليست كهدايا العيد أو ما يجعل (الريق) حلواً.. أيهما نرتب في دفتر يومياتنا المملوء هماً ومسؤوليات.. على أبواب العيد ثمة أمنيات كثيرة لن تتحقق.

كيف سنملأ خزان وقود الشتاء، ومصاريف المدرسة، والمونة الناقصة، ومن سيسدد فواتير الماء والكهرباء والهاتف.. كيف سنشتري الفرح للأجساد الصغيرة، والهدايا للأخوات المتزوجات، وأضحية العيد التي لم تزر بيتنا من أكثر من عقد .. والأرحام التي تنتظر زياراتنا محملين ولو بعلبة (حلوى) شعبية، والأخوة الذين سيجتمعون للغداء عند أمهم كإجازة صغيرة من عناء الزوجة.

لن تصرف الحكومة (شيك الدعم) لأجل، والراتب المحدود بالكاد يسد فراغاً واحداً في ثقوب أعمارنا، والمدخرات في دفتر يومياتنا تساوي الصفر، والدائنون على الأبواب، والسوق متوحش، والغلاء لا أحد يقدر على لجمه، وغول ما بعد العيد فاغر فاه لابتلاع الأمنيات.

أيها العيد القادم دون هوادة.. ما كانت ذكرياتنا المشتركة تصل بنا إلى الحزن، ما كنا بلا عهد معاً... فلماذا تهمس بنا كما كنت ونصحو وحدنا على آه طويلة وعميقة.

أيها العيد الذي تآلفنا معاً ..أربعون عاماً لا تتغيب عن موعدك..وأربعون عاماً نمشي القهقرى..ظهورنا إلى الوراء، ورؤوسنا واطئة من القسوة..كبرنا لكننا أصغر من مقعد في أرجوحة، واقفين أمام عربة (الفول)، ووعاء (العرانيس) الكبير، تحت شجرة (الكينا)، قرب النهر الذي جف... جف تماماً مثلنا .

■ **عبد الرزاق دياب**

صافيتا تغرق في ركام من الحجارة والإهمال

تعد مدينة صافيتا واحدة من أجمل المدنِ الجبليةِ في المنطقة الساحلية، وهي تشكل معلماً سياحياً هاماً لغناها بالمواقعِ الأثرية والدينية، عدا عن كونها مركزاً تجاريا مهماً، يقصده أبناء الريف والمدينة في محافظة طرطوس.

لكن أين هي صافيتا التي نتحدث عنها؟ لقد غرقت تحت أكوام من الحجارة خبأت معالمها، وأخفت ملامحها، حتى أنه لا يدل على وجودها إلا تلال الحجارة القابعة فيها. لقد مضت شهور عديدة وعملية الترصيف لا تزال مستمرة، وأكوام الحجارة تجتاح المدينة حتى تخال أن صافيتا هي (كوم الحجر)!، فأي زائر لهذه المدينة المنكوبة سيلتقي بأكوام من الأحجار تتربع أمام صالة بيع صافيتا، وأمام الأكشاك التجارية.. وحتى دور العبادة كدير راهبات القلبين الأقدسين، وكنيستي قزما ودميان لم تسلم من ذلك.

أما بالنسبة للسوق فالوضع أسوأ، حيث تتعانق هذه الأكوام مع الحفريات التي تغازلها عن قرب أكوام البلوك لتجعل عرض الطريق لا يكاد يسمح بمرور سيارة واحدة!. وقد شاهدت قاسيون إحدى الحوادث اليومية التي تحدث بسبب الأكوام المنسية التي تزركشت بأعمال البناء والإصلاح المتنوعة التي استبدّت بالشوارع. ولم يكن مركز البريد والهاتف أوفر حظاً، فالحفريات وأكوام البحص والرمال تسدّ الطريق أمامه، دون أن ننسى أنه مع دخول موسم الشتاء والأمطار الغزيرة راحت تتحول صافيتا إلى مستنقع أوحال، بعد أن كان قد عمل على طمس معالمها الإهمال..

الازدحام من سمات المدينة ومن نتائج إهمالها

لما كانت هذه المدينة العريقة مركزاً هاماً من مراكز المنطقة، فمن الطبيعي اجتياز عدد كبير من السيارات لشوارعها، ولكن غياب التنظيم وإهمال الطرقات أدى إلى تحويل مدخل صافيتا إلى بؤرة ازدحام مروري خانق، يمتد يومياً ولساعات عدة من مدخلها إلى ساحة الدريكيش، ومن ثم إلى السوق المزدحم أصلاً بالحجارة، مما يجعل الوضع مزرياً طوال الوقت، هذا عدا عن بعض ضعاف النفوس الذين حجزوا أماكن لسياراتهم عبر وضع كراسي في منتصف الطريق الضيق بالأساس، فضلاً عن السيارات الكبيرة التي تصطف بشكل عرضاني في طريق السوق لأسباب مجهولة حتى الساعة، أو تصطف سيارتان على يمين الشارع بجانب بعضهما، مما يوحي بغياب أخلاقيات وأصول القيادة وارتياد الشوارع.

بالإضافة لذلك، هناك الكثيرون ممن ضاقت بهم الأحوال قد قاموا بمد بسطات الخضار والفواكه على الأرصفة والشوارع أيضاً، يشاركهم في ذلك بعض أصحاب المحال التجارية المتطاولين ببضائعهم خارج حدودها.. كل ذلك تحت أعين الجهات المختصة.

برج صافيتا وحيداً بين الأطلال..

البرج هو رمز مدينة صافيتا، وأول مقصد للسياح، ويشكل مركزاً دينياً عند قسم من أبناء المنطقة وزوارها. ومع ذلك، حافظت الورشات المختلفة على الهجمات المتتالية والطويلة الأمد على طول الشوارع المؤدية للبرج، الذي مازال مغلقاً بوجه السياح والزوار على مدار الأسبوع لأسباب يجهلها الجميع، ولم يتجرأ أحد بالسؤال عن الأسباب وذلك لحسن الاستقبال وكرم الضيافة التي يمنى بها الزوار!! حيث حالفنا الحظ بأن نكون منهم.!!

إن صافيتا رازحة تحت نير الإهمال، ولا ندري كيف توقعنا أن يكون برجها بأحسن حال منها!، فقد زيّنت الكتابات المنافية للآداب العامة سياج جداره الخارجي، ولوّنته ذكريات لمواطنين حالهم أسوأ من حال البرج، يبحثون عن شهرة ساذجة، لم يردعهم عنها كثافة العناية الفائقة والمركزة لأهم معلم أثري في المدينة.

الانهدام.. مناظر مروّعة وفساد معلن

مع اقترابنا من الكورنيش الجنوبي في المدينة، صدمتنا المشاهد الموحية للناظر بأنه في لبنان الحرب الأهلية، لما في الطريق من حواجز ترابية، وأبنية متصدّعة ومنازل آيلة للسقوط، ولم تخل هذه اللوحة الهوليودية من انهدام ضخم وخيمة لا ندري إن كانت للاجئين أم لعمال، تجثم على جسد الطريق وتسده بالكامل، عدا عن قضبان حديد التسليح المنتشرة، إضافة إلى مجرور مفتوح من جراء الانهدام المأساوي. ولم يكن هذا ناتجاً عن زلزال أو قدرات غيبية، بل هي مجرد حفريات بقصد البناء طالت أسفل الطريق متجاوزة حدودها المسموحة، ليذهب ضحية هذا العمل اللا مسؤول عشرات العائلات بين تشريد وتخريب لمنازلهم، بالإضافة إلى قطع الطريق الرئيسي في المدينة، ولم تكن البلدية مغيّبة عن خضم هذه الأحداث، ولكن بقي دورها مجهولاً حتى تاريخه.



مازال المصرف العقاري جاراً لكافيتيريا (شاباش)..

نشرت قاسيون في أعداد سابقة الإشكاليات المحيطة بوضع كافتيريا (شاباش) قرب المصرف، وقد ردّ المصرف بهذا الخصوص مؤكداً بأنه سيتابع الإجراءات مع الجهات المختصة..

إننا، والأمر باق كما كان، نورد (الاقتراح الذكي) التالي: إغلاق المصرف ونقله إلى مكان آخر بحيث لا يعيق نمو القطاع السياحي الذي أصبحت خططنا الاقتصادية تعتمد عليه بشكل كبير!!.

مظاهر سياحية

عدا كل ما ذكر أعلاه، هناك ظواهر تكمل الوجه السياحي الحالي لصافيتا، وأبرزها: القمامة المكدّسة في الحاويات وما حولها، والتي لا تجد من يبالي بإزالتها بشكل مناسب لتحسين المشهد العام للمدينة.

أما الظاهرة الثانية فبشرية للأسف، وتتكرر في الأسبوع الأول من كل شهر، وهي منظر الصف المرصوص أما مصرف التسليف الشعبي، والمؤلف من أكثر من مئة متقاعد يتجدّدون على الدوام، كل منهم يمشي متثاقلاً من تعب ألمّ به بعد أن أمضى ربيع العمر في خدمة وطنه ومؤسساته، جاؤوا ليتسلّموا شحيح أجر لا يكاد يسد رمق الشيخوخة.. وما يزيد من لا إنسانية الموقف هو تعامل الموظفين الجاف وغير اللائق معهم، متناسين أنهم أناس يتقاضون حقّهم الطبيعي في خريف العمر..

أسئلة

كل ما سبق يطرح العديد من الأسئلة: لماذا التأخير في إنجاز مشروع ترصيف صافيتا؟ لماذا الإهمال في تنظيم السير والاصطفاف على جوانب الطرقات؟؟ لماذا يبقى أهم معلم أثري في صافيتا مغلقاً وغارقاً بين حنايا النسيان، تطاله الأيدي العابثة بلا رقيب؟ لماذا يبقى المواطنون مهدّدين بسقوط منازلهم فوق رؤوسهم في أية لحظة بسبب تصرّف لا مسؤول تقف وراءه جهات (مجهولة)؟.. لماذا فقدت صافيتا صفاءها المعهود؟ ولمصلحة من هذا الوضع القائم؟.. وثمة أسئلة أخرى كثيرة وكبيرة تحتاج لأجوبة..

والخلاصة أنه يجب على مجلس مدينة صافيتا والجهات المختصة الأخرى العمل على معالجة هذا الواقع بالأفعال وليس بمجرد الأقوال، ليكون الحل شاملاً وشافياً لداء استفحل واستعصى على البرء..

■ **سمير إسحق**

منطقة الجزيرة المعطاء.. وأخطار التصحر والفقر

من المعروف لكل الجهات المسؤولة أن منطقة الجزيرة السورية من المناطق الأساسية التي تنتج الحبوب والقطن, وتؤكد مصادر وزارة الزراعة لعام \٢٠٠٥\ (أي قبل بروز مشكلة الجفاف وقبل قرارات الحكومة برفع سعر المازوتِ والسماد), أن مجموع المساحة التي زرعت قمحاً في سورية كلها وصل إلى \١,٩٠٣,٨٢٦\ هكتاراً, وكان الإنتاج \٤,٦٦٩,٠٠٠\، وفي العام نفسه كانت المساحة المزروعة قمحاً في منطقة الجزيرة \٨٢٠,٧٤٦\ هكتار، وكان الإنتاج \١,٦٠٢,٧٥١\ طن من القمحِ, مما يدل أن نصف المساحة التي زرعت قمحاً في سورية هي في الجزيرة, بما يعادل ثلث إنتاج سورية الكلي من القمح.

أما القطن، فإن مجموع المساحة التي زرعت في سورية في عام \٢٠٠٥\ كانت \٢٣٧,٧٦٨\ هكتاراً, وكان الإنتاج \١,٠٢١,٩٦٩\ طن. وفي منطقة الجزيرة وحدها زرع \٨٥,٤١٢\ هكتاراً، وكان الإنتاج \٢٨٧,٣٣٧\ ألف طن, وهذا يعني أن هذه المنطقة الاستراتيجية تنتج ثلث الإنتاج الكلي في سورية.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية أن الأراضي الصالحة للزراعة في الجزيرة هي في تراجع الأن، فقد كانت \١,٥٦٦,٠٠٠\ هكتار عام \٢٠٠٧\, وتراجعت هذه المساحة فأصبحت \١,٥٥٧,٠٠٠\ هكتار في عام \٢٠٠٨\.. وفي العام نفسه كانت الأراضي المستثمرة في المحافظة \١,٥٥٣,٣٣٠\ هكتاراً، بينما كانت المساحة في عام \٢٠٠٧\ هي \١,٥٦١,٣٤٥\ هكتاراً، والمساحة المروية \٤١٧,٤٩٤\ هكتاراً عام \٢٠٠٧\، وأصبحت في عام \٢٠٠٨\ بحدود \٣٩١,٤١٥\ هكتاراً.. وهذا يؤكد أن كل المساحات تراجعت إلا البعلية منها, فكانت مساحتها في عام \٢٠٠٧\ هي \٧٩٢,٥٠٣\ هكتاراً, وأصبحت في عام \٢٠٠٨\ بحدود \٧٩٩,٦٨١\.. إن هذه الإحصائيات التي نشرتها الكثير من الدوريات المحلية نقلاً عن مصادر رسمية تؤكد أمرين، الأول هو خطأ السياسة الزراعية التي اعتمدت في السنوات الأربع الأخيرة، وخاصة رفع سعر المازوت وبعض المستلزمات الزراعية الأخرى. والأمر الثاني هو خطورة التصحر.

بالإضافة لذلك تظهر هناك خطورة بعض المشاريع التي جمدتها القيادة السياسية حالياً كقانون العلاقات الزراعية \٥٦\، والقانون الأخير في رفع سقف الملكية, فهذه المشاريع إن طبقت ستصب بعيداً عن مصلحة الفلاحين والتطور الزراعي.

هذا الوضع المتردي الناشئ، وهذه التوجيهات الخاطئة، دفعت الكثير من فلاحي البلاد عموماً، والجزيرة خصوصاً إلى التوقف عن زراعة المحاصيل المروية، وساعد في زيادة الزراعات البعلية، وهي زراعات خاسرة على الأغلب لقلة الأمطار وتزايد التصحر وخاصة في السنين الأخيرة, فقد كانت الكميات التي وردت إلى مكتب الحبوب عام \٢٠٠٧\ هي \١,٥\ مليون طن بدلاً من \٥\ ملايين طن كما في الأعوام السابقة, وفي عام \٢٠٠٨\ وصل توريد الحبوب إلى \٩٧٥\ ألف طن فقط.

هذه الأخطاء الكبرى في السياسة الزراعية، أدت وما تزال تؤدي إلى ازدياد الهجرة إلى المحافظات الأخرى، وخارج الوطن، وإلى ازدياد الفقر والتسول والسرقات والأوبئة الاجتماعية المختلفة.

لقد زار المحافظة الكثير من الوفود الوزارية بتوجيه من رئيس الجمهورية مباشرة, وصدر عنها العديد من القرارات والإجراءات الايجابية, إلا أن هذه القرارات لم تقدم حلولاً جذرية، بل كانت مجرد إجراءات جزئية, ورغم ذلك فإن الكثير من توصياتها وإيعازاتها لم تنفذ.

إن المناطق الشرقية، وخاصة منطقة الجزيرة، بحاجة إلى عناية واهتمام أكثر من الحكومة، وإلى مشاريع إستراتيجية لا إجراءات وقتية.. فهناك ضرورة لإقامة الكثير من المصانع والمنشآت الحكومية التي تعتمد على إنتاج المنطقة, كمعامل الألبان والكونسروة والمعكرونة والنسيج ومناحل العسل.. ومعامل صناعة الأدوية من الأعشاب البرية المحلية, ومعامل صناعة الألبسة من الأقطان الموجودة وصناعة الأعلاف والإكثار من المداجن وتربية الأبقار... الخ..

وهذا يتطلب تشجيعاً ممنهجاً ومستمراً من الدولة، وأسعاراً خاصة للمازوت الذي تحتاج إليه الزراعة وهذه المشاريع، وتتطلب أيضاً قروضاً مسهلة تحت إشراف لجان موثوقة, حيث لا تذهب هذه الأموال هدراً كما حدث ويحدث.. إن مثل هذه المشاريع ستوفر الكثير من المواد الغذائية للمحافظة وللبلاد، وستحد من البطالة المنتشرة، وستخفف من الهجرة، وستوفر على الدولة أموالاً طائلة, وتحسن من الأوضاع المعاشية للفلاحين.

■ **عبد العزيز حسين**

مجلس مدينة دير الزور في خدمة المستثمرين «الوهميين» فقط!

تناولت قاسيون في عدد سابق موضوع أصحاب الأكشاك وشاغليها في دير الزور، وأوضحت أن هؤلاء يبلغ عددهم ١٢٠ شخصاً، منهم١٨ يحملون رخصاً نظامية ضمن العقار٥٢٢ العائدة ملكيته لأوقاف دير الزور وتديره البلدية وفق عقود رسمية منذ حوالي ثلاثين سنة، وتوقفت عند قيام وزارة الأوقاف ببيع العقار بطريقة مشبوهة لأحد المستثمرين الذين جاؤوا من الخليج حيث استبدل بعقار آخر، وتم الإعلان عن مزايدة بيع العقار في دمشق، وتم البيع فيها بسعر زهيد، والوثائق التي تثبت ذلك موجودة لدينا..

وقد قام مجلس المدينة بإخلاء الشاغلين رغم وجود قرار قضائي بإيقاف الإخلاء، ورغم وجود القانون رقم ٤٢ الصادر عن رئيس الجمهورية عام ١٩٨٤، الذي ينص على أن لا تخلي وزارة الأوقاف شاغلاً مهما كانت صفة إشغاله مع مستنداته. وقد حصل المستثمر نفسه على قطعة أرض أخرى في أفضل موقع في الجزيرة النهرية التي تسمى «حويجة صكر» لبناء فندق من نجوم عديدة وبقرض من الدولة، وكأنّ مواطني دير الزور بحاجة ماسة لمثل هذه المشاريع وليسوا بحاجةٍ لمشاريع إنتاجية تقضي على البطالة وتسد حاجاتهم اليومية على الأقل!؟

وقد سبق أن تقدم أصحاب الأكشاك بشكاوى إلى كل الجهات المسؤولة في المحافظة ووزارة الأوقاف ووزارة الإدارة المحلية ومحافظ دير الزور السابق والحالي، وحتى التشريعية عن طريق مجلس الشعب والقضائية عن طريق المحاكم، حيث أقر لهم المحافظ السابق بحقوقهم، ووجه بمعاملتهم كالجزارين (القصابين) الذين تقرر إخلاؤهم من وسط المدينة وفق الكتاب رقم ٢٧٤٨ / م تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢، وإعطاؤهم محلات في السوق الذي سيبنى في المنطقة نفسها من أراضي الانطلاق القديم. وقد عاش هؤلاء وأسرهم وأطفالهم على هذا الأمل، لكن مجلس المدينة بعد أن شردهم سابقاً كُرمى عيون المستثمر المتنفذ الذي ترك الأرض بوراً بعد أن سورها، وجلس منتظراً فرصة المضاربة العقارية بها متجاوزاً لبنود المصالحة مع وزارة الأوقاف في عقد البيع ببناء مسجد ودار للأيتام لإلغائها؛ قام المجلس بتحطيم آمالهم مجدداً عند انتهاء بناء السوق، بأن نشر ووزع إعلاناً للجزارين في ١٠/٢٥ لمراجعته خلال ٤٨ ساعة لاستبدال محلاتهم مصطحبين معهم الوثائق اللازمة، واستثناهم من ذلك، وعندما لم يستجب الجزارون، قام المجلس بالإعلان عن مزايدة على المحلات الجديدة نشرت في جريدة البعث بعدد يوم الأحد ٢٠٠٩/١١/٨، وحدد موعدها في ١١/٢٢، ويبدو أنّ الأمور مبيتةٌ، فهل تكفي ٤٨ ساعة لكافة الجزارين لمراجعة المجلس الموقر، ولماذا جرى تجاهل أصحاب الأكشاك من ذلك، والمزايدة عادةً خاضعة لمن يدفع أكثر..! أي أن هاجس مجلس المدينة ممثلاً برئيسه، هو الحصول على أكبر قدر من المبالغ السائلة، ولا تهمه مصالح هؤلاء المواطنين وأسرهم، ولا نستغرب ذلك منه حيث سبق أن خالف قانون ضابطة البناء بإغلاق مدخل المجمع الحكومي المخصص وفق مخططات رسمية لاستثماره، وخالف حكماً قضائياً بمنع إغلاق المدخل، كما أنه يتجاهل كثيراً من المتجاوزين على الأملاك العامة من المتنفذين والمسؤولين والمدعومين، ويلاحق فقط الفقراء والمستضعفين، ويتقاعس عن القيام بواجباته تجاه المدينة وأبنائها. فشاطئ نهر الفرات الذي لا يبعد عنه سوى أمتار خال من أي شجرة، ومع ذلك يهدد رئيس المجلس جمعية متطوعين من أجل البيئة في اتصال هاتفي عبر التلفاز بسحب قطعةً الأرض التي خصصت بها وحولتها إلى حديقة بدل أن يساندها ويساعدها، أو يحاسب نفسه على تقصيره، بل ويدّعي أنّ الأشجار كثيرة في المنطقة!؟

وقد لجأ قسمٌ من أصحاب الأكشاك إلى قاسيون حاملين شكواهم للمرة الثانية، طالبين العون والمساندة لهم ولأسرهم التي كانت تعيش من مردود هذه الأكشاك !!

ونحن بدورنا نعلن تضامننا معهم، ونتوجه إلى السيد المحافظ وإلى وزير الإدارة المحلية لإنصافهم، مؤكدين في الوقت نفسه أن مواطنينا أحقّ بالمراعاة، وأنّ تنمية المنطقة الشرقية لا تتم بمثل هذه الأساليب الملتوية ولا بالمشاريع الوهمية ومحاباة المستثمرين الوهميين الذين يستفيدون من كلّ التسهيلات والإعفاءات، بل ويرتكبون التجاوزات على القرارات والقوانين لتحقيق أكبر نسبة من الأرباح السريعة، وإنما بتنميةٍ حقيقية إنتاجية تساهم في تحقيق كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كلّ اعتبار !!

■ **مراسل قاسيون**

مزاجية خاصة جداً!

ناشد أهالي حارة تل بدران الغربية في قرية كنصفرة التابعة لمحافظة إدلب، صحيفة قاسيون أن تسمع صوتهم لمحافظ إدلب والجهات الخدمية الأخرى بعد أن ضاقت بهم السبل، وقلت عندهم الحيل، ونفذ صبرهم مع رئيس البلدية الذي لا يتجاوب معهم، ويرفض تخديم حيهم، ولا يستمع لشكواهم بسبب حساسية مع أحد المتعهدين الساكنيين في الحارة ذاتها!!

فرئيس بلدية القرية لا ينفك يقول علناً جهاراً نهاراً بأنه لن يتعاون مع الأهالي ساكني هذا الحي بسبب (المتعهد).

وهكذا تبقى الحارة المذكورة أعلاه محرومة من خدمات الصرف الصحي، علماً بأن هناك حارات أقل أهمية واكتظاظاً منها، وأبعد مسافة تتمتع بكافة الخدمات..

إن الطريق الوحيد الذي يربط الحارة بالقرية والذي لا يتجاوز طوله /٢٠٠/ سيئ للغاية، ولا يصلح حتى لسير عربات الجر, وبالرغم من المطالبات المستمرة من أهالي الحارة الذي يزيد عدد سكانها على أكثر من ١٠٠٠ نسمة، وبالرغم من تعاطف أعضاء المجلس البلدي في القرية، ومن عضو مكتب تنفيذي في إدلب، إلا ان رئيس البلدية يرفض التجاوب حتى مع أعضاء المجلس, فما نحن فاعلون؟؟

■ **فهد الحمدو**

ربط الأجور بالتضخم.. محاولة حكومية لتلطيف تقصيرها



ها هي الحكومة السورية تحاول أن تسجل براءة اختراع جديدة لنفسها عبر اختراع أسلوب اقتصادي مبتدع للحد من ارتفاع الأسعار المستمر في السوق السورية الحاصل فعلاً، والذي يطال بشكل أساسي أسعار السلع الغذائية والأساسية لحياة المواطن السوري، ويكسر ظهر السوريين. فقد طرحت الحكومة السورية على لسان رئيس وزرائها محمد ناجي عطري خلال الأسبوع الماضي معادلة اقتصادية جديدة، وهي الربط بين الأجور ومستوى التضخم بشكل دوري، وزيادة الرواتب والأجور بنسبة توازي نسبة التضخم الذي من شأنه الحفاظ على القدرة الشرائية.

بدايةً، ورغم معرفتنا بأن هناك طرقاً عديدة لحساب التضخم، كما أن هناك فجوةً وتفاوتاً كبيراً بين أرقام التضخم المعلنة رسمياً عبر المصرف المركزي السوري، وبين أرقام صندوق النقد الدولي من جهة، والأرقام غير الرسمية التي يصدرها اقتصاديون ومتخصصون في مجال الاقتصادي السوري، فمن خلال التحليل تبين أن التضخم السنوي التراكمي (٤,٦٪ في العام ٢٠٠٤، ٧,٤٪ العام ٢٠٠٥، ١٠,٣٪ العام ٢٠٠٧٦، ٤,٥٪ العام ٢٠٠٧، ١٥,٢٪ العام ٢٠٠٨)، بلغ منذ العام ٢٠٠٣ كسنة أساس وحتى العام ٢٠٠٨ استناداً إلى أرقام المصرف المركزي للإحصاء، وحاكمه أديب ميالة ما يقارب ١٤٩,١١٪.

وعلى الضفة الأخرى، بلغت زيادة الرواتب التراكمية (٢٠٪ في العام ٢٠٠٤، ٥٪ + ٨٠٠ ليرة في العام ٢٠٠٦، ٢٥٪ في العام ٢٠٠٨) خلال السنوات الست الماضية تراكمياً منذ العام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠٠٨ ما يقارب ١٧٢,٥٪.

وهاتان النسبتان الحاصلتان جراء الدراسة والمقارنة بين نسبة التضخم خلال ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ والبالغة ١٤٩,١١٪، وما قابلها خلال المقطع الزمني ذاته من زيادات في الرواتب بشكل رسمي والبالغة ١٧٢,٥٪ تؤكد على مجموعة من الحقائق وأهمها:

–الآلية الجديدة ما هي إلا أداة حكومية لتستير عيوبها، وتخفيف حدة تقصيرها وخطئها تجاه المواطن السوري، لأن الحكومة ووفق هذه الآلية ستدّعي أنها قد قامت بواجبها على أكمل وجه تجاه هذا المواطن، ومنت عليه بزيادة في الرواتب عليه إرجاعها، حيث يستوجب على كل موظف سوري شملته زيادات الرواتب أن يعيد لحكومته ٢٣٪ من راتبه، وهو الفارق الحاصل بين نسبتي التضخم وزيادات الرواتب في السنوات الست الماضية لمصلحة الرواتب طبعاً، وهذا مؤشر خطير شكلاً ومضموناً.

–إن تجربة زيادة الرواتب التي جرت سابقاً في سورية، وما قابلها من أرقام التضخم الاقتصادي المعلنة، عجزت وفشلت في جسر الفجوة، وردم الثغرة الكبيرة الحاصلة فعلياً جراء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والأساسية بنسب أعلى بكثير من نسب التضخم المعلنة، على الرغم من كون زيادات الرواتب المتلاحقة أعلى نسبياً من أرقام التضخم المعلنة، كما كان لهذا الفارق الحاصل تداعيات أساسية وهي انخفاض مستوى القدرة الشرائية لدى المواطن السوري. وهذا ما جاءت لتؤكده جزئياً أرقام تقرير المكتب المركزي للإحصاء الصادر في بداية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩، حيث ارتفعت أسعار جميع السلع حسب التقرير خلال ثلاث سنوات منذ العام ٢٠٠٥ على اعتباره سنة أساس بنسبة ١٣٢,٤٠٪ حتى العام ٢٠٠٨، أي أن زيادة الأسعار المعلنة ستكون في كل الأحوال تفوق ٢٠٠٪ خلال السنوات الست الماضية، أي أنها أعلى من نسبتي التضخم وزيادات الرواتب، ومن هنا فليس من مصلحة غالبية السوريين تطبيق المخطط الحكومي الهادف للربط بين التضخم والرواتب. علماً أن زيادات الأسعار الحقيقية كانت أعلى وأكبر بالتأكيد مما هو معلن من المصادر الرسمية.

–إذا ما تمت عملية الربط المقترحة، فإن الفئات والشرائح الاجتماعية الأساسية (الفقيرة، محدودي الدخل، متوسطي الدخل) ستكون المتضرر الأكبر منه، لأن الحكومة ستتعامل مع زيادة الربط وفقاً لأرقام التضخم المعلنة من قبلها، وستقوم بالتالي بزيادة الرواتب على أساسها، وهذا لا ولن يعبر عن حقيقة الزيادة الحاصلة على الأسعار في السوق السورية، خاصة وأن نسبة التضخم تحسب بشكل وسطي، لكن الزيادات الكبرى في الأسعار تطال معيشة المواطن ولقمة عيشه بشكل رئيسي.

–السعي الحكومي للربط بين التضخم والأجور، هو هروب للأمام، لأن الحكومة تهدف بشكل قاطع من وراء هذا الإجراء إلى التملص من التحسين الحقيقي لمعيشة المواطن السوري، عبر الربط بين الأجور والأسعار، الذي يشكل الحل الوحيد والحقيقي لمشكلة الارتفاع المستمر للأسعار، خصوصاً وأن الحكومة تحاول تصوير آلية الربط هذه على أنها مساو حقيقي لارتفاع الأسعار، وهنا لا بد من السؤال: لماذا لا تقومُ الحكومة إذاً بالربط بين الأجور والأسعار بشكل مباشر؟! ولكن لا بد من التذكير بشرط أساسي عندها، وهو وجود آلية صحيحة ودقيقة لقياس الأسعار وارتفاعها في الأسواق، عوضاً عن اعتماد مؤشرات تقريبية تكون في أغلب الأحيان وهمية وبعيدة عن الواقع.

– إذا ما تم الربط بين الأجور والتضخم في ظل واقع معاشي متدن وقدرة شرائية منهكة، ودليلها فتور الأسواق والانعدام النسبي لحركته حتى في موسم الأعياد، فإن الربط لن يغير ويحل الفجوة بسبب استمرار وجود الفرق الشاسع بين مستوى الأجور والأسعار، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تعميق أزمة المواطن السوري المحدود الدخل، ويضاف إلى ذلك، التذكير بأن مستويات التضخم المعلن عنها من المكتب المركزي الإحصاء ليست حقيقية، وتتناقض مع المصدر ذاته في بعض الأحيان باختلاف الفترة الزمنية، وخير دليل ومثال على ذلك، إعلان المكتب المركزي للإحصاء أن التضخم في العام ٢٠٠٦ بلغ ١٧,٩٪، لكن عاد وأعلن في العام ٢٠٠٧ أن معدل التضخم في العام ٢٠٠٦ كان ١٠,٣٪.

يؤكد الجدول (١) أن نسبة التضخم الاقتصادي الوسطية التراكمية، واستناداً إلى أرقام المصرف المركزي المعلنة للتضخم الحاصل في كل سنة على حدة، خلال السنوات الست الماضية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ بلغت نسبته ١٤٩,١١٪، بينما الجدول (٢) يبين أن الزيادات التي حصلت على الأجور وفي الفترة نفسها كانت أعلى بـ ٢٣٪.

جدول (١)

العام	التضخم المصرف المركزي	النسبة الإجمالية
٢٠٠٣	سنة أساس	١٠٠٪
٢٠٠٤	٤,٦٪	١٠٤,٦٪
٢٠٠٥	٧,٤ ٪	١١٢,٣٪
٢٠٠٦	١٠,٣٪	١٢٣,٨٧٪
٢٠٠٧	٤,٥٪	١٢٩,٤٤٪
٢٠٠٨	١٥,٢٪	١٤٩,١١٪

يؤكد هذا الجدول أن زيادة الرواتب التراكمية بلغت خلال السنوات الست الماضية منذ العام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠٠٨ ما يقارب ١٧٢,٥٪.

جدول (٢)

السنة	زيادة الرواتب الرسمية	الحصيلة الإجمالية للزيادة
٢٠٠٣	سنة أساس	١٠٠ ٪
٢٠٠٤	٢٠٪	١٢٠٪
٢٠٠٦	٥٪ +٨٠٠ ليرة	١٣٨ ٪
٢٠٠٨	٢٥٪	١٧٢,٥٪

■ **حسان منجة**

خطة حكومية مبرمجة لإنهاء الشركات الإنشائية

4.500 مليار ل.س ديون الشركات على الحكومة..اصطناع فائض عمالة وإيقاع الشركات في عجز دائم

◄ **نزار عادلة**

منذ سنوات وحتى الآن، والحديث يدور حول فائض العمالة في القطاع العام الصناعي والإنشائي والخدمي، وتحاول الجهات الوصائية أن تقنعنا بأن المخرج الوحيد من صعوبات القطاع العام يكمن تحديداً في العمالة، وتحميل العمال مسؤولية مصاعب القطاع العام. وعلى هذه الخلفية طرح مشروع قانون التقاعد المبكر، ومشروع آخر لنقل العمال من هذه المؤسسة إلى تلك، ومشروع لتسريح العمال، ولم ينفذ شيء من هذا، علماً أن هناك نقصاً في اليد العاملة في القطاع الإنتاجي، وقد انعكس ذلك على الإنتاج وتنفيذ الخطط، أيضاً انعكس على القطاع الإنشائي من ناحية عمل المتعهدين في مشاريعه، ونشر الفساد من خلال ذلك.

أين الفائض؟

في العام ٢٠٠٢ وبموجب القرار رقم /٨٥/ شكلت لجنة في رئاسة مجلس الوزراء مهمتها:

«دراسة الفائض من الأيدي العاملية في شركات القطاع العام الاقتصادي والصناعي والخدمي وتقديم الاقتراحات المناسبة إلى رئاسة مجلس الوزراء للتخلص منها وذلك بالسرعة الكلية».

تم تمثيل اتحاد العمال في اللجنة، وقد أكد على ضرورة دراسة واقع فائض اليد العاملة إن وجد. وبين الاتحاد العام ضرورة تحديد مقياس عملي وعلمي لقياس الفائض قبل الحديث عنه، وتحديد سبل التعامل معه مسبقاً، وبين الاتحاد العام أنه لا يمكن الحديث عن الفائض دون ربطه بمدى ونسب وواقع تنفيذ المشاريع والخطط الاستثمارية للدولة، والملاكات العددية للجهات العامة أيضاً وسبل معالجة القطاع العام. كما أن تدوير العمالة بين جهات القطاع العام ليس حلاً جذرياً بل نقل للمشكلة، وهو حل مؤقت لأنه سيؤدي في النهاية لإخراج عدد كبير من العمال من مواقع عملهم إن لم يتم ضخ استثمارات جديدة، وإعادة تأهيل القسم الأكبر للعمل في مشاريع ومنشآت جديدة.

ويعتبر اتحاد العمال بأن عمليات الدمج في الشركات الإنشائية التي تمت والتي يقترح القيام بها ستؤدي أيضاً لاصطناع فائض عمالة.

اصطناع الفائض

الجهات الوصائية اقترحت التقاعد المبكر، ورفض لأنه سيؤدي إلى إفلاس مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وإلى إفراغ القطاع العام من كوادره.

وتوقفت أعمال اللجنة، ولكن عمدت بعض الجهات العامة والإنشائية لإعداد جداول أسمية بأسماء «الفائض»، ولاسيما من الفئات الرابعة والخامسة، وهذه الفئات هي الأضعف رغم أن هؤلاء عمال إنتاج في جميع الشركات.

لم تشر الجهات الوصائية إلى واقع العمال المرضى في القطاع العام الصناعي تحديداً، وهم بالآلاف، وهؤلاء حصلوا على تقارير طبية تؤكد أبعادهم عن العمل وأكثرهم إصابات مهنية، هذه قضية أولى، القضية الثانية لم تشر إليها الجهات الوصائية أيضاً، وهي العمال المفرزون من القطاع الصناعي إلى المنظمات الشعبية، وإلى فروع الأحزاب وإلى جهات إدارية عديدة، وهم عمال في القطاع الصناعي الإنتاجي، وعددهم في مؤسسة الصناعات النسيجية وحدها /٧٠٠/ عامل، فما بالنا ببقية المؤسسات؟

كلفة الطبابة في القطاع العام الاقتصادي بحدود /١,٧/ مليار ل.س، و/٥٥/ مليون ل.س في القطاع الإداري، وإذا ما تم تشميل باقي العمال والبالغ عددهم /٦٦٠/ ألف عامل بالطبابة تصبح الكلفة السنوية /٢,٩٦٩/ مليار ل.س، وتقدر الكلفة التقديرية للعام الحالي مع تشميل جميع العاملين بالرعاية الصحية /٣٠٢٦/ مليار ل.س.

القضية الأخطر

هذه المبالغ تدفع لعمال مرضى، لم تناقش هذه القضية الخطيرة، ويبدو أن الجهات الإدارية لا تعلم بأن المحافظة على سلامة العمال ذات مردود واسع وكبير يحمي صحة العمال ويوفر نفقات العلاج وتعويضات العجز والوفاة، ويخفف من آلام العمال وعائلاتهم، ويزيد الإنتاج كماً نوعاً.

المفرزون من مؤسسة واحدة /٧٠٠/ عامل إلى جهات إدارية، وهناك سبع مؤسسات، يبلغ عدد المفرزين منها أكثر من /٧٠٠/، يعني بالحدود الدنيا هناك /٦/ آلاف عامل خارج الإنتاج، وهم محسوبون على الإنتاج، في حين تقدر وزارة الصناعة العمالة الفائضة في القطاع الصناعي والإنشائي بحدود /١٤/ ألف عامل، المفرزون منهم /٦/ آلاف عامل، والمرضى عشرات الآلاف.

الدمج المعجزة

والغريب أن هذا الموضوع لم يلفت نظر الجهات الوصائية، خالد الخضر رئيس الاتحاد المهني للبناء والأخشاب يقول حول واقع الشركات الإنشائية:

منذ سنوات واتحادنا يؤكد على ضرورة المعالجة ووضع الحلول للمصاعب العالقة والمعيقات لتطوير هذا القطاع الهام والحيوي للاقتصاد الوطني. عملية الدمج التي جرت لم تدرس نتائجها ولم تؤد إلى معالجة قضايا أساسية أبرزها:

تحسين الوضع المالي، تسديد الرواتب والأجور المتراكمة، تحديث وتجديد الآليات والمعدات لرفع وتيرة العمل، تأمين المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع في الوقت المحدد، التنسيق لإعطاء الشركات الإنشائية عقوداً بالتراضي، وتأمين جبهات عمل كافية للشركات والسماح باستخدام اليد العاملة على كل مشروع وفق متطلباته، ومعالجة وضع العمالة. محاسبة كل مشروع على أنه وحدة اقتصادية، ضمان تأمين مستلزمات الإنتاج والتنفيذ، إصدار نظام الحوافز الإنتاجية للشركات الإنشائية، التطبيق الفعلي لقرار تصنيف المقاولين الصادر عن وزارة الإسكان بعد إعادة دراسته وإتباع نظام تأهيل العارضين للأعمال. الاتجاه لتلزيم المشاريع الكبرى للبنية التحتية لشركات القطاع الإنشائي، وصل التشابكات المالية وتسديد الديون المستحقة. وطالب الاتحاد المهني بأن يتم بحث واقع القطاع الإنشائي وشركاته بشكل متكامل انطلاقاً من أسباب المصاعب وإعادة هيكلة هذه الشركات وفق متطلبات العمل وبما يحافظ على حقوق العمال، وأن تتم المعالجة في إطار رؤية إستراتيجية مستقبلية لوضع هذا القطاع.

ويقترح في هذا المجال: إطفاء ديون الشركات وفوائد الديون، واعتبارها مسددة حكماً، إطفاء التشابكات المالية، تنسيق الآليات المستعملة وبيعها وفق اقتطاعات وزارة المالية، إقرار مبدأ كل مشروع وحدة اقتصادية، تنفيذ مراسيم إعادة إحداث الشركات الصادرة بشكل كامل وخاصة لجنة رأسمال الشركات، السماح للشركات بالاستلاف المتوسط والقصير الأجل وبفائدة محدودة لدعم صندوق الرواتب والحاجات الطارئة، والإقرار بمبدأ إبقاء هامش ربح وعدم تحريك حساباتها، وكذلك إبقاء جزء من السيولة المالية للشركات حين الطلب من صناديق خاصة للرواتب.

مفاقمة الشركات

كافة هذه الاقتراحات لم تلق الصدى أو حتى الرد من الحكومة، وكان من أبرز المعالجات دمج العديد من الشركات تحت يافطة حكومية تقول: الهدف تحسين ظروف الشركات ومعالجة مشكلاتها، ولكن الواقع أسفر عن مفاقمة تلك المشكلات عن طريق تجميع هذه المشكلات وتجبيرها من المستوى الجزئي إلى مستوى أعلى، ليمتد على مستوى كافة الشركات، ويبدو أن النوايا الحكومية كانت تتجه إلى حل الشركات بالكامل لفسح المجال أمام مافيا التعهدات والمقاولات، وكانت الخطوة الأولى عملية الدمج والحديث عن فائض العمالة، وترك القطاع العام الإنشائي لبعض مدرائه الذين أقاموا حلفاً وشراكة مع المتعهدين لقبض النسب والعمولات.

الأخطر أيضاً في واقع الشركات الإنشائية أن هذه الشركات عاجزة عن دفع رواتب عمالها وعاجزة عن تسديد الاشتراكات للنقابات وللتأمينات الاجتماعية، وعاجزة عن شراء مستلزمات العمل لتنفيذ المشاريع التي تحصل عليها، ولكن لها ديون على الجهات الحكومية لو سددت لاستطاعت الإقلاع:

الشركة العامة للطرق والجسور بلغت قيمة الكشوف المستحقة الدفع على الحكومة مبلغ /٢,٤٠٠/ مليار ل.س، الشركة العامة للمشاريع المالية لها ديون على الجهات الحكومية /١,٧٦٤/ مليار ل.س، الشركة العامة للبناء والتعمير لها ديون على الجهات الحكومية /٥٠٠/ مليون ل.س، وهذه الديون لقاء مشاريع نفذتها هذه الشركات من جسور وطرق ومدارس وإنشاءات أخرى.

لنسأل الحكومة:

هل يقدم القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع الحكومية ويصبر حتى يقبض مستحقاته؟

لا نعتقد ذلك!!

وكيف يمكن أن نطلب من الحكومة تأمين التمويل المالي اللازم للشركات لتأمين مستلزمات الإنتاج، والحكومة لا تدفع ما عليها من ديون إلى هذه الشركات!!

على كل هي خطة مدروسة لإيصال هذه الشركات إلى الانهيار الكامل، وقد وصلت بالفعل، ومع ذلك مازالت الحكومة تتحدث عن الإصلاح وعن دور القطاع العام الصناعي والإنشائي وعن الحلول، ومازالت الاجتماعات تعقد، ولكن لوأد هذا القطاع وإنهائه.

تغيير النظام لا تغيير المناخ

الثلاثمائة والخمسون، وما دون!

◄ موفق إسماعيل

«٣٥٠» أصبح الرقم الأكثر أهمية في العالم، بعد اكتشافه منذ عامين أو أقل. عندما ذاب جبل جليد في القطب الشمالي في صيف عام ٢٠٠٧، أدرك العلماء أن ارتفاع درجة حرارة الجو لم يعد خطراً مستقبلياً، بل غدا أزمة الحاضر الماثلة أمامنا. وخلال بضعة أشهر رسم لنا اختصاصيو المناخ وعلماؤه صورة جديدة صارمة عن الواقع المناخي القائم:

إذا ارتفعت نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الغازي إلى ما فوق الـ٣٥٠ جزءاً بالمليون، ستزداد حرارة الغلاف الغازي إلى حد يصبح فيه كوكبنا «شبيهاً بالكوكب الذي نشأت عليه الحياة ذات يوم، وسُمِّيَ الأرض».

أسوأ ما في الأمر أننا بلغنا اليوم حدّ الـ٣٨٧ جزءاً بالمليون، والرقم يزداد كل عام بمقدار جزءين. ولهذا السبب تنصهر جبال جليد القطب الشمالي، وتتوسع الصحارى، وتذوب ثلوج قمم الهملايا. ولذلك نحن بحاجة إلى تحرك أسرع مما تخطط له حكومات أكبر دول العالم المتشبثة بالرقم الانتحاري «٤٥٠ ج/مليون» الذي نفاه التقدم العلمي وأبطله. وقبل أسابيع قليلة، على سبيل المثال، نشرت مجلة «العلوم» دراسة حديثة أظهرت أنه عندما بلغت نسبة الكربون هذه الدرجة في الماضي البعيد ارتفع منسوب مياه البحر من ٧٥ إلى ١٢٠ قدماً. ومن هنا تتجه أنظار شعوب العالم إلى ما سينتج عن مؤتمر كوبنهاغن الذي تقيمه الأمم المتحدة لمناقشة قضية التغيير المناخي، من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/٢٠٠٩.

وفي حين أعلنت حكومات ٩٢ دولة، غالبيتها العظمى من الدول النامية والمتخلفة، أعلنت التزامها سلفاً بحد الـ٣٥٠ ج/م، وبتخفيض انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في بلدانها، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤخراً عن رغبة الدول الكبرى بتأجيل مناقشة القضايا الهامة إلى العام القادم! فبعد خمس سنوات من التأجيل والتحضير لعقد هذا المؤتمر يبدو أن حكومات العالم الرأسمالي وشركاتها الكبرى مستمرة «باعتبار كل شيء، من الكائن البشري إلى البيئة الطبيعية، مجرد بضائع قابلة للاستثمار والاستهلاك وتوليد الأرباح» حسب تعبير أحد الناشطين.

لكن العالم بحاجة إلى اتفاقية حقيقية، اتفاقية مناخية ملزمة لجميع الأطراف بتخفيض نسبة الانبعاثات الغازية في الجو. وبالتالي تخفيض كل الكوارث الناجمة عنها من فيضانات وتصحر وتلوث. اتفاقية تلتزم بما توصل إليه العلم أخيراً، وتتأسس على مبادئ العدالة الاجتماعية.

الحد الآمن لاستمرار الحياة البشرية هو الـ٣٥٠. وإذا كان تغيير النظام يؤدي إلى التغيير المناخي، فليذهب النظام إلى الجحيم وحده.

■■

تجهيز العصيان المدني في كوبنهاغن

تلقيت قبل أيام نسخة من كتاب «قصة معركة سياتل»، لمؤلفيه ريبيكا وديفيد سولنيت، المفترض إصداره مع الذكرى العاشرة لقيام تحالف الناشطين بإجهاض ووقف أعمال اجتماع منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية، الشرارة التي أطلقت حركة مناهضة الشركات الكبيرة عالمياً.



يصف الكتاب حقيقة ما حدث في سياتل بشكل مذهل. ولكن عندما اتصلت بديفيد سولنيت، أحد المهندسين التنفيذيين لعملية إجهاض اجتماع منظمة التجارة، لم يكن شديد الحماس للتحدث عن ذكريات عام ١٩٩٩، بقدر حماسه للحديث عن اجتماع الأمم المتحدة القادم في كوبنهاغن لمعالجة قضية تغيّر المناخ، وعن نشاطات تحالف «العدالة المناخية» الذي يساهم بإقامته في أرجاء الولايات المتحدة كافة، وليخبرني «إنها حتماً لحظة من نمط سياتل، يستعد الناس لخوضها الآن».

بالتأكيد التعبئة من أجل كوبنهاغن تلتقي نوعياً مع التعبئة التي تمت في سياتل: اجتماع طيف واسع من المنظمات والحركات؛ وسائل متنوعة وتكتيكات مختلفة للاحتجاج؛ وحكومات الدول النامية التي ستعرض مطالب شعوبها داخل أروقة الاجتماع. غير أن كوبنهاغن لن تكون مجرد تكرار لسياتل. بل يبدو أن أدوات المنظمين التقدميين تتطور باتجاه إيجاد حركة تبني على أساسات زخم المرحلة السابقة، مستفيدة من أخطائها في الوقت ذاته.

في وسائل الإعلام، التي أصرت في حينه على تقليد الحركة لقب «مناهضة العولمة»، كان الانتقاد الأكبر الموجه للحركة بأنها كثيرة الشكاوى حول العديد من القضايا وقليلة البدائل والحلول الواقعية. لكن التجمع الآن في كوبنهاغن قائم على عنوان واحد هو التغير المناخي، الذي يستدعي بحد ذاته السرد التلقائي لمسببات التغير المناخي وسبل معالجتها، وهو عنوان يمس كل قضايا كوكب الأرض في الوقت عينه.

ووفقاً لمنطق هذا السرد، يتغير المناخ ليس فقط بسبب ممارسات وفعاليات محددة ملوثة للبيئة، إنما بسبب المنطق الضمني للرأسمالية التي تقدس الربح السريع ونمو الإنتاج المتصاعد. وعلى حكوماتنا أن تقنعنا: كيف لهذا المنطق الرأسمالي أن يصبح وسيلة الخلاص من الأزمة المناخية؟ بابتكارها لسلعة تجارية جديدة اسمها «الكربون»! وبتحويلها الغابات والأراضي الزراعية إلى مجرد «بؤر» تفترض أنها ستوازن مفاعيل الانبعاثات الغازية وتمتصها!

سيطرح الناشطون في كوبنهاغن، عدا عن حلول أزمة المناخ، أن تجارة الكربون تمثل خصخصةً غير مسبوقة للهواء، وأن تلك «البؤر والموازنات» ستغدو منطلقاً آخر لإيجاد مناطق نفوذ استعماري. والأمر لا يقتصر فقط على أن هذه «الحلول التسويقية» لا تنفع لحل أزمة المناخ، بل يشمل أيضاً أن هذا النوع من الحلول وفشله الحتمي سيؤديان إلى تعميق هوة الفقر وانعدام العدالة، لأن الأفقر والأضعف هم أول ضحايا التغير المناخي وأكثرهم عرضة لآثاره، وأول حقل تجارب مؤامرات تجارة الانبعاثات الغازية.

لن يكتفي الناشطون بقولة «لا» لكل هذا، في كوبنهاغن. بل سوف يطرحون الحلول لتخفيض الانبعاثات الغازية ولتضييق هوة اللاعدالة. وبعكس التجمعات الاحتجاجية السابقة التي قُدّمت فيها الحلول بعد أن «ضرب من ضرب»، هذه المرة ستحتل البدائل الساحة.

وعلى سبيل المثال، دعا ائتلاف «العمل من أجل العدالة المناخية» ناشطيه للتدفق إلى مركز المؤتمر في ١٦/كانون الأول. وسوف يقوم عدد كبير منهم بتشكيل «حاجز دراجات»، أو ما وصفوه بأنه «ماكينة المقاومة الجديدة المنيعة» المركبة من مئات الدراجات القديمة (بقدر ما أفصحوا عنه حتى الآن). والهدف من هذا الفعل ليس إيقاف أعمال المؤتمر على طريقة سياتل، بل فتحه، وتحويله إلى «مساحة لعرض ونشر جدول أعمالنا وبرنامجنا، برنامج الـ تحت، جدول أعمال العدالة المناخية، والحلول الحقيقية ضد حلولهم الزائفة... هذا اليوم سيكون لنا».

أما مضمون الحلول التي يطرحها الناشطون فبعضه يتضمن ما طرحته الحركة عالمياً: زراعة محلية مدعومة؛ مشاريع طاقة أصغر ولا مركزية؛ احترام حقوق أصحاب الأرض الأصليين؛ ترك بقايا الحيوانات والمستحاثات في الأرض وباطنها؛ فرض الضرائب على التعاملات المالية الكبيرة وإلغاء الديون الأجنبية؛ وبعض الحلول الجديدة التي يتصدرها أن تدفع الدول الغنية تعويضات عن «ديونها المناخية» للدول الفقيرة. ونعرف جيداً من التجربة خلال السنة الماضية كم من الموارد تملك حكوماتنا عندما تعلق الأمر بإنقاذ نخبها. وكما يرد في إحدى اللافتات المجهزة لكوبنهاغن «لو كان المناخ بنكاً لأنقذتموه». وما الغريب؟ إنها وحشية السوق بعينها!

وإضافة إلى السرد المنطقي والتركيز على البدائل، هناك الكثير من التغييرات أيضاً: مقاربة فكرية أعمق للنشاطات العملية، ففي حين يدرك المنظمون أهمية عدم الاكتفاء بالكلام، إلا أنهم مصممون على عدم الانجرار إلى لعبة المتظاهرين والبوليس القديمة «نشاطنا سيتخذ شكلاً من أشكال العصيان المدني. سوف نتجاوز كل الحواجز التي توضع في طريقنا، لكننا لن نرد باللجوء إلى العنف إذا ما حاولت الشرطة تصعيد الموقف» حسب تصريح منظمي الفعاليات.

قبل عقد من الزمن، بعد أحداث سياتل، كتبت تعليقاً في صحيفة «نيويورك تايمز» عن حركة جديدة تقدم نموذج عولمة مضادة توشك أن «تؤسس حزباً يعبر عنها». فما الذي سيكون مميزاً في كوبنهاغن؟ وجهت هذا السؤال لجون جوردان الذي كان قد تنبأ سلفاً بما سيحدث في سياتل، فأجابني بالقول: «إذا كانت أحداث سياتل حركة ولادة الحزب، فإن كوبنهاغن ستكون احتفال البلوغ والنضج».

ولكنه أردف بالتحذير أنه مهما جرى، لا يعني البلوغ أن تلعب في هامش آمن، متجنباً التمرد والعصيان كي يبدو الاجتماع أنيقاً. «أتمنى أن نكون قد نضجنا بما يكفي للتمرد أكثر. لأن الحياة على هذه الأرض، حياتنا، ستنتهي بسبب ارتكاب الكثير من أفعال الطاعة والإذعان».

■ «ذي غارديان» البريطانية

لن نموت بلا ضجيج

فيما يلي نص خطاب - استغاثة محمد نشيد، رئيس جزر المالديف، الذي ألقاه في أوائل تشرين الأول الماضي، خلال اجتماع ضم ممثلي إحدى عشرة دولة يهددها التغيير المناخي. وينوي تقديمه إلى الوفود المشاركة في مؤتمر كوبنهاغن:



السادة السفراء، الضيوف المحترمون، أيها السيدات والسادة:

نجتمع اليوم في هذه القاعة، باعتبار أننا نمثل بعضاً من أكثر بلدان الأرض عرضة لتهديد التغيير المناخي. لأن آثاره تصيبنا قبل الجميع، وبقسوة.

نحن مهددون نظراً لتواضع إمكانياتنا في حماية أنفسنا من الكارثة الوشيكة. نحن مجموعة من البلدان المختلفة. لكن يجمعنا خصم واحد مشترك.

بالنسبة لنا، تغير المناخ لم يعد تهديداً بعيداً أو خطراً مجرداً؛ إنما هو خطر واضح حالي يهدد وجودنا. تغير المناخ يذيب جليد نيبال. يسبب الفيضانات في بنغلادش. يهدد بإغراق المالديف وكيريباتي. وفي الأسابيع الماضية، ضرب تنزانيا بالجفاف، وتسبب بإعصار في الفيليبين.

نحن دول الجبهة الأمامية في معركة التغيير المناخي.

أيها السيدات والسادة:

البلدان النامية ليست هي التي تسببت بأزمة المناخ. لسنا مسؤولين عن مئات السنين من الانبعاثات الغازية التي تطهو كوكب الأرض. ولكن الأخطار التي يحملها تغير المناخ لبلداننا تعني أنه لم يعد ممكناً اعتبارها مشكلة أحد آخر غيرنا.

لا يعرف الكربون حدوداً. شئنا أم أبينا، نحن في هذه المعركة سوية. واليوم، فإن التراخي وعدم فعل شيء ليس خياراً متاحاً لأحد منا. فما الذي يمكننا فعله؟ بالنسبة لي، أي فعل نقوم به، مهما يكن شكله، يجب أن ينطلق من الاستماع إلى نصائح علماء المناخ، لا إلى نصائح سياسيين، مثلنا.

فيما المفاوضون منغمسون في إيجاد الحلول، مع اقتراب موعد كوبنهاغن، من السهل الاعتقاد بأن قضية التغيير المناخي مثل أية قضية دولية أخرى. ومن السهل افتراض إمكانية حلها بتسوية سياسية عجولة بين الدول القوية. لكن الحقيقة الهامة هنا أننا لا نستطيع إبرام تسوية مع قوانين الفيزياء. لا يمكن أن نعقد صفقة مع أمنا الطبيعة. يتعين علينا تعلم العيش ضمن الحدود الكوكبية الثابتة التي تبلورها الطبيعة. ويتوضح لنا أكثر فأكثر أننا قد تجاوزنا تلك الحدود كثيراً.

يقول العلماء إن من الضروري تخفيض مستويات ثاني أوكسيد الكربون إلى ما دون ٣٥٠ جزءاً بالمليون من الغلاف الغازي. ونعلم لماذا.

لقد أخطأنا سابقاً بتحديد نقطة الهبوط الآمن. وكانت النتيجة أن قمم الجليد أخذت تذوب. الغابات المطرية غدت مهددة. الحيود المرجانية تحت دائرة الخطر المباشر.

مجموعة الدول الثماني الكبار تعهدت بتخفيض حرارة جو الأرض بمقدار درجتين مئويتين! ورغم كل شيء رفضت الالتزام بتخفيض نسبة الكربون في الجو، بما يكفي لضمان تحقيق حتى هذا الهدف المتواضع.

بمقدار درجتين مئويتين فقط سنخسر الحيود المرجانية.

بمقدار درجتين مئويتين ستنصهر غرينلاند.

بمقدار درجتين مئويتين لن نستطيع البقاء على قيد الحياة.

لا يمكنني قبول هذا كرئيس. ولا يمكنني قبول هذا كفرد. وأرفض تصديق أن الأوان قد فات، ولم يعد بوسعنا فعل شيء. كوبنهاغن.. موعدنا مع المصير. فلنذهب إليه حاملين أفضل الخطط.

أيها السيدات والسادة:

عندما نطلّ على العالم اليوم، نرى دولاً قليلة تتحلى بروح القيادة الأخلاقية، بما يتعلق بالتغيير المناخي. فهناك الكثير من السياسيين المستعدين لتوجيه أصابع اللوم. لكن قليلاً منهم مستعدون لحل الأزمة التي ستلتهمنا جميعاً إذا بقيت مهملة.

قليلة هي الدول العازمة على مناقشة مسألة تخفيض نسب الانبعاثات إلى الحد المطلوب لإنقاذ الكوكب.

كما تبعث على الأسى تلك الاقتراحات المقدمة لتبني خيار تقديم المساعدات للبلدان المهددة. علاوة على أن مبالغ المساعدات منخفضة إلى حد أنها تشبه ذهابنا إلى منطقة منكوبة بزلزال وليس بحوزتنا سوى ملقط وفرشاة! لا نريد أن نبدو جاحدين، إنما مبالغ المساعدات لا ترقى إلى مستوى الخطر الماثل.

نجتمع هنا اليوم لأننا البلدان الأكثر تعرضاً للخطر من تغير المناخ. المشكلة واقعة فوق رؤوسنا، ولا نملك سوى القليل لدرئها. يفضّل بعضهم أن نعاني بصمت، لكننا اليوم قررنا رفع صوتنا. لذلك أتعهد لكم منذ اليوم أننا لن نموت صامتين، دون ضجيج.

أيتها السيدات، أيها السادة:

إنني أؤمن بالإنسانية. أؤمن بقدرة الإنسان على الابتكار. أؤمن بأننا قادرون على إيجاد حل لهذه الأزمة، إذا احتكمنا إلى التفكير السليم.

في المالديف، نود التركيز أقل على مأزقنا، وأكثر على إمكانياتنا. ونود أن نقوم بما هو أفضل لكوكب الأرض. وما هو أفضل لاقتصادنا أيضاً. ولهذا أعلنا منذ أوائل العام خطط تحولنا إلى دولة خالية من الكربون. لنكف عن الاعتماد على النفط لمصلحة الاعتماد على الطاقة المتجددة، مائة بالمائة. وسوف نقلل ما أمكننا من التلوث الجوي إلى أن تتوفر وسائل نقل جوي نظيفة من الكربون أيضاً.

واعتقد أن الدول التي تتمتع بالحكمة الكافية لتنظيف اقتصادها الآن، ستربح المستقبل. ستربح كامل القرن الحالي. هذه الدول الرائدة ستحرر نفسها من قيود أسعار النفط الأجنبي التي يصعب التنبؤ بارتفاعاتها. وسوف تتمتع باقتصاد المستقبل النظيف. وسوف تعزز موقفها الأخلاقي، مما يعني منحها المزيد من النفوذ السياسي على الساحة العالمية.

هنا في المالديف أقلعنا عن ادعاءات النمو المرتبط بالإنتاج العالي للكربون. ففي النهاية، ليس هدفنا إنتاج الكربون، بل التنمية. وليس الفحم غايتنا بل الكهرباء. وليس النفط ما نريده، بل النقل ووسائله. التكنولوجيا منخفضة الكربون أصبحت موجودة، توفر كل ما نحتاجه من خيرات وخدمات. فلنسعَ لتحقيق هدف استخدامها والاعتماد عليها.

أيها السيدات والسادة:

التقاء مجموعة من البلدان النامية المهدَّدة، إنما الملتزمة بتنمية خالية من الكربون، سيبعث رسالة صارخة تدوي في أرجاء العالم كافة. وإذا ما أعلنت الدول النامية التزامها بالخلاص من الكربون، لن يبقى لمعارضي التحوّل مكان يختبئون فيه. فإذا ما بدأ أولئك الذين لا يملكون سوى القليل القليل، ما عذر الأغنياء في مواصلة تراخيهم؟

نعلم أنها ليست خطوة سهلة، وقد تكون محفوفة ببعض المخاطر. لكننا نريد إضاءة شمعة، لا أن نطلب من الآخرين أن يغرقوا أولاً في الظلام. لذلك نرغب اليوم مشاركتكم بإستراتيجيتنا للتخلص من الكربون. ونناشدكم أن تفكروا بالتخلص من الكربون. وأعتقد أن قيام جبهة من الدول النامية اللاكربونية كفيل بتحقيق نتائج كبيرة في مؤتمر كوبنهاغن.

في هذه الآونة، تسعى كل الدول المتفاوضة إلى الحفاظ على نسبتها العالية من انبعاثات غاز الكربون. ولا تلتزم أبداً بأي اتفاق، قبل أن يلتزم به غيرهم. إنه منطق مشفى المجانين، وضمانة الانتحار الجماعي.

نحن لا نريد اتفاقية انتحار عولمية. ولن نوقع على معاهدة انتحار عولمية، لا في كوبنهاغن ولا في غيرها. لذلك أتوجه اليوم إلى أكثر بلدان العالم تضرراً، بالدعوة للانضمام إلى إبرام اتفاقية نجاة عالمية.

جميعنا واحد في هذه القضية. نصمد سويةً أو نسقط سويةً. كلي أمل بأن تنضموا إلي باتخاذ قرار وقفة الصمود.

■■

إيران وباكستان وبلوشستان

◄ **جيل بونافي / ترجمة قاسيون**

يستند مجتمعنا، مجتمع المشهد، إلى دعامة أساسية: وسائل الإعلام. وتبرهن الشبكة العنكبوتيةً يوماً إثر يوم على أنّ ما يدعى بالمعلومات التي نتلقاها ليست لها أدنى علاقة مع الواقع. لقد أتى الوقت للانكباب على حالة معينةً، هي حالة إيران.

سبق لي أنَ أكّدتُ مؤخراً أنّ الحرب ستندلع قريباً ومن المناسب هنا إجراء تحليل دقيق (ومدعم بالمصادر) لكلّ ما يتّصل بنشوب تلكَ الحرب العالمية الثالثة.

بدايةً، فلتعلموا أنّ الحقيقة أشبه بالدمى الروسية. وبالفعل، فوراء كل «سرٍّ» يختفي غالباً سرٌّ آخر، أكثر أهميةً بكثير من سابقه. هكذا، ينبغي أن يتم فهم مشكلة إيرانَ وفق محورين، المحور الذي يتراءى لنا: مشكلة النفط، لكن كذلك المشكلة الأكثر سرّيةً، والتي تتمثل في النظام العالمي الجديد.

كبداية، من المناسب تحديد أنّ إيران تمتلك بالمائة من الاَحتياطيات النفطية العالمية المثبتة (المرتبة الثالثة عالمياً) وكذلك بالمائة من احتياطيات الغاز العالمية (المرتبة الثانية عالمياً). من أجل إحاطة أفضل بهذه المشكلة، أنصحكم برؤية شريط الفيدّيو المعنون: «التفكير في أحداث الحادي عشر من أيلول» على موقعي الشخصي. هذا الشريط محاضرة لدانييل غانسر، وهو مؤرّخٌ (ذائع الصيت) متخصص في مسائل الإرهاب والنفط.

سواءٌ أكانت إيران ديمقراطيةً أم لم تكن كذلك، فهي محكومةٌ بأن تخضع لنير الإمبراطورية الأمريكية. وإذا أردتم أن تفهموا على نحو أفضل السياسة الأمريكية في العالم، أنصحكم أيضاً بمشاهدة تسجيل الفيديو الممتاز لعمر أكتوف (على موقعي الشخصي أيضاً). من أجل مشاهدة المشكلة، من المناسب النظر إلى الخرائط. وقد قمت بنشر خريطة صحيفة القوى المسلحة الأمريكية في حزيران على الشبكة العنكبوتية، وهذه الخريطة لم تخرج من مخيلة ألمعي (مع أنّ...)، بل هي بالفعل حقيقةٌ أنوي أن أبرهن عليها هنا.

قبل كل شيء، من المناسب أن نتفحص جيداً هذه الخريطة (على موقعي: إيران، الساعة حانت! أدناه) وسوف تلاحظون أنّ العراق ينقسم إلى ثلاث مناطق متمايزة:

- إقليم كردستان المستقل
- العراق السني
- العراق الشيعي

الأكثر إثارةً للأهمية يخصّ هذا الجزء الأخير، الذي يحتل كما يمكنكم أن تلاحظوا الجزء الغربي من إيران الحالية. والحال أنّه يكفي للفهم أن ننظر إلى موقع احتياطيات إيران النفطية (خريطة إيران: النفط والغاز، أدناه) ومعظمها يقع في هذه المنطقة. تكاد خريطة العراق الشيعي تتطابق بصورة لا تصدق مع خريطة مكامن النفط والغاز الإيرانيةً. وإذا ما بترت من إيران ثرواتها الطبيعية، تهبط رغبتها في القوة إلى العدم. باختصار، تتم سرقتها وتدميرها في الآن ذاته!

لكن هنالك سرٌّ آخر وستفهمون بالمناسبة نفسها ما نفعله في أفغانستان. هنالك بالفعل مشروع أنبوب لنقل الغاز (النفط) يدعى تاب TAP ويربط تركمانستان بباكستان مروراً بأفغانستان ويهدف لنقل نفط وغازٍ بحر قزوين إلى المحيط الهندي. كما يوجد مشروعٌ لمد أنبوب نقل الغاز (النفط) بين إيران وباكستان مروراً بغوادار. بإمكانكم العثور على برهان على ذلك (خريطة) على موقع الجمعية القومية (المَصدر: http: //www.debats-parlementaires.fr//rap-dian/dian-.asp) أو أدناه: مشروع تاب وبلوشتسان.

ولأولئك الذي لا يزالون يعتقدون بأنّ كلامي مجرد هراء، إليكم تحديثاً بسيطاً.



والحال أنّ هذا المشروع، كما يمكنكم أن تشاهدوا، يمرّ عبر باكستان، وهي منطقةٌ بالغة الاضطراب ستصبح قريباً منطقةً متفجرة بالكامل. هنا أيضاً، تساعدنا خريطة صحيفة القوات المسلحة للعام . وبالفعل، نلاحظ استحداث دولة جديدة: بلوشتسان الحرة. وكما لو «بمحض الصدًفة»، تتم اعتداءاتٌ عديدة في هذه المقاطعة (في مقاطعة ستسان بلوشستان الإيرانية، إذا توخينا مزيداً من الدقة).

بدأت هذه الاعتداءات التي يتسبب بها جند اللّه (مجموعة مسلحة من البلوش السنة) منذ خمس سنوات مع اغتيال ضابط في الحرس الثوري، ولاسيما محاولةً اغتيال محمود أحمدي نجاد في كانون الأول. في شباط، هاجموا حافلةً للحرس الثوري، ما أدى إلى سقوط قتيلاً، وتبع ذلك هجومٌ انتحاري على أركان الجيش في زرفان في كانون الأول. أصبح الهجوم على المساجد الشيعية تخصص جند اللّه، كالهجوم على زهدان في أيار. (المصدر: لوبوان، جند اللّه، سنة يقاتلون طهران منذ العام ...)

وقد تمت كتابة مقالة جدية على هذا المستوى تستطيعون مراجعتها على الرابط التالي: http: //contreinfo.info/article.php?id_article=

لديكم أيضاً المقالة الممتازة التي كتبها جان ميشيل فرنوشيه، الاختصاصي في العلاقات الدولية الذي يقدم معلومات حقيقية (وهذا أمرٌ شديد الندرة!)، وتحمل عنواناً: «الاعتداء في سيستان بلوشستان... عملٌ حربيٌ حاسم...» تجدونه على الموقع التالي: http: //www.geostrategie.com/

وبالفعل، فالبلوش مسلمون سنة لديهم مشاعر متفاقمة ضد الفرس وضد الشيعة يعيشها ثلاثة أرباع سكان المقاطعة. إذن، عقيدة سون تسو (فن الحرب) مطبقة حرفياً ويتم الانقسام دائماً وفق محورين: المحور الديني والمحور العرقي. وقد درست وكالة ستراتفور، وهي مركز أبحاث أمريكي (مؤسسة خاصة) متخصص في الدراسات الإستراتيجية، المشكلة دراسةً جيدة، وكذلك فعلت شركة هيكس وشركاه التي كلفها الجيش الأمريكي بإجراء أبحاث حول المشكلة العرقية في المنطقة بهدف التمكن من إعداد استقلال بلوشتسان. هكذا تجري الأمور!

سيستان بلوشستان أكبر مقاطعات إيران (بالمائة من البلاد)، لكنها بصورة خاصة مفتاح النفاذ إلى المحيط الهندي بوجود ميناء غوادار الواقع في باكستان. دعونا لا ننسى أنّ غوادار تمتلك أيضاً مطاراً دولياً، وميناءً عميق المياه ومنفذاً نفطياً. ستصبح هذه المدينة إذن المدينة الأكثر أهميةً في هذه الدولة وستكون المصب النفطي لمشروع تاب TAP الذي ستعاد تسميته ليصبح TAB (تركمانستان-أفغانستان-بلوشتسان).

غير أنّ هذه الأهداف لوضع اليد على نفط الشرق الأوسط تخفي هدفاً آخر: «تقسيم العالم إلى مناطق». وبالفعل، وقد أظهرت ذلك سابقاً في المقالة التي كتبتها بعنوان «أزمة شاملة-الحلول (رقم: مناطق وعملات تكميلية)»، فبناء النظام العالمي الجديد يمر بمرحلة أساسية، هي تدمير الأمم، وبالتالي التحويل إلى مناطق (انظر مقالة «مناطق وعملات تكميلية» على موقعي الشخصي). لن يفلت العالم العربي هو أيضاً، ويمكن نسب «تقسيم» العراق وقريباً باكستان وإيران إلى هذه الإستراتيجية الكبرى.

تصبح القطيعة بين المعلومات على الشبكة العنكبوتية وبين المعلومات في وسائل الإعلام الرسمية شديدة الوضوح. بإمكان الآن فينكيلكراوت أن يصف الشبكة بأنها سلة مهملات، لكنني أطرح من جانبي نظريةً أخرى: أليست وسائل الإعلام الرسمية آلةً واسعةً لفرمتة الأذهان؟ كل هؤلاء الأشخاص الذين يتم الزعم بأنهم أحرار ليسوا سوى أتباع لنظام لا يفهمون شيئاً منه، ويتسمون بجبن لا يثير الانتباه، جبن عادي كان يدفع الجنرال ديغول للقول: «عموماً، الأشخاص الأذكياء ليسوا شجعاناً والأشخاص الشجعان ليسوا أذكياء».

كان زولا قد اختصر كل شيء في كتابه «فخامة أوجين رونيون» الذي نشر في العام: «الصحافة هي الأمر المحترم في كلّ التخمرات المثيرة للغثيان. إنها تخمّر الثورات، وتبقى البؤرة المتأججة التي تشتعل فيها الحرائق. لن تصبح الصحافة مفيدةً إلا حين يمكن ترويض قوتها واستخدامها كأداة حكومية!»

بعد أن أصبحت الصحافة «مروضة»، الشبكة العنكبوتية موجودة. لكن إلى متى؟

■ **أستاذ ومحلل اقتصادي**
http: //gillesbonafi.skyrock.com/

ميراث الحرب على المسمى بالإرهاب:

أوباما ينزلق في هاوية الشرق الأوسط الكبير

◄ **جيم لوب**

رنت أجراس التنبيه في آذان الرئيس باراك أوباما لدى عودته من جولته الآسيوية، لتذكره بحتمية اتخاذ قرارات حاسمة وعاجلة بشأن عدد من القضايا الملحة في منطقة «الشرق الأوسط الكبير» التي ورثها من حرب سلفه الشاملة على ما يسمى بالإرهاب.

فيواجه أوباما ضرورة حسم سياسته الخارجية وبسرعة، تجاه عدد من الدول من فلسطين إلى باكستان، في وقت يناضل فيه داخلياً لتحقيق أولويته التشريعية الأولى، أي برنامج الرعاية الصحية.

ومما يزيد الأمور تعقيداً هو أن هذه القرارات سوف تحسم تراث أوباما السياسي ولاسيما فيما يخص القدرة على إبعاد الولايات المتحدة عن حافة الهاوية العميقة التي حفرها سلفه في المنطقة برمتها، أو على العكس، أي الاستمرار في تعميقها.

تتصدر أفغانستان قائمة القرارات الحاسمة الواجب على أوباما اتخاذها بما فيه عدد القوات التي سيحتاجها لتنفيذ إستراتيجيته المرتقبة، في وقت عزز فيه الجمود الظاهر الذي يجتازه الملف النووي الإيراني، موقف أولئك المطالبين في واشنطن بفرض عقوبات صارمة على طهران، إن لم يكن تدخلاً عسكرياً، وفي أقرب وقت ممكن.

ثم جاء التدهور الحاد والمتصاعد لآمال إنعاش مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ليشكك وبقوة في قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار، بل وإمكانيات حل الدولتين في حد ذاته، وهو الذي بنت عليه واشنطن وغيرها من دول الرباعية سياساتها تجاه المنطقة.

فحمل الوضع مستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونز على القول إن «النزاع الإسرائيلي الفلسطيني» هو المركز العصبي لكل التحديات التي تواجهها واشنطن في «الشرق الأوسط الكبير»، بل والأزمة الرئيسية التي يتوجب أن تضعها على قمة أولوياتها في المنطقة، إذا أرادت «حل أي مشكلة» فيها.

أما جولة أوباما الآسيوية التي حملته إلى اليابان وسنغافورة والصين وكوريا الجنوبية فقد قوبلت بتباين كبير في الآراء في واشنطن، حيث أتهمه اليمينيون بالمغالاة في المحاباة تجاه قادة الصين، وحتى المبالغة في الإنحاء أمام إمبراطور اليابان.

وأما أفغانستان، فقد دخلت مهلة التريث لاتخاذ القرار شهرها الثالث الآن، ما يجعله عاجلاً ملحاً للحسم في عدد القوات الإضافية التي يطالب بها القائد العسكري وبموافقة قائد أركان الحرب ووزير الدفاع فيما يبدو، بقدر ٤٤,٠٠٠ جنديا علاوة على ٦٨,٠٠٠ موجودين بالفعل.

لكنه تردد أن نائب الرئيس جو بايدن والعديد من كبار مستشاري أوباما، يعارضون هذه الزيادة في عدد الجنود في أفغانستان، وذلك من واقع قلقهم من الحملة المعارضة المتصاعدة والمتفشية بين قيادات الحزب الديمقراطي فيما تبين استطلاعات الرأي أن مجرد ثلث الأمريكيين يؤيدون رفع عدد القوات، وبالتالي فيشيرون على أوباما بتقليص حجم التصعيد أو وقفه تماماً.

ثم جاءت الأنباء عن ضخامة حجم فساد الرئيس الأفغاني حامد كرزاي وشقيقه وذويهما، مضافاً إلى تكلفة الحرب بقدر مليون دولار للجندي الواحد في السنة، جاءت لتعزز موقف نائب الرئيس ومستشاريه.

والنتيجة أن أوباما، الذي استبعد في الشهر الماضي الانسحاب من أفغانستان، ربما يقرر إرسال ١٠,٠٠٠ جندي إضافي، مع اشتراط ربط أية مساعدة أمريكية إضافية بقياس تحسن أداء حكومة كرزاي حسبما أبلغته في كابول بالفعل وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون.

ثم تأتي قضية ملف إيران الذي تعهد أوباما في الربيع الماضي بالتعامل معه من خلال التواصل والحوار، مع إعادة تقييم الأمر في نهاية العام الجاري، أي خلال شهر تقريباً من الآن. لكن واشنطن وحلفاؤها في مجموعة ٥+١ يعتبرون أن طهران ترفض اقتراح إرسال اليورانيوم منخفض التخصيب إلى روسيا وفرنسا لتخصيبه بدرجة أعلى.

والنتيجة هي أن المسمى «لوبي إسرائيل» وحلفاءه في الكونغرس، قد شددوا الضغوط من أجل استصدار حزمة من القوانين التي تتيح فرض عقوبات أحادية على إيران وعلى الشركات التابعة لدول أخرى والتي تتعامل معها. والآن يبدو أن أوباما ذاته يميل إلى استخدام العصا مع إيران.

وفوق كل هذا وذاك، سددت تطورات الأمور في «إسرائيل» والضفة الغربية، علاوة على قرار إسرائيل ببناء ٩٠٠ مستوطنة في جيلو في القدس الشرقية، ضربة قد تكون قاضية لمسار أوسلو.

فقد جاء قرار بناء مستوطنات جيلو ليقوي مخاوف الخبراء السياسيين التي سبقت اتخاذه، من خطر اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة في أي لحظة، بكل ما يمكن أن تحمله من عواقب لا على آفاق «السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل وعلى جهود أوباما لاستعادة سمعة واشنطن في المنطقة.

■ **نشرة آي بي إس**

تأملات الرفيق فيدل

الثورة البوليفارية والسلام

إنني أعرف تشافيز جيداً؛ لا يمكن لأحد أن يكون أشد رفضاً منه لسفك الدماء بين الفنزويليين والكولومبيين، الشعبين الذين تبلغ الأخوّة بينهما ما تبلغه بين الكوبيين الذين يعيشون في شرق ووسط وغرب جزيرتنا. لا أجد طريقة أخرى للتعبير عن مدى الأخوّة القائمة بين الفنزويليين والكولومبيين.

الاتهام اليانكي الافترائي لتشافيز بالتخطيط لحرب على جارته كولومبيا جعل إحدى الوسائل الصحفية الكولومبية المؤثرة تنشر مقالة افتتاحية في الخامس عشر من تشرين الثاني، تحت عنوان «طبول الحرب»، تسيء وتهين الرئيس الفنزويلي، جاء فيها، من بين أمور أخرى، أن «على كولومبيا أن تأخذ على محمل الجدّ ما يشكّل أكبر تهديد لأمنها منذ سبعة عقود خلت، حيث أنه يأتي من رئيس هو، فوق ذلك، ذي نشأة عسكرية...».

وتضيف الصحيفة «...أن يكثّف هوغو تشافيز هجماته على (الهزيلين)- وهو لقب يصنّف به معارضيه- وأن يحاول أن يُخرج من يخالفونه الرأي من السلطة البلدية أو الإقليمية. فقد فعل ذلك مع رئيس بلدية كركاس... والآن يحاول أن يفعل ذلك مع حكام الولايات المحاذية لكولومبيا، ممن يرفضون الخضوع لسوطه... يمكن لأي صدام مع قوات كولومبية أو لاتهام بأن عناصر عسكريين موازين يخططون للتحرك في الأراضي الفنزويلية أن يكونا الذريعة التي يحتاجها نظام تشافيز من أجل إلغاء الضمانات الدستورية».

هذه الكلمات مفيدة من أجل تبرير المخططات العدوانية الأمريكية وللخيانة الرعناء للوطن من قبل الأوليغارشية والثورة المضادة في فنزويلا.

إن تشافيز هو ثائر حقيقي، صاحب فكر عميق وصادق وشجاع، وعامل لا يكلّ. لم يصل إلى السلطة بفعل انقلاب. تمرّد على القمع والإبادة اللذين مارستهما الحكومات الليبرالية التي سلّمت الموارد الطبيعية الهائلة لبلادها إلى الولايات المتحدة. عانى السجن، ونضج وطوّر أفكاره. وبالرغم من نشأته العسكرية، لم يصل إلى السلطة من خلال السلاح.

له الفضل الأكبر في الشروع بالطريق الصعب، طريق ثورة اجتماعية عميقة، انطلاقاً مما تسمّى ديمقراطية تمثيلية ومن حرية تعبير مطلقة، في الوقت الذي كانت أقوى الموارد الإعلامية في البلاد وما تزال بيد الأوليغارشية وهي بخدمة مصالح الإمبراطورية.

خلال ١١ سنة فقط تمكّنت فنزويلا من تحقيق أعلى مستويات تربوية واجتماعية بين كل بلدان العالم، وذلك بالرغم من الانقلاب ومن مخططات زعزعة الاستقرار والإحباط المعنوي المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

يؤلم الإمبراطورية بشكل خاص علاقاتها مع كوبا، بعد حصار مجرم على بلدنا مرّ عليه حتى الآن نصف قرن من الزمن. فنزويلا بوليفار وكوبا مارتيه تروّجان، من خلال مجموعة «ألبا»، لأشكال جديدة من العلاقات والتبادل على أسس عقلانية وعادلة.

في هذه المرحلة الجديدة التي نعيشها، تواجه الثورة في فنزويلا مشكلات جديدة كلياً لم تكن موجودة حين انتصرت ثورتنا في كوبا، قبل خمسين سنة من اليوم.

إن تهريب المخدرات والجريمة المنظّمة والعنف الاجتماعي والمنظمات شبه العسكرية، هي ظواهر بالكاد كان لها وجود آنذاك. لم يكن قد نشأ بعد في الولايات المتحدة سوق المخدرات الهائل الراهن الذيَ أوجدته الرأسمالية والمجتمع الاستهلاكي في ذلك البلد. بالنسبة للثورة الكوبية، لم تعن مكافحة تهريب المخدرات ومنع إدخالها في إنتاجها واستهلاكها مشكلة كبيرة. هذه الآفات تعني بالنسبة للمكسيك والأمريكتين الوسطى والجنوبية مأساة متنامية ما يزال تجاوزها بعيد المنال. التبادل اللامتكافئ والحمائية الجمركية ونهب ثرواتها الطبيعية أضيفت إلى تهريب المخدرات وعنف الجريمة المنظَّمة التي أوجدها التخلّف والفقر والبطالة وسوق المخدرات الأمريكي الهائل في المجتمعات الأمريكية اللاتينية.

إن الأجنحة شبه العسكرية في كولومبيا تشكّل اليوم أول قوة صدامية للإمبريالية لمحاربة الثورة البوليفارية.

بحكم نشأته العسكرية بالذات، يعرف تشافيز جيداً بأن مكافحة تهريب المخدرات هو ذريعة ساذجة للولايات المتحدة لكي تبرر معاهدة عسكرية تستجيب بالكامل للمفهوم الإستراتيجي الذي اعتمدته الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة سعياً لتوسيع هيمنتها على العالم.

ليس لما منحته كولومبيا للعسكريين والمدنيين اليانكيين في أراضيها من قواعد جوية ووسائل وحقوق عملانية وإفلات كامل من القانون صلة لا من قريب ولا من بعيد بمكافحة وإنتاج وتهريب المخدرات. هذه المشكلة تشكّل اليوم مشكلة عالمية؛ فهي لا تنتشر في بلدان أمريكا الجنوبية فحسب، بل أنها بدأت بالانتشار في أفريقيا وغيرها من المناطق. وقد أصبحت سائدة في أفغانستان، بالرغم من التواجد الواسع للقوات اليانكية.

يخطئ من يظن أنه بزرع الشقاق بين الكولومبيين والفنزويليين سينجح في خططه المعادية للثورة. كثيرون من أفضل وأفقر العمال في فنزويلا هم كولومبيون، وقد وفّرت لهم الثورة التعليم والصحة والعمل والحق بالجنسية وغيرها من الفوائد لهم ولذويهم. وجنباً إلى جنب سيدافع الفنزويليون والكولومبيون عن «وطن محرر أمريكا» الكبير؛ وجنباً إلى جنب سيناضلون من أجل الحرية والسلام.

■ **«مقاطع مطولة»**

استراتيجية إمبريالية لنظام عالمي جديد:

أصول الحرب العالمية الثالثة (١ ـ ٢)

◄ أندرو غريفن مارشال❖ترجمة قاسيون

في مواجهة انهيار اقتصادي عالمي معمم، تتزايد مظاهر حرب عالمية شاملة. تاريخياً، تميزت فترات الانحطاط الإمبريالي والأزمة الاقتصادية بتصاعد العنف الدولي والحرب، حيث وسمت الحربان العالميتان الأولى والثانية انحطاط الإمبرياليات الأوروبية، وترافق ذلك مع الكساد الكبير الذي استشرى في الفترة التي فصلت بينهما.

حالياً، يشهد العالم انحدار الإمبراطورية الأمريكية، وهي نفسها وليدة الحرب العالمية الثانية. بعد هيمنتها الإمبريالية ما بعد الحرب، أدارت أمريكا النظام النقدي الدولي، وتولت الدفاع عن الاقتصاد السياسي العالمي ولعب دور الحكم فيه.

النهاية الوشيكة

لإدارة الاقتصاد السياسي العالمي، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قوةً عسكريةً منفردةً هي الأقوى والأعظم في تاريخ العالم، وواصلت سيطرتها على متطلبات الاقتصاد العالمي مثلما واصلت حضورها العسكري وما يرتبط به من أعمال. في الوقت الراهن، ومع انحدار الاقتصاد السياسي العالمي والإمبراطورية الأمريكية وانهيارهما، يتصاعد مظهر النهاية العنيفة لعصر الإمبراطورية الأمريكية على نحو مفرط.

تنقسم هذه المقالة إلى ثلاثة أقسام منفصلة. يغطي القسم الأول الاستراتيجية الجيوسياسية للولايات المتحدة ـ حلف الناتو منذ نهاية الحرب الباردة، مستهل النظام العالمي الجديد، حيث يوجز الاستراتيجية الإمبريالية الغربية التي أدت إلى الحرب في يوغوسلافيا و«الحرب على الإرهاب». أما القسم الثاني، فيتصدى لتحليل جوهر «الثورات المخملية» أو «الثورات الملونة» في الاستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة، مركزاً على السيطرة المأسسة على أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. أما القسم الثالث، فيحلل جوهر الاستراتيجية الإمبريالية لإقامة نظام عالمي جديد، مركزاً على تزايد النزاعات في أفغانستان وباكستان وإيران وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، وما تشتمل عليه هذه النزاعات من إمكانات الشروع في حرب عالمية جديدة في مواجهة الصين وروسيا.

تعريف الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة

في العام ١٩٩١، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، توجب على السياسية الخارجية للولايات المتحدة. حلف الناتو إعادة النظر في دورها في العالم. ساعدت الحرب الباردة كوسيلة لتبرير التوسع الإمبريالي للولايات المتحدة على صعيد الكوكب بهدف «احتواء» التهديد السوفييتي. كان الغرض الوحيد من خلق حلف الناتو ووجوده تلفيق حلف معاد للسوفييت. مع انتهاء الاتحاد السوفييتي، لم يعد هنالك سببٌ لوجود حلف الناتو، وكان على الولايات المتحدة إيجاد هدفٍ جديدٍ لاستراتيجيتها الإمبريالية في العالم.

> **• في الوقت الراهن، ومع انحدار الاقتصاد السياسي العالمي والإمبراطورية الأمريكية وبدء انهيارهما التدريجي، يتصاعد مظهر النهاية العنيفة لعصر الإمبراطورية الأمريكية على نحو مفرط.**

> **• وثيقة بول ولفوفيتز السرية: «مهمة أمريكا السياسية والعسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي ضمان عدم ظهور قوة عظمى منافسة في أوروبا الغربية أو آسيا أو أراضي الاتحاد السوفييتي سابقاً، من خلال سلوك امبراطوري بنّاء وقدرة عسكرية تكفي لمنع أية أمة أو مجموعة أمم من تحدي التفرد الأمريكي».**



في العام ١٩٩٢، كان لدى وزارة الدفاع التي كان يرأسها وزير الدفاع ديك تشيني [لاحقاً نائب الرئيس جورج بوش الابن]، وكيل للشؤون السياسية يدعى بول ولفوفيتز [لاحقاً نائب وزير الدفاع ورئيس البنك الدولي في عهد بوش]، وقد كتب وثيقةً لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، عادةً ما يشار إليها باسم «النظام العالمي الجديد».

كانت وثيقة التوجيه المعدة قد سربت في العام ١٩٩٢، وكشفت أنّه «في توضيح سياسة جديدة واسعة تؤكد، في طورها النهائي، وزارة الدفاع أنّ مهمة أمريكا السياسية والعسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة ستكون ضمان عدم ظهور قوة عظمى منافسة في أوروبا الغربية أو آسيا أو أراضي الاتحاد السوفييتي سابقاً»، وأنّ «الوثيقة السرية تضع إطاراً لعالم تهيمن عليه قوةٌ عظمى وحيدة يمكن تخليد وضعها من خلال سلوك بنّاء وقدرة عسكرية تكفي لمنع أية أمة أو مجموعة أمم من تحدّي التفردَ الأمريكيّ».

وكذلك، «يخطط المشروع الجديد لعالم يقتصر على قوة عسكرية مهيمنة وحيدة على قادتها (أن يَصونوا آليات لردعِ المنافسين المحتملين عن مجرد الارتقاء إلى دور إقليمي أوَ دولي أكبر)». من بين التحديات الضرورية للتفوقَ الأمريكي، وفق الوثيقة، «التسليم بحروب إقليمية ضد العراق وكوريا الشمالية»، كما أنها تضع روسيا والصين على قائمة التهديدات الكبرى. بل تمضي أبعد من ذلك «بافتراض أنّه بوسع الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التزاماتها الأمنية في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى كما هو الحال مع التزاماتها تجاه السعودية والكويت والدول العربية الأخرى المتاخمة للخليج الفارسي».

حلف الناتو ويوغوسلافيا

ساعدت الحروب في يوغوسلافيا خلال التسعينات على تبرير الوجود المتواصل لحلف الناتو في العالم، وتوسيع المصالح الإمبريالية الأمريكية في أوروبا الشرقية.

هيأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المسرح لزعزعة استقرار يوغوسلافيا. بعد عمر مديد، توفي زعيم يوغوسلافيا جوزيف تيتو في العام ١٩٨٠، ونشبت إثر ذلك أزمة زعامة. في العام ١٩٨٢، رتّب مسؤولو السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار برامج إعادة التكييف الهيكلي المستحدثة لمعالجة أزمة دين أمريكي قيمته ٢٠ مليار دولار. كان تأثير القروض في ظل برامج إعادة التكييف الهيكلي «إحداث خراب اقتصادي وسياسي... هددت الأزمة الاقتصادية الاستقرار السياسي... كما هددت بمفاقمة التوترات العرقية بالغة الشدة».

في العام ١٩٨٩، تبوأ سلوبودان ميلوسوفيتش منصب الرئاسة في صربيا، أكبر جمهوريات يوغوسلافيا وأقواها. كذلك توجه رئيس الوزراء اليوغوسلافي في العام نفسه إلى الولايات المتحدة للاجتماع بالرئيس جورج بوش الأب بهدف التفاوض على رزمة أخرى من المساعدات المالية. في العام ١٩٩٠، بدأ برنامج كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وانصبّ إنفاق الدولة اليوغوسلافية على سداد الدين. نتيجةً لذلك، تم تفكيك البرامج الاجتماعية وانخفضت قيمة العملة وتجمدت الأجور وارتفعت الأسعار. «أثارت الإصلاحات النزعات الانفعالية التي تتغذى على العوامل الاقتصادية إضافةً إلى الانقسامات العرقية، مؤكدةً فعلياً انقسام الجمهورية بحكم الواقع»، مؤديةً إلى انفصال كل من كرواتيا وسلوفينيا في العام ١٩٩١.

في العام ١٩٩٠، أصدرت وكالات الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية التقييم الاستخباري القومي (NIE). تنبأ التقرير بتقطع أوصال جمهورية يوغوسلافيا، واندلاع حرب أهلية، ثم وضع مسؤولية التزعزع القادم على عاتق الرئيس الصربي ميلوسوفيتش.

في العام ١٩٩١، اندلع نزاع بين يوغوسلافيا وكرواتيا، حيث أعلنت الأخيرة استقلالها. تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في العام ١٩٩٢. مع ذلك، واصل الكروات شن هجمات عسكرية صغيرة حتى العام ١٩٩٥، إضافةً إلى مشاركتهم في حرب البوسنة. وفي العام ١٩٩٥، شرعت كرواتيا بعملية العاصفة في محاولة لاسترداد إقليم كرايينا. أحيل جنرال كرواتي لاحقاً إلى محكمة في لاهاي لارتكابه جرائم حرب خلال هذه المعركة، التي كانت حاسمةً في طرد الصرب من كرواتيا و«عززت استقلال كرواتيا». ساندت الولايات المتحدة العملية وزودت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية القوات الكرواتية بتقارير استخبارية بالغة الأهمية، ما أدى إلى تهجير ما بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف صربي، غالباً من خلال وسائل القتل والنهب وإحراق القرى والتطهير العرقي. قام المستشارون العسكريون الأمريكيون بتدريب الجيش الكرواتي، وكانت وكالة الاستخبارات المركزية تساند على نحوٍ خاص الجنرال الذي تمت إحالته إلى القضاء.

تقاطعات أخرى في البلقان

أعطت إدارة كلينتون «الضوء الأخضر» لإيران لتسليح مسلمي البوسنة و«من العام ١٩٩٢ إلى شهر كانون الثاني ١٩٩٦، تدفقت الأسلحة العسكرية الإيرانية برفقة المستشارين العسكريين الإيرانيين إلى البوسنة». أكثر من ذلك، «ساعدت إيران ودول إسلامية أخرى على جلب مقاتلي المجاهدين إلى البوسنة ليقاتلوا مع المسلمين ضد الصرب. (مجاهدون) من أفغانستان والشيشان واليمن والجزائر، هنالك شكوى حول ارتباط بعضهم بمعسكرات التدريب الخاصة بأسامة بن لادن في أفغانستان».

كان «تدخلاً غربياً في البلقان، فاقم التوترات وساعد على تعزيز العداوات، بالاعتراف بمطالب الجمهوريات والمجموعات الانفصالية في ١٩٩٠-١٩٩١ قوضت نخب الغرب الأمريكية والفرنسية والبريطانية والألمانية البنيان الحكومي في يوغوسلافيا، وزادت من انعدام الأمن وأضرمت نيران النزاع وفاقمت التوترات العرقية. وبتقديم الدعم اللوجستي لشتى الأطراف أثناء الحرب، غذى التدخل الغربي النزاع وسط التسعينات. وينبغي أن يتم النظر من هذه الزاوية إلى خيار كلينتون بالدفاع عن قضية مسلمي البوسنة ليكون بطلاً على الساحة الدولية، ومطالب إدارته برفع حظر التسلح الذي فرضته الأمم المتحدة كي يتمكن المسلمون والكرواتيون من التسلح في مواجهة الصرب».

أثناء حرب البوسنة، «كانت هنالك قناة واسعة سرية لتهريب الأسلحة عبر كرواتيا، وكانت وكالات سرية في الولايات المتحدة وتركيا وإيران تدير هذه العملية بالتعاون مع مجموعات إسلامية متطرفة ومن ضمنها المجاهدون الأفغان وحزب الله الموالي لإيران». كما كانت وكالات سرية من أوكرانيا واليونان وإسرائيل منشغلةً بتسليح صرب البوسنة. وكذلك، كانت وكالة الاستخبارات الألمانية (BND) تمرر شحنات أسلحة إلى مسلمي البوسنة وإلى كرواتيا لقتال الصرب.

أثّرت الولايات المتحدة على حرب المنطقة بطرق متنوعة. وكما ذكرت صحيفة الأوبزرفر في العام ١٩٩٥، فقد كان المظهر الرئيسي لتدخلها عبر «شركة MPRI، وهي شركة أمريكية خاصة مقرها في فرجينيا، يديرها جنرالات وضباط استخبارات متقاعدون. اعترفت السفارة الأمريكية في زغرب بتدريب الشركة للكروات، بترخيص رسمي من الحكومة الأمريكية». وكذلك كان الهولنديون «مقتنعين بأنّ قوات خاصةً أمريكية متورطةٌ في تدريب الجيش البوسني وجيش الكروات البوسني».

التواطؤات السرية.. والهيروين أيضاً!

بالعودة إلى العام ١٩٨٦، اجتمع زعيم كرواتيا مع المستشار الألماني هيلموت كول لإنشاء «سياسة مشتركة لتفكيك يوغوسلافيا»، وضم كرواتيا وسلوفينيا إلى «منطقة الاقتصاد الألماني». إذاً، كان ضباط الجيش الأمريكي يرسلون إلى كرواتيا والبوسنة وألبانيا ومقدونيا «كمستشارين» ويحضرون القوات الخاصة الأمريكية للمساعدة. أثناء أشهر وقف إطلاق النار التسعة في الحرب في البوسنة والهرسك، اجتمع ستة جنرالات أمريكيون مع قادة الجيش البوسني لإعداد هجوم بوسني بهدف نسف وقف إطلاق النار.

في العام ١٩٩٦، سيطرت المافيا الألبانية بالتعاون مع جيش تحرير كوسوفو، وهو منظمة حرب عصابات، على مسالك تجارة الهيروين البلقانية الضخمة. وقد ارتبط جيش تحرير كوسوفو بمقاتلي المجاهدين الأفغان سابقاً في أفغانستان، ومن ضمنهم أسامة بن لادن.

في العام ١٩٩٧، شرع هذا الجيش في قتال القوات الصربية. وفي العام ١٩٩٨، رفعت وزارة الخارجية جيش تحرير كوسوفو من قائمة المنظمات الإرهابية الخاصة بها. وقبل العام ١٩٩٨ وبعده، تلقى هذا الجيش أسلحةً وتدريباً ودعماً من الولايات المتحدة وحلف الناتو، وكانت لوزيرة خارجية كلينتون، مادلين أولبرايت، علاقات سياسية وثيقة مع زعيم جيش تحرير كوسوفو هاشم تاشي.

كما أنّ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والاستخبارات الألمانية ساندت إرهابيي جيش تحرير كوسوفو في يوغوسلافيا قبل أن يقصفه الناتو في العام ١٩٩٩ وبعد ذلك الوقت. كان للاستخبارات الألمانية اتصالات مباشرة مع جيش تحرير كوسوفو من مطلع التسعينات، في الفترة نفسها التي كان فيها ذلك الجيش ينشئ علاقاته مع القاعدة. درّب أسامة بن لادن عناصر هذا الجيش في معسكرات التدريب في أفغانستان، بل إنّ الأمم المتحدة أعلنت أنّ معظم العنف الذي يحدث مصدره عناصر جيش تحرير كوسوفو، «خاصةً أولئك المتحالفين مع هاشم تاشي».

سوغ حلف الناتو قصفه لكوسوفو في آذار ١٩٩٩ بزعم وضع حدٍّ لاضطهاد الصرب لألبان كوسوفو، والذي اعتبر إبادةً جماعية. أطلقت إدارة كلينتون مزاعم مفادها أنّ ١٠٠ ألف من ألبان كوسوفو على الأقل كانوا من المفقودين و«ربما قتلوا على يد الصرب». شبّه الرئيس بيل كلينتون نفسه الأحداث في كوسوفو بالهولوكوست. من جانبها، صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية أنّ ما يزيد على ٥٠٠ ألف ألباني في عداد الموتى. أخيراً، انخفض التقدير الرسمي إلى ١٠ آلاف، مع ذلك، وبعد تحقيقات مضنية، ظهر أنّ عدد القتلى بيد الصرب لا يتجاوز ٢٥٠٠ ألباني. أثناء حملة قصف حلف الناتو، قتل ما بين ٤٠٠ و١٥٠٠ مدني صربي، كما ارتكبت قوات الناتو جرائم حرب تتضمن قصف محطة تلفزيون صربية ومستشفى.

في العام ٢٠٠٠، عقدت وزارة الخارجية الأمريكية مؤتمراً بالتعاون مع معهد المشروع الأمريكي (AEI) حول التكامل الأوروبي ـ الأطلسي في سلوفاكيا. وكان من بين المشاركين العديد من رؤساء الدول ومسؤولي الشؤون الخارجية وسفراء العديد من الدول الأوروبية، إضافةً إلى مسؤولي الأمم المتحدة وحلف الناتو. أظهرت رسالة متبادلة بين سياسيٍّ ألماني حضر الاجتماع والمستشار الألماني حقيقة جوهر حملة حلف الناتو على كوسوفو. طالب المؤتمر بإعلان عاجل لاستقلال كوسوفو، وقال إنّ الحرب في يوغوسلافيا قد شنّت بغرض توسيع الناتو، وينبغي استثناء صربيا على نحو دائم من التنمية الأوروبية لتبرير الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والتوسع مصممٌ أساساً لاحتواء روسيا.

كان لافتاً للنظر أنّ «الحرب خلقت علة وجود لبقاء الناتو في عالم ما بعد الحرب الباردة، كما أنّه حاول جاهداً تبرير استمرار بقائه ورغبته في التوسع». بل أكثر من ذلك، «افترض الروس أنّ حلف الناتو سينحل في نهاية الحرب الباردة. بدل ذلك، لم يتمدد الناتو فحسب، بل مضى إلى الحرب في نزاع داخلي ضمن بلد سلافي أوروبي شرقي». تمّ إظهار ذلك بوصفه تهديداً هائلاً. هكذا، «فمعظم العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وروسيا خلال العقد المنصرم يمكن اقتفاء آثارها في حرب ١٩٩٩ على يوغوسلافيا».

الحرب على الإرهاب ومشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC

حين أصبح بيل كلينتون رئيساً، شكّل صقور المحافظين الجدد من إدارة جورج بوش الأب مجموعة خبراء دعت إلى مشروع قرن أمريكي جديد. في العام ٢٠٠٢، نشرت المجموعة تقريراً أطلقت عليه تسمية (إعادة بناء دفاعات أمريكا: الاستراتيجية والقوات والموارد من أجل قرن جديد). بناءً على وثيقة توجيه سياسة الدفاع، أعلنت المجموعة أنّه «يتوجب على الولايات المتحدة الاحتفاظ بقوات كافية قادرة على الانتشار سريعاً والظفر بحروب متعددة ومتزامنة وعلى نطاق واسع». وكذلك، هنالك «حاجةٌ للاحتفاظ بما يكفي من القوات للقيام بالقتال وتحقيق النصر في ميادين حروب واسعة متعددة ومتزامنة». وأنّ «البنتاغون يحتاج البدء بحساب القوة الضرورية لحماية مصالح الولايات المتحدة في أوروبا وشرق آسيا والخليج على نحو مستقل وفي الظروف كافة».

تعلنُ الوثيقة على نحو بالغ الأهمية أنّ «الولايات المتحدة تسعى منذ عقود للعب دور أكثر ديمومةً في أمن الخليج الإقليمي. وفي حين يقدّمُ عدم حلِّ النزاع مع العراق تبريراً فورياً، فإنّ ضرورة تواجد قوة أمريكية أساسية في الخليج تتجاوز قضية نظام صدّام حسين». مع ذلك، ودفاعاً عن زيادات هائلة في نفقات الدفاع وتوسيع الإمبراطورية الأمريكية في طول الأرض وعرضها، وضمن ذلك التدمير الفعال لبلدان متعددة عبر ساحات حروب رئيسية، يعلن التقرير أنّه «علاوةً على ذلك، فمسار التحول، حتى لو أدى إلى تغيرات جذرية، سيكون على الأرجح طويلاً بغياب حدث كارثي أو محرّض مثل بيرل هاربر جديدة». أتى هذا الحدث بعد عام واحد بأحداث الحادي عشر من أيلول.

كثيرون من مؤلفي التقرير وأعضاء المشروع أصبحوا مسؤولين في إدارة بوش، وكانوا قريبين من تفعيل «مشروعهم» بعد أن حصلوا على «بيرل هاربر» جديدة تخصهم.

❖أندرو غيفن مارشال: باحث مساعد في مركز أبحاث العولمة CRG. يقوم حالياً بتدريس الاقتصاد السياسي والتاريخ في جامعة سيمون فريزر.

فيلما «أخيل والسلحفاة» و«العنبر رقم ٦»...

وهم الفن وعزلة الثقافة

◄ منار ديب

مثلما أن الكثير من الأشياء كان يعوزها المنطق في مهرجان دمشق السينمائي الأخير، كتجاهل الفيلم المغربي الكبير «كازانيغرا» في مسابقة الأفلام العربية ومنحه الجائزة البرونزية لمسابقة الأفلام الطويلة التي يفترض أنها أشمل، وذلك لمصلحة الفيلم السوري «مرة أخرى» الذي حصل على جائزة أفضل فيلم عربي، جرى تجاهل الفيلم الروسي «العنبر رقم ٦» الذي حصل بطلاه على جائزة التمثيل، والفيلم الياباني «أخيل والسلحفاة» الذي لم يحصل على أية جائزة، ويبدو أن لجنة التحكيم ذات التكوين العشوائي فضلت الابتعاد عن أفلام مثقفة وذكية ذات تعقيد فني وطروحات عميقة، لمصلحة أفلام إنسانية أكثر بساطة دون أن نقلل من أهمية الفيلمين الفائزين بالجائزتين الأولى والثانية في مسابقة الأفلام الطويلة الكوري الجنوبي «الجبل الأجرد»، والإيراني «عشرون».



سبق للجمهور السوري أن شاهد فيلم «الدمى» للمخرج تاكيشي كيتانو صاحب فيلم «أخيل والسلحفاة» وقد حاز «الدمى» على الجائزة الذهبية لمهرجان دمشق في دورته الـ ١٣، فيما حصد فيلمه «هانا بي» ١٩٩٧ جائزة الأسد الذهبي في مهرجان فينيسيا السينمائي العريق. يستعير «أخيل والسلحفاة» عنوانه من مثال الفيلسوف زينون عن البطل الأسطوري أخيل والسلحفاة، إذ يسابق أخيل السلحفاة بفرض



● أخيل والسلحفاة

أنها تتقدمه مسافة ولو قصيرة وأنهما يبدآن الحركة في وقت واحد، إن أخيل لن يدرك السلحفاة إلا إذا قطع أولاً نصف المسافة التي تفصله عنها، ولكي يقطع هذا النصف يجب أولاً أن يقطع نصف النصف، وهكذا إلى ما لا نهاية. ولما كان اجتياز اللانهاية ممتنعاً، امتنع أن يدرك أخيل السلحفاة. هذه المقولة تنطبق على بطل الفيلم الذي يسعى منذ سن مبكرة لأن يصبح فناناً، فالطفل الذي ينشأ في عائلة ميسورة ويعشق الرسم إلى درجة الهوس وعدم الالتفات إلى شيء آخر، يستمر في طموحه مع تقدمه في السن بعد إفلاس الأسرة ووفاة الوالدين، وإذا كانت أعماله الطفولية تتصف بشيء من الأصالة إلى حد أن أحد تجار اللوحات يعرضها على واحد من الأثرياء كقطعة من أعمال الفن الحديث تعود لفنان غربي سيعرف الشهرة وترتفع أسعار أعماله، فإنه مع تمكنه من حرفة الرسم مع الدراسة الأكاديمية لا يقدم شيئاً ذا قيمة، فهو بالأساس يفتقد إلى الموهبة، وإذا كان الفيلم يعرج بسخرية لاذعة على تلك الفواصل الدقيقة بين الحداثة الفنية وبين الدجل، فإنه أيضاً يبرز انعدام الشعور الإنساني لدى بطله الذي تسيطر عليه فكرة واحدة فلا يعود لديه حياة خارجها. «أخيل والسلحفاة» وإذ يتعامل مع موضوع يتعلق بالفنون البصرية فإنه يوظف ذلك لمصلحة طبيعته كفن بصري، ولأن السينما صورة فقد كان في هذا الفيلم من السينما أكثر مما ظهر في أفلام أخرى، إن البطل إذ يقلد بسطحية أعمال الفن الحديث أو يشارك في صناعة أعمال تجهيز أو يصنع أعمال تركيبية ومفاهيمية فإنه يقدم للمشاهد مادة بصرية غنية قد تكون مغلفة بالعبث أو الكوميديا، لكنها تؤشر إلى الجهد اليائس لحيازة مكانة فنية مع غياب أية قدرات إبداعية.

يبني المخرج الروسي كارين شاخنزاروف فيلمه «العنبر رقم ٦» على قصة أنطون تشيخوف الشهيرة التي تحمل الاسم ذاته، ويستفيد من قصة حقيقية يتحول فيها رئيس الأطباء

● العنبر رقم ٦

في مشفى للأمراض العقلية إلى مريض في المشفى نفسه، وهو إذ يصور الأحداث في المستشفى نفسه ويلتقي بمرضى حقيقيين فإنه يقترب من الفيلم التسجيلي رغم استناده إلى ما يشكل نقيضاً وهو أصل أدبي متخيل.

يقترب المخرج من عالم المرض النفسي ليبرز جوانب سوية لدى المرضى أنفسهم ويقول أحد الأطباء إن كل الناس مرضى نفسيون بشكل أو بآخر، وإذ نتعرف إلى راجين (الممثل فلاديمير إيلين) رئيس الأطباء السابق والمريض الحالي الذي توقف عن الكلام، فإننا نستعيد سيرته من خلال أحاديث الآخرين عنه خاصة صديقه الوحيد صاحب المتجر في البلدة والذي وجد فيه إنساناً يمكن الكلام معه قبل مرضه، فهما يتشاركان الهموم الثقافية والفكرية وقد صور الصديق الذي يهوى التصوير بكاميرا فيديو عدداً من سهراته مع راجين، لكن الصوت معطل في هذه الكاميرا، فنشاهد مقاطع صامتة داخل الفيلم. إضافة لهذا الصديق كان الطبيب راجين يحب أن يحاور المريض غروموف (الممثل إليكسي فيرتكوف) الذي يقبع في العنبر رقم ٦ ، والذي كان معجباً بذكائه، ويوبخ غروموف راجين على نزعته الثقافية النظرية وقلة معرفته بالحياة، ويسخر من تماسكه ولا مبالاته بما يحدث في العالم، مكتفياً بقراءاته وموسيقاه وتأملاته وإدمانه للشراب. يقترح فيلم شاخنزاروف أحد أبرز المخرجين الروس اليوم ومدير أستوديو موسفيلم بنية مركبة ويمازج بين أشكال سردية متعددة بأدوات سينمائية، كما يتيح لبطليه الموهوبين إبراز قدراتهما التمثيلية ضمن الإطار المنضبط للفيلم، ناهيك عن جسامة الموضوع وعمق الطرح.

«مرة أخرى» يخطئ مهرجان دمشق السينمائي الهدف، وتزاح الاعتبارات الفنية إلى مكانة خلفية، فكما ابتكرت جوائز لإرضاء هذا الطرف أو ذاك أو تعويضه عن هفوة سابقة لم يلحظ هذا السخاء أعمالاً تتصف بالجدية.

ربما..!

فيروز.. آخر ملكات الأوليمب

لا تحمل أية كتابة عن فيروز جديداً، رغم ذلك لا نكف عن الكتابة عنها كما لو كنا نسرق الجمال منها.. حقاً ثمة سحر حقيقي في اسمها، إذ يكفي أن نخطه على الورقة حتى تكتسي بالفتنة والعطر والطزاجة.. لا جديد في الكتابة عنها لأنها وحدها الجديدة!! حتى عيد ميلادها الرابع والسبعين الذي مر قبل أيام ليس بالمناسبة التي تستحق التوقف فهي عيد ميلاد دائم، وهذا أمر محسوم كالبديهيات. هناك من يقول بأنّه مناسبة لفحص ذواتنا التي صنعها هذا الصوت قبل أن يكون مناسبة للاحتفال.. وهناك من يراه عيداً وطنياً.. وهناك من يحمّله معاني أخرى، لكن مديحها الوحيد هو استماعنا المتواصل إليها طوال الوقت.

قبل سنوات تعرّفت إلى شاعر سوداني من الإقليم الذي بات شهيراً الآن: دارفور!! جاء إلى ريف دمشق ليعمل ناطوراً في مزرعة أحد الأغنياء. «بلّه آدم باشر» كان رجلاً غريباً للغاية، علّمه رعي الجمال في الصحراء أن يظل أربعين يوماً دون أن ينطق كلمة واحدة. بهذه الروح حمل هذا الشاعر غربتين طي روحه، غربة تكوينه الأول، واغترابه في عالم الجور والاستغلال حيث لم يتقاض قرشاً من أجوره بسبب تسويف صاحب المكان الذي انتهى به الأمر إلى طرده من البلاد في ليلة ليلاء. رغم كل المشقات التي كان يخوضها هذا الرجل كانت فيروز، فيروزه الخاصة، تشده دوماً نحو الغد الجميل، كانت تعلمه دروس الأمل حرفاً.. حرفاً، وقد كتب كل ذلك في قصيدة سمّاها «آخر ملكات الأوليمب» التي كان أجمل ما فيها تكراره اللازمة الفادحة: «فيروز يا أمي»!!

ليست قصة «بلّه» بالاستثنائية، فلدى عشّاق فيروز ملايين وأطنان من هذه الحكايات التي تتوغّل في عمق مفعول هذا السحر.

نحن أيضاً مثله، مثل بله آدم باشر، نغني: فيروز أمنا!! لأنها لا يمكن إلا أن تكون كذلك، فلسنا نرضى إلا بهذه البنوة، فأغانيها لم تكن إلا حليباً، وطقس الاستماع ليس سوى رضاعة.. هكذا سنظل، وهكذا سنبقى مهما استطالت بنا الأيام، ولن نبلغ فطامنا، لأنّ لحظة الفطام هي لحظة يتم..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

علياء خاشوق في الطريق إلى «المشتهى»

«المشتهى» هو التجربة الأولى للمخرجة السورية علياء خاشوق في الأفلام الطويلة، يروي الفيلم قصة الكثيرين منا، أو بمعنى أدق يروي بعضاً من قصصنا كلنا دون استثناء. الشخصية الرئيسية للفيلم نقطة الارتكاز الأساسية (القصة كتبها أحمد معروف) لكل الشخصيات الأخرى، حتى لو كانت شخصيات ثانوية، لأنها تتكامل مع القصة الرئيسية في إطار رسم موحد هو المشتهى، وإن بأشكال وألوان مختلفة.



تعرف خاشوق المشتهى بأنه «المطلق أو المستحيل، وبأنه كل رغباتنا وأحلامنا التي نحب الطريق إليها، أكثر من الوصول إليها بذاتها؟». إذاً هو الحب لأجل الحب، شغف بالحب لا بالوصول إلى المحبوب، أو كما يقول ابن عربي «أي شوق يسكن باللقاء، لا يعول عليه».

«المشتهى» يرسم بدقة متناهية، من خلال قصص أبطاله، صوراً لمشتهيات كل هذه الشخصيات: قصة الحب التي تعود إلى الحياة، ولكن بوجه مختلف للحبيب الحاضر دوما في المشهد الخلفي مديراً ظهره للكاميرا. وقصة الحب التي تترنح تحت وطأة الإحساس بالخيانة. يمكن القول إن علياء خاشوق أرادت أن تؤكد أن الآخر المشتهى يبقى الدافع للحياة. أرادت خاشوق أن تؤكد أن المشتهى يلازمنا، يبقى معنا ولا يرحل.. تقول المخرجة: «عموماً أميل للعمل في السينما التي تتحدث عن النفس البشرية وأهوائها، وفكرة الفيلم من هذا النوع، بالإضافة لأنني أبحث عن المواضيع التي تحمل مشتركاً بين الجميع، أي غير المحلي، بل العام المشترك لدى جميع المتلقين. وسيناريو الفيلم يحمل هذا الملمح»، وحول أن الفيلم باللغة العربية رغم أنه صوّر في كندا تقول: «هو حب كبير لخلق أفلام عربية هنا، لست أدري تماماً، لماذا؟ و لكن ربما لمحاولة القول إننا هنا».

يذكر أن علياء خاشوق، خريجة المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق ١٩٩٤، عملت في المؤسسة العامة للسينما، وشاركت في الكثير من الأفلام السينمائية السورية. أخرجت فيلمها القصير الأول «طريق باتجاه واحد» الذي يحكي عن المهاجرين العرب في كندا. وشارك هذا الفيلم في مهرجانات عدة. بعدها أنجزت فيلماً تسجيلياً عن تأثيرات أحداث ١١ أيلول على حياة المهاجرين العرب في شمال أمريكا.

في سنة ٢٠٠٧، عادت إلى سورية حيث أنجزت فيلمين فيلماً درامياً قصيراً مدته ١٨ دقيقة، اسمه (كاسيت)، وفيلماً تسجيلياً لصالح الأمم المتحدة عن كيفية نشر الفكر التطوعي في بلدان الدول النامية.

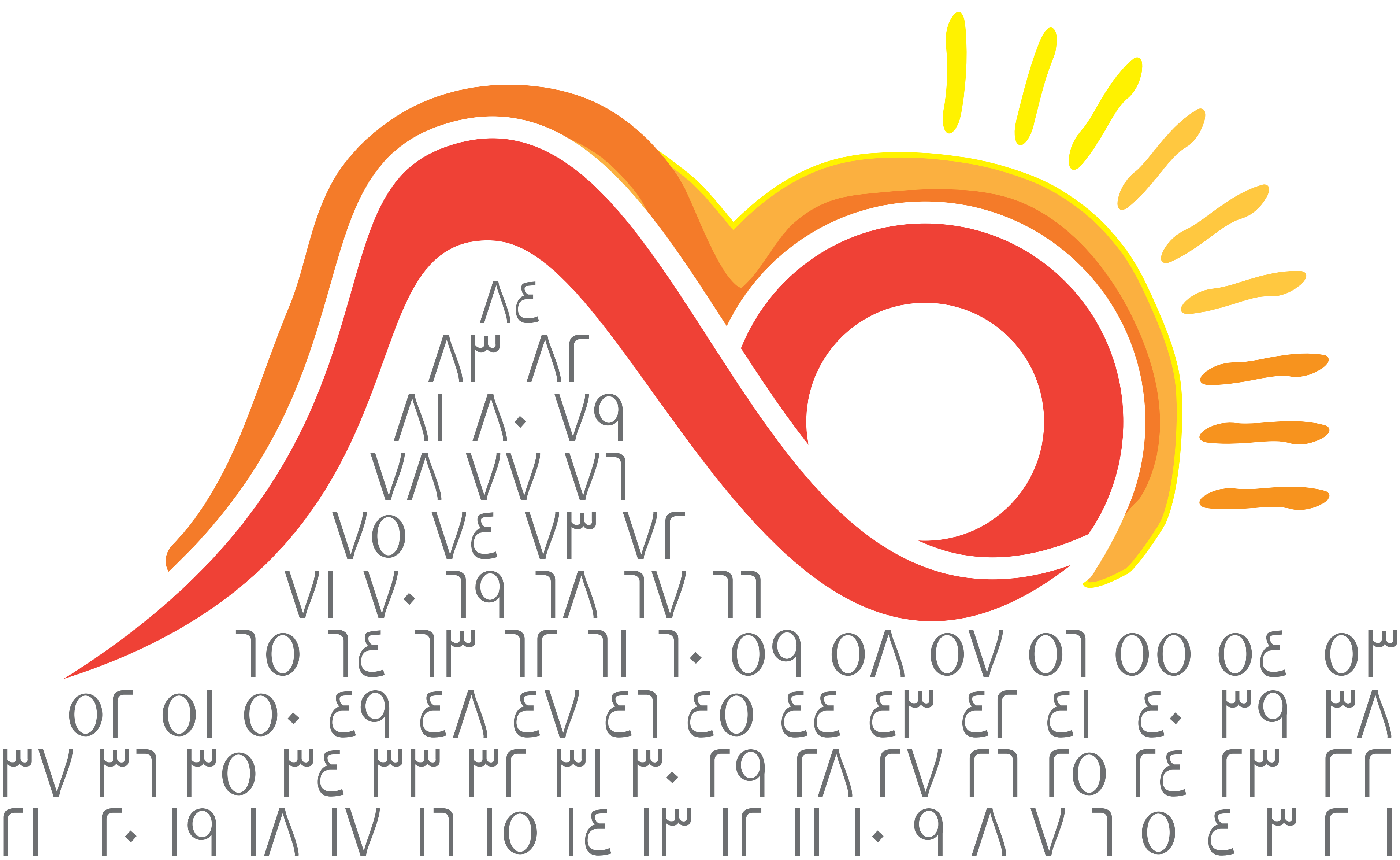
عادت إلى كندا هذا العام وانتهت للتو من تصوير فيلمها الطويل الأول، وهو الآن في مرحلة المونتاج على أن يكون جاهزا للعرض في بداية ٢٠١٠.

دلدار فلمز في إسبانيا



يفتتح في السابع والعشرين من الشهر الجاري معرض للفنان التشكيلي السوري دلدار فلمز تحت عنوان «ما فات من الحرب»، وذلك في صالة «مادارثو» للفنون بمدينة سانتاندير الإسبانية.. ويشار إلى أن المعرض يقام تحت رعاية رئيس مجلس المدينة، ويقدّم فيها فلمز اثنين وخمسين عملاً جديداً تتراوح قياساتها بين الكبيرة والمتوسطة، متابعاً فيها أسلوبه القاسي الذي وجد حلوله في مسرحة الألم ومقاربته بصرياً.

نمشي ونكفّي الطريق ...



مهرجان جماهيري يقيمه الشيوعيون السوريون واللبنانيون بمناسبة الذكرى الـ ٨٥ للتأسيس

ينظمه: الحزب الشيوعي السوري _ الحزب الشيوعي اللبناني _ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

يشارك فيه الشاعر المصري الكبير أحمد فؤاد نجم والفنان اللبناني خالد الهبر وفرقته.

الجمعة ٢٠٠٩/١٢/٤ الساعة الواحدة ظهرا في صالة الجلاء – المزة – دمشق.